بسم الله الرحمن الرحيم

العلاقات المتبادلة بين المقاومة و"الدولة"

(حماس وحزب الله: دراسة مقارنة)

The Interrelationship between the Resistance and the "State"

A Comparative Study of Hamas and Hizboullah

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

محمود علي عبد الحميد جرابعة

تاريخ المناقشة

2006/11/25

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. هيلغى باومغرتن (رئيساً)

د. سمير عوض (عضواً)

د. جورج جقمان (عضواً)

قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين

لعام 2006

العلاقات المتبادلة بين المقاومة و"الدولة"

(حماس وحزب الله: دراسة مقارنة)

The Interrelationship between the Resistance and the "State"

A Comparative Study of Hamas and Hizboullah

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

محمود علي عبد الحميد جرابعة

تاريخ المناقشة

2006/11/25

لجنة المناقشة:

د. هيلغى باومغرتن (رئيساً)

_____

د. سمير عوض (عضواً) _____

د. جورج جقمان (عضواً) _____

الإهداء

إلى والديّ نبع الحنان...

إلى شهداء فلسطين وأسراها...

أهدي هذا الجهد المتواضع...

شكر وتقدير

لا يسعني في البداية إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة هيلغى باومغرتن، التي لم تألُ جهدا في توجيهي ومتابعتي، وتقديم الملاحظات القيمة. أثناء إشرافها على هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل من الدكتور سمير عوض، والدكتور جورج جقمان، اللذين أسهما في إنجاز هذه الدراسة. وإلى صديقي صابر رمضان، الذي لم يدخر جهدا في المساعدة إلى قدمه. وإلى مكتبة بلدية البيرة، للخدمة المميزة التي تقدمها لروادها، وخصوصاً الأخ عامر عوض الله، لتعاونه في مساعدة الباحثين.

المحتوى

الإهداء..... ت

الشكر.....ث

قائمة المحتويات..... ج-ح

ملخص باللغة العربية..... خ-د

ملخص باللغة الإنجليزية..... ذ-ر

المقدمة ..... ز-**ع**

الفصل الأول: الإطار النظري

- مفهوم الدولة..... 2- 11
- الدولة الإسلامية... وسياقها التاريخي 12- 13
- نظرية الدولة في الفكر السني 14- 19
- الإمامة في الفكر الشيعي 20- 24
- الدولة وحق تقرير المصير 25- 30

الفصل الثاني: حزب الله: النشأة والتطور

- مخاض الولادة 32-34
- الدولة اللبنانية والمقاومة: ملاحظات أولية 35-41

أولاً: محور المنافسة والتضييق.....41-48

ثانياً: محور التعاون والمشاركة. 48-50

- المقاومة والتركيبة السياسية اللبنانية: اندماج أم هيمنة 51-52
- استحقاقات الاندماج.....52-53
- حزب الله والانتخابات النيابية... مرحلة التكيف مع الدولة 54-57

- مستقبل المقاومة والدولة، بعد الانسحاب "الإسرائيلي" من الجنوب.....58 - 63

الفصل الثالث: بين المد والجزر ... «حماس» والسلطة

- احتياجات التسوية ... «حماس» والمنظمة.....65-67
- أوسلو ... والأمن المفقود.....68-79
- «حماس» والسلطة: أولوية الثورة (المقاومة) أم "الدولة"؟ 80-85
- السلطة و «حماس» ... علاقة متأرجحة 86

أولاً: أسلوب الاستيعاب.....87-94

ثانياً: أسلوب المواجهة المضبوطة.....94-100

- «حماس» والخيارات الصعبة.....101-103
- بين متناقضين: "الأمن" و«حماس».....103-107
- انتفاضة الأقصى: مرحلة جديدة من العلاقات.....108-112

الفصل الرابع: ثنائية الدولة والمقاومة ... «حماس» وحزب الله

- المقاومة والدولة..... 114-119
- بين تجربتين.....120-125
- النتائج.....126-136
- **المصادر والمراجع**.....137-151

تلخيص

يعالج هذا البحث، قضية المقاومة وعلاقتها بـ "الدولة" مع التركيز على تجربتي حزب الله وحركة «حماس». فالدولة نظرياً لها السيطرة المطلقة والوحيدة على وسائل العنف، حسب نظرية ماكس فيبر. التي تعطيها، ككيانية مستقلة وسيادية، حق استخدام القوة المشرعة قانوناً، من خلال أدواتها في بسط السيطرة والنفوذ. فشرط احتكار الدولة للعنف ووسائله ليس شرطاً هامشياً لتجلي الدولة الحديثة، بل هو شرط وجودي لا يمكن تصور الدولة والأمة بدون تحققه. إن وجود سلاح غير سلاح الدولة، وتوجيه هذا السلاح ضد مؤسسة الدولة يستدعي بالضرورة رداً مسلحاً من أجهزة الدولة، مهما كانت هذه الدولة. ولكن هذا التحليل الذي نقدمه لا يتعلق باستخدام هذا السلاح ضد الدولة. بل بسلاح المقاومة، التي نأت بنفسها عن الصراعات الداخلية على السلطة.

جوهر الإشكالية التي تم التركيز عليها، هي ضعف البنية السياسية للدولة، في مجتمع يملك كل مقومات الحيوية والنضج. فكلما عجزت مؤسسات الدولة عن القيام بوظائفها الطبيعية، تحركت مؤسسات المجتمع لملء هذا الفراغ، ولكن وفق أجندات خاصة قد لا تتطابق بالضرورة مع الأجندة العامة التي يفترض أن تعبر عنها الدولة. وفي تقديري أنه ما كان يمكن للمقاومة أن تصل إلى ما وصلت إليه من قوة ونفوذ لو لم تكن هناك حاجة ماسة لوظائف وأدوار تكفلت المقاومة بأدائها في ظروف معينة نيابة عن "الدولة" وبدعم قوي و واضح من بيئة مجتمعية حاضنة. فمن الواضح أن هذه الوظائف والأدوار تمحورت حول التصدي لمخططات المشروع الصهيوني في لبنان وفلسطين. في الوقت الذي تبدو فيه بنية "الدولة" هشة إلى درجة تجعلها قابلة لـ"الانفراط" عند أول منعطف. تبدو بنية المقاومة قوية ومتماسكة إلى درجة تجعلها قادرةً على مواجهة أعتى المحن والتحديات.

فلا شك أن ضعف الدولة وعجزها عن القيام بمسؤولياتها الأمنية هو الذي دفع بأجيال جديدة من الشباب، الأكثر ثورية وراديكالية، للعمل على ملء هذا الفراغ. فمن المعروف أن الجيش التقليدي في كل الدول العربية، أضعف من أن يواجه الجيش "الإسرائيلي" في حرب تقليدية. وبالتالي تبقى الدول العربية جميعها، ولبنان وفلسطين كدولة "يحميها جيشها" عرضة للنفوذ "الإسرائيلي". والحرب الأخيرة في لبنان أثبتت وجود قوة ردع بأساليب حرب قديمة جديدة: حرب العصابات المحسنة والمطوّرة. إذن المشكلة هي ضعف الدول (العربية دون استثناء) أمام "إسرائيل" عسكرياً، ووجود نموذج جديد كما تبدى في الحرب الأخيرة بين لبنان و"إسرائيل".

فقضية سلاح المقاومة داخل إطار الدولة هي (مشكلة) غير قابلة لحل جذري إلا إذا تغيرت طبيعة الدولة في العالم العربي لا في لبنان وفلسطين فحسب. فالمقاومة، لم تكن هي المتسبب في أزمة الدولة، إذ إن أزمة الدولة أعمق وأقدم من وجود المقاومة. فالمقاومة نتاج لفشل الدولة وليس سبباً لهذا الفشل. وفي سياق كهذا، وإلى أن تتحول الكيانات العربية القائمة إلى دول بالمعنى الحقيقي، ستظل المجتمعات العربية تفرز تنظيمات وجماعات تتحداها.

Abstract

This study tackles the issue of resistance and its relation to the 'state' with concentration on Hezbollah and Hamas' experience. Theoretically, according to Max Weber, the state has the absolute authority over all means of resistance. What gives each state its sovereignty and independent entity is the right to use legal power through extending its power and authority. The state's monopoly over resistance means is not a marginal, a substantive requirement for every state. Resistance against any state requires response by the state. However, what this study tackles is 'resistance army' or resistance against occupier. It is worth mentioning that the resistance army keeps back from the struggles for authority.

This study hypotheses that the weaknesses and inability of every state to function leads the institutions within this state to bridge the gap, however, the actions of these institutions do not necessarily meet the state's agenda. I see that the resistance never becomes strong, unless there is a need for functions, which the resistance does on behalf of the state. Also, these resistance movements are usually socially supported. It is clear that these functions and roles are related to resist the Zionist plans in Lebanon and Palestine. It is

worth mentioning that the fragility of the 'state' correlates with resistance power and ability to face all challenges.

It is undoubtedly that the inability of each single state to secure its land and people drives new generations of rebellious and radical youth to bridge this gap. It is well known that the traditional military establishments in all Arab states are not able to face the "Israeli" military in a traditional war. Hence, Arab states in general and Palestine and Lebanon in specific as states "protected by its military" is exposed to Israeli leverage. The last war on Lebanon shows the existence of deterrent power with modern- old tools: war of developed and modern guerrilla warfare. So, the problem is the weakness of the state (Arab states) against Israel.

Armed resistance within the state is a problem that can not be solved unless state's nature is changed not only in Lebanon and Palestine since resistance movements are not the cause of state's crisis but results. In this context, Arab societies will stick out such type of resistance movements unless states are considered real states with independent and strong entities.

المقدمة

نشأ النظام السياسي في كل من فلسطين ولبنان، بعد أزمة داخلية، تم التعبير عنها من خلال اتفاق لم يكن محل إجماع جميع القوى والأطياف التي تشارك في الحياة السياسية في كل منهما، -مع وجود بعض الفوارق بين التجربتين- فالنظام اللبناني، نشأ بعد ما يقرب من أربعة عشر عاماً من الحرب الأهلية الطاحنة، بين مختلف مكوناته وشرائحه. وتمت إعادة صياغة معالمه من خلال اتفاق الطائف، (1989م). بينما نشأ النظام السياسي الفلسطيني، بعد الانتفاضة الأولى (1989م)، التي خاض غمارها الشعب الفلسطيني، ضد الاحتلال "الإسرائيلي" ما يقرب من سبع سنوات، انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو (1993م)، وبداية تبلور معالم مرحلة جديدة من حياة النظام السياسي الفلسطيني. فالنظام السياسي في كل من لبنان وفلسطين، لم ينشأ نتيجة القنوات السليمة في الحكم، بل جاء نتيجة أزمة داخلية في الدرجة الرئيسة، وكاستحقاق دولي، لعلاقات التوازن بين القوى الكبرى.

فحزب الله، الحركة الشيعية التي توليّ أهمية قصوى في فكرها السياسي، لولاية الفقيه تجعله مرتبطاً دوماً وبصورة مباشرة بمرجعيات عقديّة تتخطى الحدود الإقليمية للبنان الدولة، إلى مرجعيات خارجية أهمها الإيرانية. بينما، تستند حركة «حماس» على الإرث التاريخي لحركة الإخوان المسلمين وجذورها الإسلامية المستمدة من فكرة الإجماع، المبنية على الشورى بين المسلمين، بما في ذلك شورى أهل الحل والعقد في تنصيب الحاكم أو عزله؛ الأمر الذي يجعل الحركات الإسلامية «السنية» أقرب إلى التعايش مع فكرة الدولة الحديثة القائمة على اللعبة الديمقراطية، وهنا تبرز مسألة مشروعية السلطة السياسية في فكر كل من حركة «حماس» وحزب الله، وكيف يمكن لحزب إسلامي مثل حزب الله. أن يقبل بالتعايش في دولة رئيسها

مسيحي! بينما تجد حركة «حماس» صعوبة في التعايش مع حركة «فتح» المسلمة السنية! التي تعود الأصول الفكرية لأبرز قادتها لمنابع "إخوانية".

استثمرت هاتان الحركتان «حماس وحزب الله» الغياب شبه الكامل لمؤسسات "الدولة"، وتقلص سلطتها وسيطرتها إلى حدودها الدنيا[1]، فسعت إلى اكتساب الشرعية السياسية المبنية على مقاومة الاحتلال "الإسرائيلي" ومرجعية شعبية تستمد مصادر قوتها من الدين الإسلامي، من خلال العمل على بناء وتقوية المجتمع المقاوم (مراكز صحية، خدماتية، ثقافية، تعليمية...الخ).

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تربط بين الحالة اللبنانية، وما شكلته من تجربة رائدة في دحر الاحتلال "الإسرائيلي" من الأراضي اللبنانية عن طريق الكفاح المسلح ضد الاحتلال "الإسرائيلي" والتعايش السلمي مع مؤسسات الدولة اللبنانية، والتجربة الفلسطينية، التي ما زالت تتطلع إلى إنهاء الاحتلال، مستخدمة في ذلك كافة الأدوات والأساليب، التي تكفل لها تحقيق تطلعاتها، في إقامة الدولة الفلسطينية، ما بين المقاومة والمفاوضات. وتتجلى هذه العملية وضوحاً عندما يتم التدقيق في العلاقات التشابكية ما بين الدولة اللبنانية والمقاومة، حيث أُجبر الاحتلال "الإسرائيلي" على الانسحاب من جنوب لبنان دون اتفاق تعاقدي، ومن جانب واحد. فلبنان البلد الأصغر مساحة في دول المواجهة مع "إسرائيل" و"الحلقة الأضعف" عسكرياً وبناءً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، بسبب حالة التوتر والتنازع الطائفي الدائمة بين مختلف أطيافه ومكوناته.

[1] - غابت الدولة اللبنانية عن ممارسة دورها في لبنان، بسبب الحرب الأهلية، التي اندلعت عام 1975م، والاحتلال "الإسرائيلي" عام 1982م، ومجموعة من الأسباب البنيوية داخل مؤسسات وأجهزة الدولة. بينما لم تنشأ دولة فلسطينية، بسبب الاحتلال "الإسرائيلي" ابتداء. والسيطرة الأردنية المصرية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

استطاع أن يوجد حالة من التوافق والتكيف، ما بين النظام السياسي والمقاومة الإسلامية المتمثلة في حزب الله، قلما نجدها لدى أي حزب أو حركة إسلامية في العالم العربي والإسلامي. بينما تمثل حركة «حماس» العمود الفقري للمقاومة الإسلامية في فلسطين.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى فحص طبيعة العلاقة ما بين حركات المقاومة «حزب الله و حماس» و"الدولة" في كل من لبنان وفلسطين، وكيف يمكن لجيش نظامي أن يتعايش مع حركة مقاومة دون حصول أخطاء قاتلة من الطرفين. والبحث في أنماط العلاقة المتبادلة بين الدولة والمقاومة، وتأثرها بالمتغيرات الداخلية والخارجية.

سؤال البحث:

نحاول في هذه الدراسة الإجابة على السؤال الآتي: **ما هي إمكانيات واحتمالات التفاعل والعلاقة بين الدولة والمقاومة في لبنان وفلسطين؟ وما هو مصير تلك العلاقة؟** من خلال تقديم إجابات واضحة، تتمحور حول أسئلة فرعية ترتبط مباشرة مع السؤال الرئيس (أ) هل من صيغة للتوافق بين العمل السياسي والمقاومة لتحقيق برنامج مشترك يتفق عليه الطرفان. (ب) ما هو مستقبل استمرارية السلطة والمقاومة؟ (ج) هل يمكن الجمع بين السلطة والمقاومة؟ هذا يتطلب منا إجابات واضحة، في ظل وجود نموذجين من المقاومة الإسلامية المسلحة ضد عدوٍ واحد، الاحتلال "الإسرائيلي". أحداهما في الجنوب اللبناني والآخر في فلسطين المحتلة، ونقصد بالتحديد حزب الله ومقاومته للقوات "الإسرائيلية" في جنوب لبنان وعلاقته "بالدولة" اللبنانية. إذ شكل الحزب العمود الفقري للمقاومة الإسلامية في لبنان بعد احتلال أراضيه عام (1982م) وأفول نجم «م.ت.ف» عن الأراضي اللبنانية. مقابل علاقة السلطة الفلسطينية بحركة «حماس»

التي شكلت أحد أهم أعمدة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال "الإسرائيلي" مع وجود "منافسة" لها من قبل مجموعة من الحركات المسلحة، وخصوصاً حركة «فتح» العمود الفقري لـ «م.ت.ف» التي اعتبرت حركة «حماس» منافساً لها على النضال الفلسطيني، فشكل ذلك حالة من التوتر الدائم ما بين الحركتين لا يزال قائماً حتى اليوم.

الافتراضات:

تنطلق هذه الدراسة من افتراض رئيس، وهو أن "الدولة" في كل من لبنان وفلسطين هي "دولة" ضعيفة، تعيش كمتطلب أمني لحالة إقليمية أو داخلية، لذا فاستمرارية هذه "الدولة" مرتبط بمدى قدرتها على التحكم في المتغيرات والتحولات الداخلية والخارجية. وضبطها لعلاقاتها مع حركات المقاومة، التي نشأت بسبب ضعف الدولة.

وحتى نستطيع اختبار الفرضية الرئيسة التي تم وضعها، لا بد لنا من تحليل مجموعة من العوامل التي تساهم في عملية التفاعل داخل أي دولة، وتعد هذه العوامل حجر الأساس في فهم طبيعة تشكل التفاعلات السياسية في كل من فلسطين ولبنان، ويمكن تقسيمها إلى:

- **التعددية في السلطات**: وهذا يعني بصورة رئيسة، تبيان خطورة تعدد مصادر القوة داخل الدولة؛ لأن الدولة تميز نفسها باحتكارها لاستخدام القوة المشرعة قانوناً، فوجود المقاومة داخل أي دولة وتحت أي إطار سياسي يخلق نوعاً من العلاقة الجدلية بينها وبين النظام السياسي، لأننا نتحدث عن طبيعتين مختلفتين، الأولى: حركة تحرر تسعى للتخلص من الاحتلال. بينما الدولة مؤسسة تحتكم إلى القوانين، ولها مجموعة من العلاقات والاتفاقات التي تنظم عملها داخلياً وخارجياً. بعكس المقاومة التي تسعى دائما للتحرر من كافة القوانين والالتزامات التعاقدية، بسبب طبيعة الصراع، حيث لا يمكن للحسم العسكري

المباشر أن يكون له الكلمة لأخيرة في الصراعات، بل تلجأ حركات المقاومة إلى الحرب الشعبية وعمليات الكر والفر، وهذا يجعل المقاومة دائماً، أكثر مرونة وحركة، في سعيها للتخلص من نير الاحتلال.

- **الاستراتيجيات**: وهنا لا بد من الحديث عن الاستراتيجيات المختلفة لأطراف الدراسة، ومدى التوافق والاختلاف ما بين الاستراتيجيات المتبعة، وكيف تسهم في اتساع التباين أو تقريب وجهات النظر، في الوصول إلى اتفاق وتفاهم. فعلى سبيل المثال، لا يوجد اختلاف جوهري بين حزب الله والدولة اللبنانية، على استراتيجية واحدة متفق عليها ما بين كافة أطياف الخريطة السياسية اللبنانية؛ بينما في الحالة الفلسطينية هناك اختلاف جوهري ما بين السلطة و«حماس» على تحديد استراتيجية موحدة؛ فبينما تعتبر حركة «حماس» أن حدود فلسطين هي الحدود التاريخية (1948م)، «فلسطين الانتدابية» تتحدث السلطة الفلسطينية عن حدود عام (1967م) وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وهو ما انعكس على أدوات النضال والموقف منها، حيث اختلفت أدوات النضال لدى الطرفين، فبينما تدين السلطة الفلسطينية العمليات المسلحة ضد "المدنيين الإسرائيليين" نلاحظ أن هناك توافقاً ما على أدوات النضال في لبنان بين الحكومة والمقاومة، فحزب الله يعترف بشرعية وجود الدولة اللبنانية وقرارات الشرعية الدولية (425) والحدود المعترف بها والمرسمة منذ الانتداب الفرنسي واتفاقية «سايكس- بيكو» لتقسيم المنطقة بين الاحتلال الإنجليزي والفرنسي.
- **مصادر القرار**: وهي تنم عن تعدد مصادر القرار، وتحديد الأهداف والرؤى في التوصل إلى الحد الأدنى من التوافق، وكيف يمكن التوصل إلى رؤية موحدة حول كافة القضايا المختلفة؟ وكيف ينظر النظام السياسي إلى الشراكة السياسية المبنية على تقبل الآخر؟ هل يجوز لحركة مقاومة أن تدخل السلطة وهي تحتفظ بسلاحها وقراراتها العسكرية بشكل

مستقل؟ ماذا لو استخدم سلاح المقاومة في حسم الصراعات الداخلية؟ هل مشاركة المقاومة في العملية السلمية يعني نهاية المقاومة؟

منهج البحث وآلياته:

يقوم هذا البحث على محاولة لدراسة هذين النموذجين، من خلال المنهج المقارن في التحليل السياسي، وتتبع أهم المفاصل في حياة كل من حركات المقاومة، وطبيعة البناء المكون للنظام السياسي في كل من لبنان والأراضي الفلسطينية، وسوف أعتمد بصورة رئيسة على مراجعة الأدبيات التي تتناول الأنظمة السياسية، مع دراسة أهم ما كتب عن طبيعة العلاقات بين حركات المقاومة والأنظمة السياسية، وخصوصاً حركتي «حماس» وحزب الله.

ولا بد من التنويه إلى أن حقل الدراسات المقارنة، لا يعني بالضرورة المقارنة بين حالات متشابهة، بقدر ما هي محاولة لدراسة نماذج عرفت من خبراتها وتطورها السياسي الكثير من الجوانب المتشابهة. وخاصة إذا عرفنا كما في التجربة الفلسطينية واللبنانية ميراثاً ثقافياً وتاريخياً مشتركاً، صيغ من خلال العلاقة الجمعية. ويمكننا كذلك الاستفادة من حالة الاختلاف في الوصول إلى استنتاجات وتحليلات مهمة في العملية السياسية.

تقسيم البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وأربعة فصول، وتم تضمين النتائج والتوصيات في الفصل الرابع، وضحت المقدمة أهداف البحث وإشكاليته الرئيسة، التي أردت أن أعالجها في هذه الدراسة. تحدث الفصل الأول عن الدولة ومفهومها وطبيعتها، من حيث هي أداة للهيمنة والسيطرة داخل حدود إقليمها من خلال احتكارها للحق في استخدام القوة المشروعة قانوناً، واحتكار وضع القوانين داخل إقليمها. واستعرضت في هذا المقام أبرز من كتب في هذا المجال

من المفكرين الغربيين والعرب. ثم انتقلت للحديث عن الدولة الإسلامية ونظريات الحكم فيها، وخصوصاً النظرية السنية والشيعية، وكيف تنظر كل منهما إلى الحكم، وطبيعة السلطة، والخروج على الإمام الظالم؟ وعلى ماذا يستندون في الوصول إلى الحكم؟ ولتبيان أهمية الدولة تحدثت في هذا الفصل عن حق تقرير المصير، الذي كفلته الشرائع السماوية بداية، ثم المواثيق والمعاهدات الدولية الشارعة، كحق للتخلص من الاستعمار، من خلال مقاومته.

أما الفصل الثاني، فتحدثت فيه عن حزب الله وعلاقته بالدولة اللبنانية، وتم تحليل هذه العلاقة، وتبيان أماكن القوة والضعف فيها، من خلال العلاقات التشابكية داخل تركيبة النظام السياسي اللبناني «النظام الطائفي» فكانت البداية مع نشأت الحزب كتنظيم سري، ثم انتقاله للعمل السياسي بعد ثلاث سنوات، ومعارضته الشديدة للدولة اللبنانية، والمطالبة بالقضاء عليه، إلى الانتقال إلى مرحلة تقبل النظام، مع التوقيع على اتفاق الطائف، ومن ثم المشاركة في الحياة السياسية، بالدخول في الانتخابات النيابية (1992). والمساهمة بالتنمية في ظل غياب الدولة اللبنانية. وخصوصاً في الجنوب اللبناني، وهنا أستعرض سياسة الدولة اللبنانية تجاه الحزب، ومحاولتها ضربه في بعض المحطات، واستيعابه في محطات أخرى، وكيف استطاع حزب الله أن يستثمر هذه التناقضات الداخلية -مجتمع طائفي- وأن يزيد من قوته، من خلال بناء المؤسسات الداعمة والمساندة له (مراكز صحية، تعليم، خدمات...إلخ) حتى غدا منافساً حقيقياً للدولة. وكيف استطاع في ظل هذه المعطيات التكيف مع الدولة اللبنانية؟ بعد دخوله معترك الحياة السياسية، ومن ثم مشاركته في الحكومة اللبنانية عام (2005) وكيف أثرت هذه المشاركة على مستقبل الحزب؟ خصوصاً بعد خمس سنوات من الانسحاب "الإسرائيلي" من الجنوب اللبناني.

كما عالج الفصل الثالث، علاقة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بالسلطة الفلسطينية وأهم العوامل التي أثرت وتؤثر في هذه العلاقة، وخصوصاً العوامل الخارجية الضاغطة، وأهمها الاحتلال "الإسرائيلي" والاتفاقيات الأمنية الموقعة بين الجانبين التي ساهمت بشكل مباشر في إنشاء السلطة الفلسطينية، والنظام السياسي الفلسطيني، وفي هذا المقام، قمت بتبيان طبيعة الاشتراطات الأمنية المفروضة على السلطة ، وفيما يتعلق بتفكيك البنية التحتية لحركات المقاومة، وخاصة حركة «حماس» وفي ذات الإطار تحدثت عن سياسة السلطة تجاه حركة «حماس» من خلال اتباع سياسة الشراكة المضبوطة، المستندة إلى الحوار والشراكة في مؤسسات السلطة، أما الأسلوب الثاني فتمثل في المواجهة المضبوطة مع حركة «حماس» من خلال، الاعتقالات، والقمع المباشر، وإغلاق المؤسسات، والاغتيالات...إلخ، وكيف ساهمت هذه المعطيات في صياغة خيارات حركة «حماس» في تعاملها مع السلطة؟ علامَ استندت الحركة في اكتسابها للشرعية السياسية؟

أما الفصل الرابع فقد خصص للحديث عن النتائج التي تم التوصل إليها، من خلال تحليل ثنائية الدولة – المقاومة، وعلاقة كل منهما بالأخرى، ومقارنة الحالة اللبنانية بالوضع الفلسطيني، ومدى انطباق واختلاف التجربتين، وذلك من أجل الوصول إلى مقاربات سياسية بين التجربتين.

******

الفصل الأول

الإطار النظري

مفهوم الدولة

تمثل الدولة السلطة السياسية العليا في أي مجتمع، وتميز نفسها عن باقي الجماعات والتجمعات داخلها، باحتكارها للعنف المشرع قانوناً، المبني على أسس عقلانية؛ أي الاستخدام القانوني لقنوات الشرعية الداخلية، من خلال فرض القانون والأمن على المواطنين، فهذا الجهاز التنفيذي يعتبر من أهم وظائف الدولة الحديثة.

فالدولة، مفهوم متجذر في التاريخ، تعود إرهاصاته إلى قرون سحيقة، فكل مجتمع بشري عرف شكلاً من أشكال التنظيم السياسي، أو السلطة السياسية، فلا توجد جماعة بشرية بلا نظام للسلطة، سواء في شكلها البدائي، أو الحديث[1]. فالدولة تبسط سيطرتها ونفوذها على كافة أنحاء المعمورة، بحيث لم يعد هناك إقليم أو مجموعة بشرية لم تشملها دولة ما[2]، تقوم بالهيمنة والسيطرة داخل حدود إقليمها، على جميع التجمعات، التنظيمات، والجماعات القائمة في ذلك الإقليم، فهي توجد في إقليم جغرافي محدد المعالم، يمتد إليه سلطانها. وفي إطار هذا الإقليم يعيش السكان، الذين يوصف كثيرٌ منهم أنهم مواطنون، بمعنى أن لهم حقوقاً وحصانات معينة داخل إقليم الدولة[3].

---

[1] - سعد الدين إبراهيم (تحرير) 1988: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 43.

[2] - جميل هلال 1996: **الدولة والديمقراطية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، صفحة9.

[3] - Andrew Vincent 1978: **Theories of the State** . Oxford: Blackwell published, p38.

فالدولة كائن بديهي، ينشئها الإنسان، وهو مجبر على العيش في كنفها وتحت ظلها، فأول ما يواجه الفرد منذ ولادته هو الدولة، ويرى عبد الله العروي أن الدولة تواجهنا كأيديولوجية، أي كفكرة مسبقة، كمعطى بديهي، يطلب منا أن نقبله بلا نقاش، كما نقبل خلقتنا وحاجتنا إلى الأكل والنوم، واتكالنا على العائلة أو العشيرة، نقبل إذن، من ضمن ما نقبل بدون نقاش، وجود دولة وضرورة الانقياد لأوامرها التي يشخصها دائماً فرد، فالإنسان غير مخير في علاقاته الطبيعية مع الدولة، بل إنه مجبر على العيش في ظلها وتحت كنفها، وإلا فإنه يصبح بدون قيمة ولا معنى، فالدولة تكسب الفرد القيمة المجتمعية لعلاقاته داخل المجتمع، حيث يسعى الأفراد إلى تكوين المجتمع السياسي[4].

تعود الجذور الأولى لظهور الدولة القومية (Nation- State) إلى أوروبا، بداية القرن الرابع عشر، حيث تمكن ملوك فرنسا وأسبانيا من إخضاع الكنيسة والأسياد تحت سيطرتهم، وتم ترسيخ هذه الفكرة -الدولة القومية (Nation-State)- التي نحن بصدد دراستها الآن، بعد معاهدة ويستفاليا (1648م) التي أقرت حدود الدول القومية، والاحترام المتبادل لسيادة هذه الدول على أراضيها ومواطنيها[5] فما هي الدولة؟ وما هي عناصر تكوينها؟

الدولة، حسب التعريف القانوني الكلاسيكي، " كيان سياسي – قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها، في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة"[6] ويمكن كذلك اعتبارها "تنظيماً قانونياً وسياسياً للمجموعة الوطنية، يتخذ شكلاً ذات معنوية للقانون العام، فوق إقليم

[4] - عبد الله العروي 1988: **مفهوم الدولة**. بيروت: المركز الثقافي العربي، صفحة 5.

[5] - سعد الدين إبراهيم: المصدر السابق، صفحة 43.

[6] - المصدر نفسه: صفحة 43.

يمارس السلطة والسيادة داخلياً وخارجياً. كما يختص بممارسة الإكراه المادي الشرعي[7] ، وهي كذلك "وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الأفراد المكونين لها، سواء أكانوا حكّاماً أم محكومين. وبالتالي فالسلطة التي يتناولها الحكّام نيابة عن أفراد الشعب، إنما تتم باسم الجماعة ولمصلحتها، وليس للمصلحة الخاصة سواء للحكّام أو للمحكومين"[8]. ويرى نزيه الأيوبي الدولة بأنها "صورة للسلطة العامة، منفصلة عن كل من الحاكم والمحكوم، وممثلة لأعلى السلطات السياسية داخل حدود إقليمية معينة"[9] **بحيث تشتمل على ثلاثة أركان رئيسة:**

أولاً: المؤسسات: يديرها كادر الدولة نفسها، وتعتبر مؤسسة القمع والعنف أهم عناصرها، التي تتمثل في السلطة التنفيذية، بشكل مباشر.

ثانياً: الإقليم الجغرافي: يضم مجموعة بشرية، تعرف عادة بالمجتمع.

ثالثاً: احتكار وضع القوانين: تقوم السلطة السياسية، بوضع القوانين داخل إقليمها، من أجل خلق ثقافة سياسية، تضمن مشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية.[10]

تعد نظريات العقد الاجتماعي، من أهم النظريات التي حاولت تفسير نشوء المجتمعات السياسية، في مسعاها لإيجاد أساس جديد للشرعية السياسية غير "الحق الإلهي في الحكم" الذي ادعى حيازته عدد من ملوك أوروبا في فترة الحكم المطلق، وترجع هذه النظريات إلى القرن

---

[7] - الأزهر بوعوني: **رجوع للدولة أم تجديد لمفهومها ومهامها**، مداخلة قدمت ضمن ندوة التجمع الدستوري الديمقراطي (17) : تحت عنوان: **الدولة في القرن الحادي والعشرين: أي دور؟** منشورة على الموقع: http://www.afkaronline.org/arabic/articles/bououni.html

[8] - نعمان أحمد الخطيب 1999: **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، صفحة 32.

[9] - نزيه نصيف الأيوبي 1992: **العرب ومشكلة الدولة**. بيروت: دار الساقي، صفحة 8.

[10] - Outhwaite, William and Tom Bottomore 1990: the Blackwell Dictionary of twentieth – century social. Oxford: b. Blackwell publishers, P 112.

السادس عشر، حيث تميزت هذه الفترة بكثرة الاضطرابات والثورات في أوروبا، وتفترض هذه النظرية: أن الأفراد انتقلوا من الحياة الطبيعية البدائية الأولى، التي كانوا يعيشونها، إلى حياة أكثر تنظيماً، داخل الجماعة، من خلال توكيلهم لسلطة سياسية عليا، نشأت بمقتضاها السلطة الحاكمة.[11] ومن أبرز مفكري هذه المدرسة كل من: توماس هوبس، وجون لوك، وجان جاك روسو.

يعتبر جون لوك من أبرز مفكري هذه المدرسة، حيث ربط ظهور المجتمع السياسي، باتحاد مجموعة من الناس في مجتمع واحد، وتنازل هذه المجموعة عن سلطتها في تنفيذ القانون لحكومة عليا واحدة، من خلال عقد يتم إبرامه ما بين الشعب والسلطة السياسية، حيث يوكل من خلاله الشعب من يمثله في السلطة السياسية العليا "ويحصل هذا عندما يدخل عدد من الناس في الحالة الطبيعية إلى المجتمع لإنشاء شعب واحد أو جسم سياسي، يكون خاضعاً لحكومة عليا واحدة ... وبهذه الطريقة ينتقل الناس من حالة الطبيعة إلى حالة الدولة، وذلك عندما يتم تعيين حاكم (قاض) له سلطة البت في جميع الخلافات وإصلاح أي ضرر سببه إي فرد في الدولة"[12] وفي غياب هذه السلطة، فإن المجتمع يعيش في حالته الطبيعية الأولى، أي الفوضى، ولا يستقيم حال المجتمع حسب لوك إلا بتخلي الأفراد وتنازلهم عن "السلطة المفردة في فرض العقاب، إلى أولئك الذين تم تعينهم لهذا الغرض"[13] وبهذا يتم تكوين السلطة السياسية، والتي تتميز عن باقي أعضاء المجتمع بحقها في احتكار واستخدام القوة المشرعة قانوناً، وتنبع أهمية لوك، إلى أنه قيد سلطة الحاكم، بموجب العقد، كي لا تكون مطلقة، وإنما مقيدة، بما يكفل تمتع الأفراد بحقوقهم

---

[11] - نعمان أحمد الخطيب: المصدر السابق، صفحة 62-63.

[12] - جون لوك: **مختارات من: مطارحتان في الحكم المدني، من المطارحة الثانية**؛ ترجمة: سعيد زيداني. ديوان العرب، مجلة فكرية ثقافية اجتماعية. http://www.diwanalarab.com/.

[13] - المصدر نفسه:

الطبيعية الباقية، التي لم يتنازلوا عنها، فالحاكم مقيد وملتزم بتنفيذ الشروط، وإلا جاز للأفراد مقاومته وفسخ العقد؛ لذا يعتبر لوك من أنصار الحكم المقيد الذي يجب بمقتضاه أن يراعي الحاكم، الصالح العام ويتقيد بالعمل لخدمته بغض النظر عن مصالحه الخاصة[14]. من هنا، فالمجتمع يعمل على إنشاء وإقامة سلطة سياسية عليا، من أجل تنظيم صراع المصالح بين أفراده وجماعاته؛ فهي "منشأة سياسية سمتها مؤسساتية عندما وطالما أن إشرافها الإداري يطالب بنجاح، بتطبيق القوانين، باحتكار القهر المادي الشرعي"[15] ويربط ماكس فيبر بين الدولة واحتكار حق استخدام القوة المشرعة قانوناً، بالإضافة إلى وظيفة "إكراه وقهر وعنف تبرر بسبب الغاية، أي تنظيم العلاقات في المجتمع. ولكن المطلوب أن تمارس هذه الأفعال والإجراءات على أسس عقلانية أو معقولة"[16] ثم يضيف فيبر بأن الدولة "مصدر الحق في استخدام العنف" [17] أي أن لها الحق أن تستخدم العنف لكي يسود النظام في المجتمع بدلاً من الفوضى. من أجل التأسيس للسلم الاجتماعي، أو على الأقل منع التدافع الاجتماعي من التفاقم إلى مستوى الصراع الدموي.[18]

ويؤكد هذا التوجه الكاتبة ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) حيث تشير إلى أن هناك عدة وظائف للدولة أهمها، السيطرة على وسائل الإدارة والقهر واستخدامها داخلياً وخارجياً من

---

[14] - نعمان أحمد الخطيب: المصدر السابق، صفحة 66.

[15] - Max, Weber 1968: **Economy and society. Essays in interpretive sociology**. New york: bedminister, pp 57.

[16] - ر. بودون و ف.بوريكو 1986: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع؛** ترجمة: سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، صفحة 301-302.

[17] - ماكس فيبر، المصدر السابق، صفحة 57.

[18] - بشير موسى نافع: **الحقيقة والوهم في ثيولوجيا احتكار الدولة الحديثة للعنف**. صحيفة القدس العربي اللندنية (2006/9/7).

أجل أمن الدولة واستمراريتها، أي أن المحور الأساسي للدولة هو سلطوي، أكثر منه توزيعي[19] ، بهدف السيطرة وبسط النفوذ على كافة الدولة، إذ تستثمر الدولة جهازها التنفيذي في تطبيق القانون والأمن على المواطنين، بحيث لا يطغى القوي على الضعيف، ولا الحاكم على المحكوم.

وفكرة العقلانية متأصلة في كتابات هيغل الذي يعتبر الدولة أنها "مستودع للعقلانية والتجرد والعدالة والكفاءة في خدمة المصلحة العامة للمجتمع" [20] فاحتكار القوة من قبل الدولة "مرتبط بغايات ومقاصد محددّة، أي الحفاظ على النظام الداخلي والدفاع الخارجي... إن فكرة الشرعية مهمة، ما دامت القوة التي تستخدمها الدولة تحظى عادة بالقبول من السكان كنوع متميز عن أنواع أخرى من القوة. فالدولة تمتلك السلطة لتقوم بالتصرفات، واحتكارها للقوة معترف به رسمياً، كأمر ضروري يفرضه القانون."[21]. وهو محكوم بمجموعة من القواعد المقننة في جهاز بيروقراطي، مدني وعسكري، " وتعني قواعده المقننة أن له صفات تتجاوز شخصانية الأفراد الذين يديرونه من ناحية، وشخصانية الأفراد الذين يتعامل معهم هذا الجهاز من ناحية أخرى"[22].

إن هذا التطور للدولة العقلانية، يفرض عليها " أن تفرض نفسها في كل مكان بشكل نسق سياسي ممركز، ويجب على وجودها وحده أن يظهر كمعيار للتطور السياسي...ويجب في هذه الحالة أن يفضي اكتمالها إلى تشكيل بنى سياسية سيطرتها قاهرة بشكل فريد" [23] وهذا

---

[19] - Theda Skocpol 1979: **States and Social Revolution, A comparative analysis of France, Russia and China** . Cambridge: Cambridge University Press, PP82.

[20] - سعد الدين إبراهيم: المصدر السابق، صفحة 64.

[21]- أندروا فنسنت، المصدر السابق، صفحة 39.

[22] - سعد الدين إبراهيم: المصدر السابق، صفحة 42.

[23] -Bertrand, Badie and Pierre Birnbaum 1983: **The Sociologe of the State**. Chicago and London: The University of Chicago Press, p32.

يفرض عليها نوعاً من الاستمرارية والترابط بين كل تصرفاتها، حيث تمثل الدولة أعلى هيكل قوة موجودة في المجتمع، ولو نظرياً على الأقل، "وللدول وحدها دون هياكل القوة الأخرى مشروعية ممارسة هذه القوة، بما في ذلك حق الاستخدام المنفرد للعنف. فرغم أن المجتمع قد يحتوي على تكوينات أخرى تملك القوة وتمارسها، بمعنى القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو المشاركة في اتخاذ القرارات أو توزيع الثروة- مثل الأحزاب والنقابات أو الطوائف والقبائل وغيرها من التنظيمات غير الحكومية؛ إلا أن الدولة وحدها هي صاحبة الحق في استخدام هذه الوسيلة من وسائل القوة (العنف)"[24].

فالدولة اقترنت بفكرة تفردها داخل إقليمها بكافة سلطان الحكم وصلاحياته المطلقة، بما في ذلك الحق المطلق في استخدام العنف" [25] إذ إنّ القوانين المعمول بها داخل الدولة، لا تشكل نزوة السلطة الحاكمة، فالسلطة السياسية الموجودة على أية بقعة، هي السلطة الخاصة بتحديد الحقوق والواجبات في نطاق حدود الإقليم الذي تسيطر عليه، وتنطلق في ذلك إما بحكم الواقع أو بحكم القانون، فالدولة تمتلك السلطة القانونية العليا داخل إقليمها " وتعتبر أنه من حقها السيطرة العليا على الموارد والقوة، داخل الدولة التي تسيطر عليها؛ كونها السلطة العليا، التي تدّعي السلطة المطلقة على الإقليم، فالدولة داخل الإقليم، ليس لها منافسون، فهي صاحبة الهيمنة"[26].

والدولة كبنية سياسية متميزة ومستقلة، مرتبطة كذلك بمتطلبات اقتصادية، لا سيما تطور اقتصاد السوق الذي من شأنه ضرب استقرار التوازنات الاجتماعية السابقة،[27] حيث جاءت الدولة

---

[24] - سعد الدين إبراهيم: المصدر السابق، صفحة 42.

[25] - جميل هلال: المصدر السابق، صفحة 32.

[26]- أندروا فنسنت، المصدر السابق، صفحة39.

[27] - بيرترناد بادي: نفس المصدر السابق، صفحة 28.

في الغرب وفي خضم سياقاتها التاريخية والاقتصادية والتحولات الاجتماعية، ترجمة للتحولات الرأسمالية، وبروز البرجوازية، التي قضت على النظام الإقطاعي الذي كان سائداً، وسمحت " بإنتاج فائض اقتصادي كاف لإعالة جهاز سلطة مركزي يتولى بدوره تنظيم عملية استملاك الفائض وعملية إعادة توزيعه، بل وحماية رأس المال الخاص باعتباره الوسيلة الأساسية لاستملاك الفائض في المجتمعات الطبقية"[28]. فجاءت الدولة لتعبر عن الإرادة العامة في عصر التنوير الأوروبي، وتم إنتاج أفكار وضعية وعقلانية، ملهمة في الثورات الاجتماعية والسياسية، وقيام الجيش كمؤسسة قوية، وسيادة جو من العقلنة في التنظيم والإدارة البيروقراطية. إذ لا يمكن أن تصل الدولة إلى استقلالها الكامل (الناجز)، وبالتالي هويتها الكاملة، إلا مع اكتساب وسائل مؤسساتية ترتبط مباشرة، بدرجة بلورتها للمقاومة التي تواجه بها البنى الاجتماعية. إذ ذاك، يمكن استنتاج أن تفهم الدولة تبعاً لتطور عدد معين من الأدوات المخصصة لجعل عملها فعالاً، سواء الجهاز البيروقراطي، أو القضائي، أو الجيش...إلخ"[29].

ويرى بنديكس[30] (Bendix) أنه ليس من السهولة تكوين دولة، إذا لم تعمل على فصل تكون الدولة واستقلاليتها، عن التحول إلى البيروقراطية (Bureaucratique) أي أن يتم وضع الإدارة العامة بعيداً عن المنافسة السياسية، بحيث تكون الإدارة العامة للدولة مستقلة استقلالاً تاماً عن المصالح الخاصة للأفراد والجماعات، وهذا يفرض على الدولة أن تتحكم بطريقة حيادية بين القوى الاجتماعية المختلفة، دون محاباة لأحد، بحيث يفرض النموذج البيروقراطي الإداري

---

[28] - جميل هلال: المصدر السابق، صفحة 12.

[29] - Cf. finer 1975: **State-Building as well as " State and Nation- Building in Europe: The Role of the Military** in: Charles Tilly, ed, **the Formation of national State in Western Europe**. Princeton: Princeton University Press, pp. 84-163.

[30] - نقلاً عن: بيرترناد بادي: نفس المصدر السابق، صفحة 36.

للدولة نفسه على كافة مناحي الحياة بطريقة شديدة التعقيد، لتشكل حيزاً مغلقاً وآلة إدارية ضخمة صالحة للسيطرة على جميع الأطراف.

فالدولة القوية صِمام أمان لتحقيق المناعة والمحافظة على التوازنات العامة في المجتمع من خلال ممارستها لوظيفتها وإدارة أداة مؤسسية لتسيير النظام الاجتماعي الذي يتألف جوهره من علاقات سلمية اختيارية بين أفراد المجتمع. وهي، كما يقول المنظر الألماني بلو نتشيلي "كائن قوي التكوين"[31] فقوة الدولة "لازمة وضرورة لا بد منها؛ لممارسة سلطانها. وبالتالي فتخلف القوة يعني فناء الدولة، لأنه يعطي القوة المنافسة، القدرة على الظهور وفرض وجودها على الإقليم"[32].

فالدولة تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها، بحيث تسمو على الجميع، وتفرض نفسها باعتبارها السلطة الآمرة العليا، لتفرض سلطانها على كافة أقاليمها، وبالتالي فهي تتمتع بالقرار النهائي في جميع الشؤون الداخلية دون مشاركة سلطة أخرى لها هذه السيادة[33]، فهي تمتلك القرار النهائي دون التعرض لأي نوع من الضغوط الداخلية أو الخارجية. حيث تقترن بها فكرة السيادة، المتمثلة في "انفراد الدولة داخل إقليمها بكافة سلطات الحكم وصلاحياته المطلقة، بما في ذلك الانفراد بالحق القانوني المطلق في استخدام العنف... فالدولة تدعي أنها صاحبة السلطة المطلقة والمباشرة على الأفراد"[34].

---

[31] - أندروا فنسنت، المصدر السابق، صفحة 41.

[32] - إبراهيم شيحا 1982: **مبادئ الأنظمة السياسية**. بيروت: الدار الجامعية، صفحة22.

[33] - نعمان أحمد الخطيب: المصدر السابق، صفحة 33- 34.

[34] - نزيه نصيف الأيوبي: المصدر السابق، صفحة 20.

فالدولـة مفهوم لا معنـى لـه إلا إذا اقتـرن بمفهوم المواطنـة، حيث يفتـرض من الدولـة أن تكون إطـاراً سياسياً ومؤسساتياً لإدارة شؤون أمـة علـى أسـاس مبدأ المساواة بين المواطنين من خلال حكومات منتخبة، ولكن الدولة في العالم العربي، لم تتحول بعد إلى دولة قومية[35]، ولا تـزال حتـى الآن مجـرد وعـاء جغرافـي للشعوب. وفـي سياق كهذا، وإلـى أن تتحـول الكيانـات العربيـة القائمة إلى دول بالمعنى الحقيقي، ستظل المجتمعات العربية تفرز تنظيمات وجماعات تتحداها[36] بعكس المفهوم الغربـي الـذي تطـور من خـلال الفردانيـة [37] ومفهوم الحريـة المرتبط بهـا وتفتيت المجتمع إلـى وحدات متفرقة مكونهـا الرئيس الأفراد الذين يتمتعون نظرياً بالحرية في مواجهة بعضهم بعضا[38].

*****

[35] - هذا عبارة عن نموذج واحد، أي الدولـة الديمقراطيـة، وليس كل دولـة قومية ديمقراطيـة، قد تكون "قوميـة" ولكن سلطوية، أي المشاركة في القرار السياسي غير معمم (تعليق د. جورج جقمان: علـى المسودة الأولـى من الرسالة).

[36] - حسن نافعة: **مستقبل لبنان بين حكومة الدولة ودولة الحزب**. صحيفة الحياة اللندنية، 2006/8/9م.

[37] - أي التعامل مع الفرد كفاعل رئيسي مستقل في المجتمع، له حقوقه في الأمن والملكية والاعتقاد...الخ.

[38] - نزيه نصيف الأيوبي: المصدر السابق، صفحة 73.

الدولة الإسلامية ... وسياقها التاريخي

لم يظهر مصطلح الدولة في الفكر الإسلامي، بالصورة التي يتم تناولها الآن، إلا في القرنين الماضيين، وكانت الدولة ترمز في الثقافة العربية الإسلامية أو تُعَرّف بمصطلحات أخرى مثل، الخلافة، أو السلطنة، أو الإمارة، أو الحكم، أو الحكومة، فمفهوم الدولة جديد حتى في الفكر الغربي، إذ ظهر في القرن السادس عشر، أي بداية عصر النهضة الأوروبية، حيث تلاقح مع مفهوم الدولة الحديثة، التي كانت نتاجاً للتطور التاريخي الأوروبي في القرن السادس عشر، وتجسدت أكثر وضوحاً في الثورة الصناعية وظهور القوميات والبرجوازية في أوروبا، بعكس العرب الذين بدأوا يكتبون ويتداولون هذا المفهوم في فترة جمود وانحسار وتحلل دولة الخلافة الإسلامية، إذ كانت كتابات المفكرين المسلمين تدور حول الجماعة السياسية، أما في الكتابات الفقهية والشرعية، فكان يتم الحديث عن الحكومة، وشروطها، وطاعة الحاكم، والولاية...إلخ. فتحديد وصف للدولة الإسلامية صعب إن لم يكن مستحيلاً، والصعوبة لا تأتي من قلة المعلومات والمصادر بقدر ما تأتي من عملية تكون الدولة ذاتها[39].

فالقرآن الكريم لم يشترط صورة محددة للدولة الإسلامية، ولم يعين الرسول الكريم ρ خليفة من بعده[40]، بل ترك هذا الأمر للمسلمين، ومن هنا نبع الخلاف ما بينهم حول ماهية النظام الإسلامي في الحكم، حيث برز الاختلاف في أسس الحكم ما بين السنة والشيعة والتي سوف نتحدث عنها فيما بعد، بل تعدى الأمر إلى وجود اختلاف داخل الفرق والتيارات التي تفرعت عن الحركات الشيعية والسنية، حيث ظهرت العديد من الفرق الشيعية والحركات والأحزاب السنية

---

[39] - عبد الله العروي: المصدر السابق، صفحة 91.

[40] - أحمد شلبي 1983: **السياسة في الفكر الإسلامي**؛ طبعة 5 . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، صفحة151.

التـي تختلـف فيمـا بينهـا فـي طبيعـة فعـل الحكـم الـسياسي، وقـضايا الاسـتخلاف، وطاعـة الحـاكم وعزلـه، والشورى، والتعدديـة الحزبيـة، وطريقـة تغييـر الأنظمـة السياسية المعاصـرة، ممـا طـرح العديـد مـن الإشـكاليات أمـام منظريهـا، حـول قـضايا الدولـة، ومحاولـة التوصـل لإجمـاع حـول مفهومها، فهل الدولة النظام القانوني المؤسسي؟ أي بيروقراطية عامة متجانسة. أم أنها، السلطة الـسياسية أو الحكومـة؟ أي القيـادة أو النخبـة التـي تتـولى اتخـاذ القـرار، ولهـا الـسلطة فـي النظـام السياسي. أم هي نظام معياريٌّ متكامل للقيم العامة؟ أم أنها الطبقة الحاكمة، التي تعبر عن مصالح الطبقة المهيمنة والحاكمة؟

أنجب الفكر الإسلامي في القرن العشرين نظريتين فـي التعامل مـع الواقـع: النظريـة الثوريـة، التـي تركـز علـى الوصـول إلـى السلطة بكافـة الأدوات والأسـاليب، حتـى لـو تـم اسـتخدام العنـف المسلح، من أجل العمل على أسلمة المجتمع من خلال العمل على تغيير البنية الفوقية له، ومن الأمثلة على هذا النموذج الثورة الإيرانية في الفكر الشيعي، والدولة السودانية في الفكر السنّي. أما النظرية الثانية، فهي التي تركز على الجانب الإصلاحي في المجتمع من خلال إنشاء الفرد المسلم، المكون الأساسي للمجتمع، حيث يؤدي إصلاح هذا الفرد إلى إصلاح المجتمع، ومن ثم فإن المجتمع يطلب النظام الإسلامي، كنظام أمثل للحكم، بعد أن كان قد جرب ما سبقه من أنظمة. وتمثل هذا الطرح في كتابات حسن البنا بصورة رئيسة، بتركيزه على الوعظ والإرشاد في نشر الدعوة الإسلامية. يقابله في المدرسة الأولى سيد قطب، المرجع الرئيس للجماعات الإسلامية الثورية.

وسنحاول في هذه السطور إبراز طبيعة نظام الحكم في الإسلام عند كل من السنة والشيعة:

نظريات "الدولة" في الفكر السنّي:

يتم اختيار الإمام عند السنة بواسطة نظام الشورى، ويخضع اختياره للبيعة الخاصة، من قبل أهل الحل والعقد، ومن ثم للبيعة العامة من قبل الأمة، ليتم التعبير عنها من خلال علاقة تعاقدية بين الأمة والحاكم. ويعتبر الماوردي[41] المصدر الرئيس للنظرية السنية في الحكم، حيث يستقي نظريته، من الإرث التاريخي لفترة الخلفاء الراشدين، والتطورات السياسية التي جاءت فيما بعد، وتقوم نظريته على أن البيعة للإمام يجب أن تكون بالاختيار من قبل أهل الحل والعقد، وهم الوجهاء، والفقهاء، وعلماء الأمة، الذين يختارون الإمام، ويتمتعون بسلطة سياسية، يتعذر تجاوزها[42]، وهذا يؤكد فكرة الانتخاب كأساس للإمامة، ويعتبر كتاب الماوردي النموذج الأكثر تمثيلاً للفقه السياسي السني، حيث سعى مؤلفه إلى تطوير المباحث السياسية في الفقه وجعلها مبحثاً مستقلاً، إذ اعتبر الإمامة عقداً كسائر عقود المعاملات، فهي عقد مراضاة بين الحاكم والمحكوم[43]. كما ذهب إلى ذلك أيضاً عبد العزيز الدوري.[44]

وفي حرص الماوردي على بقاء السلطة الشرعية، وخوفاً من الفتنة والقلاقل التي تعصف بالأمة، يرى أن المستبد، إذا كانت أفعاله جارية على أحكام الشرع ومقتضى العدل، وإذا

---

[41] - هو الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، المتوفي سنة (450هـ / 1058م).

[42] - أبو الحسن علي بن محمد الماوردي 1298هـ: **الأحكام السلطانية**. القاهرة: مطبعة الوطن، صفحة 6.

[43] - ناصر سليمان محمد حسين 2003: **الخلافة الإسلامية من منظور الحركات السنية المعاصرة في المشرق العربي**. جامعة بيرزيت: برنامج الدراسات العربية المعاصرة؛ رسالة ماجستير غير منشورة، صفحة (ف).

[44] - عبد العزيز الدوري 1980: **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**. المستقبل العربي، 2، صفحة66.

لم يتظاهر بمعصية، جاز إقراره، وعدم الخروج عليه[45]، وهذا ما دفع الدوري، إلى القول: بأن كتب الماروردي جاءت بطلب من السلطة العباسية، للدفاع عن شرعية خلافتها، ولإعادة النفوذ والسلطة إليها بوجه البويهيين والسلاجقة[46].

يذهب الغزالي (450-505هـ/1058-1111م.) إلى وجوب تنصيب الإمام، ويضع ذلك في منزلة الواجب الشرعي، وأن أحوال الدنيا والأمن على النفس والأموال لا تنتظم إلا بسلطان مطاع، حيث يصبح تنصيب الإمام من ضرورات الشرع التي لا سبيل لتركها، إذ يعتبر، جوهر الإسلام شريعة الدنيا والآخرة، فالدين والسلطان –الدنيا- توأمان[47]. ويؤكد الغزالي أن طاعة الإمام واجبة إذا حكم وفق الشرع، وأن لا طاعة في معصية الله، حيث يؤكد على مبدأ العدل من قبل الحاكم، إلا أنه يجيز خلع الإمام إذا أخل بالشروط المتعاقد عليها بينه وبين الشعب، ولكن من غير فتنة، وإذا تطلب خلع الخليفة بالقتال، لزمت طاعته فذلك أفضل من الفتنة[48].

وفي هذه الفترة كتب ابن تيمية (728هـ/1327م)، بعقلية أكثر انفتاحاً على الموروث التاريخي والعقدي للمسلمين، المتمثل بالقرآن والسنة، في النظرية السياسية، حيث أجاز عصيان ولاة الأمر، حين يخرجون على الشريعة الإسلامية.[49]

---

[45] - أبو الحسن علي بن محمد الماوردي: المصدر السابق، صفحة 18.

[46] - عبد العزيز الدوري: المصدر السابق، صفحة66.

[47] - أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **كتاب الاقتصاد في الاعتقاد؛ تحقيق مصطفى القباني الدمشقي**. القاهرة: المطبعة الأدبية، صفحة 105- 108.

[48] - المصدر نفسه: صفحة 216- 217.

[49] - أبن تيمية 1901: **السياسة الشرعية**. القاهرة: دار الكتاب العربي، صفحة 158- 157-161-24-16.

ثم جاء العلامة المفكر الإسلامي، ابن خلدون (780هـ/1378م) بنظرية العصبية ودورها المحوري في قيام الدول، حيث اشترط في إمام المسلمين، أن يكون من قوم أولي عصبية غالبة على من معها بعصرها[50] فالدولة أداة للملك والدفاع عنه، وهي كالكائن الحي في حياتها، أي أن لها عمراً محدداً، فهي تولد وتنضج كما أنها تهرم وتموت[51]. فالدولة عند ابن خلدون مزيج أو مركب، يتألف من عنصر طبيعي محرك وهو العصبية، يضاف إليه مجموعة من العوامل المتولدة عن وجود الدولة، مثل المال، والجيوش، والأبهة الملكية للعيان[52].

سيطرت نظرية ابن خلدون قبل ما يقارب الستة قرون على مجمل التطورات النظرية في حقل النظام السياسي الإسلامي، إذ بقي الجمود الفكري في النظرية السياسية المحرك الأبرز للنظام السياسي الإسلامي طوال فترة الدولة العثمانية، إلى أن ظهرت حركة الإخوان المسلمين، كرد طبيعي على غياب الدولة الإسلامية، إذ لم تطرح فكرة الدولة في الفكر الإخواني من العدم، بل تعتبر امتداداً للفكر الإسلامي، عبر تاريخه الطويل، وشكلت نهاية الدولة العثمانية، نقطة البداية والانطلاق لصياغة الفكر الإخواني في السلطة السياسية، ومحاولة البحث عن نظام إسلامي أصيل وحديث.

كان حسن البنا من أبرز من كتب في الفكر الإخواني، حيث وضع ما يمكن تسميته دستور الحركة، المتمثل في كتابه الرسائل[53]، ويؤكد البنا التلاحم العضوي ما بين السلطة الدينية

---

[50] - أبن خلدون 1930: **المقدمة**. القاهرة: المطبعة الأزهرية، صفحة 379.

[51] - المصدر نفسه: صفحة 72- 122.

[52] - نزيه نصيف الأيوبي: المصدر السابق، صفحة 69.

[53] - للمزيد حول أفكار الإخوان المسلمين في الحكم أنظر [حسن البنا 1990: **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**. الطبعة الشرعية، دار الدعوة: الإسكندرية. وكذلك: حسن البنا: **مذكرات الدعوة والداعية**. القاهرة:

والسلطة الدنيوية، إذ يرفع شعار أن الإسلام دين ودولة، لذا، فهو يرفض الفصل ما بين العمل الديني والسياسي، وبالتالي فإنه لا توجد سلطتان في الإسلام واحدة دينية وأخرى دنيوية، مثلما ظهر في أوروبا في العصور الوسطى، بل الدولة تحتكر السلطة الدينية والسياسية، من خلال الوظيفة الدينية السياسية للدولة، المتمثلة في وحدة نظام الدولة التي يقودها أمير المؤمنين، يقول البنا في ذلك: "الوحدة الاجتماعية شاملة بتعميم نظام القرآن ولغة القرآن، والوحدة السياسية شاملة في ظل أمير المؤمنين وتحت لواء الخلافة في العاصمة، ولم يحل دونها إن كانت الفكرة الإسلامية فكرة لامركزية في الجيوش، وفي بيت المال، وفي تصرفات الولاة، إذ إن الجميع يعملون بعقيدة واحدة وبتوجيه عام متحد"[54].

ويسعى البنا من خلال نظريته إلى إقامة دولة إسلامية أو نظام إسلامي يرتكز على ترسيخ علاقة الدين بالدولة، أو -دينية الدولة-، من دون أن يعني ذلك أنها دولة دينية بالمعنى الغربي، (اختلاف الدولة الإسلامية عن الدول الأخرى القديمة والحديثة) ويقدم البنا تصوره لهذه الدولة بأنها قادرة على حل كل المشكلات التي تواجه البشرية،[55] من خلال شمولية الدعوة الإسلامية، التي لا تفصل بين الدين والسياسة، حيث تضطلع الدولة بوظيفة حراسة الشريعة بكل الوسائل الممكنة[56] وهذا يفرض على الحكومة الإسلامية أن تكون الأداة لقيام المجتمع الفاضل،

دار التوزيع للنشر. و سيد قطب: **جاهلية القرن العشرين**. القاهرة: دار التوزيع والنشر. وسيد قطب: **معالم في الطريق**. رام الله: دار الثقافة. وعبد القادر عودة: **الإسلام وأوضاعنا السياسية؛** طبعة 3. القاهرة: المختار الإسلامي. و محمد عبد القادر أبو فارس: **النظام السياسي في الإسلام**. صويلح. و يوسف القرضاوي 1991: **الحل الإسلامي فريضة وضرورة.** بيروت، مؤسسة الرسالة].

[54] - حسن البنا 1990: **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، الطبعة الشرعية.** الإسكندرية: دار الدعوة، صفحة 148.

[55] - المصدر نفسه: صفحة 120.

[56] - المصدر نفسه: صفحة 233.

وإصلاح الفساد الذي انتشر في المجتمع الإسلامي، من خلال إقامة الحكومة الإسلامية، التي تطبق الشريعة الإسلامية، أما الحكومات التي لا تطبق شرع الله، فإنه يجب خلعها من قبل المسلمين[57].

أما السلطة عند سيد قطب فتقوم بعد إقامة المجتمع المسلم والذي يتكون من أفراد عبوديتهم لله وحده، حيث تقيم هذه الجماعة نظام حياتها على أساس هذه العبودية، بإنشاء مجتمع إسلامي جديد، مشتق من المجتمع الجاهلي القديم، الذي لم يخلص بعبوديته لله وحده، في التصور والاعتقاد والشعائر التعبدية، وفي الشرائع القانونية...إلخ[58]. ويقترب مفهوم السلطة عند سيد قطب، حسب تعبير حيدر علي، من السلطة الإلهية المتعالية، التي تحكم من السماء، أو باسم السماء على الأقل، حيث يضطلع المجتمع بالسلطة، وليس الدولة[59]. إذ ترتهن إقامة الدولة بإقامة المجتمع الإسلامي، التي تكون فيه الحاكمية لله، فالسلطة حسب قطب هي لله وحده، والإنسان يعيش في علاقة عبودية مع الله من خلال سلطة الله المطلقة عليه.

ويرى الإخوان أن الأمة هي صاحبة الحق في اختيار الحاكم، وإذا لم ترضَ الأمة عن الحاكم فلا تقوم له ولاية، ويرفض الإخوان طاعة الحاكم الذي يصل إلى الحكم عن طريق الغلبة، والإنقلابات العسكرية، ويرى عبد القادر عودة، بأنه لا يجوز السكوت على الإمام الظالم أو الفاسق، وأنه لا بد من الخروج عليه، وأن عدم الخروج عليه يعد من الفتن[60]، وهذا ما أكده كذلك،

---

[57] - المصدر نفسه: صفحة 170.

[58] - سيد قطب 2004: **معالم في الطريق**. فلسطين، صفحة91.

[59] - حيدر إبراهيم علي 1996: **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 191.

[60] - عبد القادر عودة1987: **الإسلام وأوضاعنا السياسية**؛ طبعة 3. القاهرة: المختار الإسلامي، صفحة 170.

علي جريشة، بأن طاعة الحاكم تُلزم فقط عند تطبيقه شريعة الله، وتوافر رضا المسلمين، وإذا أخل بهذين الشرطين وجب الخروج على الحاكم،[61] وهذا ما دفع يوسف القرضاوي إلى القول: بأنه لا يجوز أن يفرض على الأمة من يقودها رغم أنفها، وأنه لا بد للأمة من أن تختار من يقودها[62].

ويستند الإخوان في نظريتهم للوصول إلى السلطة على مرتكزين رئيسين، **أولهما**: الدعوة، والخدمات الاجتماعية، والعمل على بناء الفرد والأسرة المسلمة، التي تُكوّن بدورها المجتمع الإسلامي. **وثانيهما**: بالانقلاب العسكري، وجربت هذه الطريقة في الخمسينيات من القرن الماضي في مصر، وجرّت على الإخوان الويلات والدمار، مما رسخ قناعات لدى مفكريهم، بأن أفضل طريقة للتغيير السياسي، هي القيام بعملية إصلاح شاملة للمجتمعات، تبدأ من الفرد، إلى الأسرة، ومن ثم المجتمع، الذي يقوم بعد ذلك بطلب الدولة الإسلامية. وهذا الميل يتبيّن أيضاً في السعي التقليدي للإسلام لإيجاد توازن في العلاقة بين المجتمع والدولة من خلال إيجاد مراكز تأثير تجاه مؤسسات الدولة بواسطة المؤسسة الدينية التي من المفروض أن تكون مصدر الشرعية السياسية. [63]

---

[61] - علي جريشة 1969: **دعاة لا بغاة**. الكويت: دار البحوث، صفحة 129-132.

[62] - يوسف القرضاوي 1997: **من فقه الدولة المسلمة**. القاهرة: دار الشروق، صفحة 35.

[63] - Michael Watts 1996: Islamic Modernities? 28-29 Citizenship ,Civil Society and Islamism in a Nigerian City, Public Culture. Vol . 8 (1996) , pp .251-289.

الإمامة في الفكر الشيعي

ظهرت بعد معركة صفين مجموعة من الأحزاب والفرق الإسلامية، كان من أبرزها، الشيعة، الذين اكتسبوا هذه التسمية بعد أن تشيعوا وأعلنوا ولاءهم لآل بيت رسول الله ρ حيث تفرقوا لعدة فرق، كان من أبرزها وأكبرها، فرقة الأثني عشرية[64]، التي ظهرت في القرن الرابع عشر. ويستند الشيعة في نظرتهم للإمامة على عدة أدلة، تُجمع على أن الخلافة تكون بالنص لا بالانتخاب[65]، أي "أن الخليفة يحكم باسم الله لا باسم الشعب، فيجب والحال كذلك، أن يختار من الله بلسان نبيه، لا من الشعب بطريق الانتخاب"[66]، حيث لا يجوز تفويض أمر اختيار الإمام إلى الأمة أو العامة، إذ إن الإمام هو من اختيار الله، وليس من اختيار البشر. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تختار الأمة الإمام، لأن الإمام هو أسمى من أن يختار من قبل البشر.

ويرى أحمد الكاتب أن الفكر الشيعي يبطل قانون الشورى والانتخاب[67]، من خلال ضرورة النص على الإمام من قبل الله، كطريق وحيد لمعرفته، حيث يتم حصر الإمامة في آل

---

[64] - يؤمن أتباع الشيعة الاثني عشرية، بإمامة اثني عشر إماماً ابتداءً بإمامة علي بن أبي طالب، ثم الحسن فالحسين فعلي بن الحسين، فمحمد الباقر، فجعفر الصادق، فالمهدي المنتظر (للمزيد أنظر: محمد جواد مغنية 1989: **الشيعة في الميزان؛** طبعة10 . بيروت: دار الجواد؛ دار التيار الجديد، صفحة 34 وما بعدها.)

[65] - بشير محمد الخضرا 2005: **النمط النبوي – الخليفي، في القيادة السياسية العربية..والديمقراطية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 201- 202.

[66] - أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: **الملل والنحل؛** ج1، صفحة 24.

[67] - تعد قضية الديمقراطية في الدولة الإسلامية، حسب الشيعة، جوهر الخلاف داخل المرجعيات الدينية الشيعية، ولا يزال الجدل حول هذا الموضوع يأخذ مساحة واسعة من النقاش داخل الأدبيات السياسية الشيعية، وخصوصاً في ظل غيبة الإمام المهدي، وجدلية إقامة الدولة الإسلامية، فمثلاً، إذا عدنا إلى دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية نلاحظ أن الدستور يقوم على ولاية الفقيه، كمرجعية عليا للدولة، وكأعلى سلطة دستورية في البلاد، مما يحتم على رئيس الجمهورية أن يأخذ تزكية وموافقة من الإمام، وإلا فلن يصبح شرعياً ولن يستطيع ممارسة مهامه. وحتى "المجلس النيابي" فيوجد سلطة دستورية أعلى منه (سلطة تشخيص مصلحة النظام) التي تستطيع تعطيل أي قانون.

البيت.[68] وتشترط النظرية الشيعية في الإمام "الأعلمية" و"الأفضلية" وعلى أن الإمام خليفة الله، يساوي النبي في جميع الخصائص ما عدا خاصة الوحي.

لذا فأنه لا يجوز أن تخلو الأرض من إمام عادل، أي من دولة وحكومة إسلامية، إذ يتم تعيين الإمام من الله، وأن الشورى باطلة ولا يجوز انتخاب الإمام من قبل الأمة، إذ تتسلسل الإمامية بشكل عمودي في ذرية علي بن أبي طالب (رضوان الله عليه) إلى يوم القيامة، ويكون دور الأمة محدداً في متابعة الإمام ومراقبته، وليس اختياره[69]، ويكون الإمام ملزماً في طريقة تسيير شؤون دولته وأمته بالاستشارة، لكنه غير ملزم بنتيجة المشورة فيستطيع مخالفتها، فالمجلس لا يكون له أي دور تشريعي، أو في اختيار الإمام، بل هو أشبه بالمجلس الاستشاري[70] فالبيعة عند الشيعة لا تعني الموافقة على الحاكم أو قبوله، بل تعني التعهد بالطاعة والتوثيق والتغليظ في المتابعة، ولا تنشئ الإلتزام ما بين الإمام والأمة بل توثقه، ولا تتضمن الحق في اختيار الإمام، بل في زيادة التعهد والثبات على من نص على ولايته[71].

فالإمام في نظر الشيعة متنزهاً عن النقد وفوق المحاسبة والمسألة، وهو المرجع للأمة وليست الأمة مرجعاً له، حيث لا قيمة للمجالس النيابية في فكر الشيعة، فذاتية الإمام أكبر من أية ذاتية أخرى، حيث يستوعب في ذاتيته الأمة[72]، ويتمثل في أفضل صوره في فكرة المهدي

---

[68] - أحمد الكاتب 1998: **تطور الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه**. بيروت: دار الجديد، صفحة 65.

[69] - محمد علي بحر العلوم 2000: **الإمامة الإلهية: محاضرات الأستاذ الشيخ محمد سند** . طهران: مؤسسة انتشارات عصر ظهور، صفحة 159.

[70] - المصدر نفسه: صفحة 118-119.

[71] - بشير محمد الخضرا: المصدر السابق، صفحة 207.

[72] - المصدر نفسه: ص 208.

المنتظر[73]. مما جعل النظرة الشيعية للإمامة تخرج إلى حد المثالية، الموغلة في التصوف الفكري.

فالإمام هو صاحب السلطة الشرعية، تسري ولايته على جماعة المؤمنين، وتعتبر كل سلطة حكمت باسم الدين أم بغيره اغتصاباً لحقه[74] حتى يعود المهدي المنتظر من غيبته الكبرى، حسب اعتقاد الشيعة، وهو ما أثار الخلاف داخل الطائفة الشيعية، حول طبيعة النظام الإسلامي في ظل غياب الإمام، وبرز هذا الخلاف بجلاء في الفكر الشيعي المعاصر، حول ولاية الفقيه في ظل غياب الإمام المنتظر، فتعددت الآراء والاجتهادات حول إشكالية المرجعية الدينية والسياسية.

فالاتجاه الأول يرى بضرورة صياغة الولاية العامة للفقيه مع عدم الالتزام بأي دور للأمة، وهي الصيغة التي تشكل الأساس الفكري للجمهورية الإسلامية في إيران، وأن الإمام يُوافق على زعامته السياسية لا الدينية، وحصر ولاية الفقيه في مجال التوجيه والإرشاد، ورفضه الولاية العامة المحصورة في الإمام المعصوم –المهدي المنتظر- أما الاتجاه الثاني فيتبناه الشيخ

---

[73] - هو محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا، ولد في منتصف شعبان عام 255هـ، وبدأت غيبته في منتصف شعبان 328هـ، ويعتقد الشيعة أنه ما زال حياً وأنه سوف يعود ليملأ الأرض عدلاً، لذا فهم لا يزالون ينتظرونه، (للمزيد أنظر: محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان، ط10 (بيروت: دار الجواد؛ دار التيار الجديد، 1989)، ص252-253، أنظر كذلك أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه (بيروت: دار الجديد، 1998) ص 177 وما بعدها.

[74] - آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين 1995: **نظام الحكم والإدارة في الإسلام؛** طبعة 4 . لبنان: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، صفحة382.

محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، والقاضي بولاية الأمة على نفسها في ظل غياب الإمام المهدي[75].

وفي ظل هذه المثالية، بدأت النظرية الشيعية تعمل على التوفيق بين الإطار النظري لنظرتها للإمامة، وبين القبول العملي بالتطورات التاريخية ومتطلبات الحياة السياسية، فجاء القبول بحكم الإمام غير المعصوم، كممثل للإمام المعصوم، لا كبديل عنه، إذ لا يمكن لأي شخص، أن يسد مكان الإمام، فولاية الفقيه العادل لا تعني القبول به كبديل عن الإمام المنتظر، بل يقتصر دور الفقيه العادل على الإرشاد والنصح والتوجيه، فمهمة الحكومة الإسلامية التنفيذ لا التشريع.

ولا يزال الخلاف قائماً بين الشيعة حول دور المرجع في الحياة السياسية والدينية، حيث يقف معظم فقهاء الشيعة ضد فكرة إقامة الدولة، لأن إقامتها منوطة بالمهدي المنتظر، ولا يمكن الحديث عن إقامة دولة في ظل غيابه.

وتواجه النظرية الشيعية في الإمامة مشكلة تغيير الإمام، إذ لا يوجد اتفاق واضح حول آلية متفق عليها للخروج على الإمام في الفكر الشيعي، ويشير الخضرا، إلى أنه لا يوجد آلية مؤسساتية لتغيير الحاكم إذا ثبت فساده أو ظلمه[76]، رغم حدوث العديد من حالات المقاومة للخلفاء من قبل الشيعة وخروجهم على العديد من أنظمة الحكم، فمقاومة الإمام الظالم، تكون إما بالمقاومة

---

[75] - إبراهيم محمد (وآخرون) 2000: **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية؛** طبعة3. جزء2. سوريا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، صفحة 453.

[76] - بشير محمد الخضرا: المصدر السابق، ص 210.

السلبية، من خلال تحريم التعاون معه، أو بالمقاومة الإيجابية، من خلال الثورات والخروج على الحاكم من أجل تصحيح الفساد[77]، وعندما كانت تنشأ الخلافات حول صلاح الخليفة القائم، لم يكن هناك مرجع يرجع إليه لحل الخلاف (كأهل الحل والعقد، أو أهل الشورى) وإنما كانت تحل الخلافات بحد السيف[78]. وهو ما ترك أثراً على العديد من الثورات الشيعية في العصور الإسلامية، والتي كانت نهايتها في أغلب الأحيان دامية.

ويبدو أن أسلوب مقاومة الإمام أو الخليفة، من الأمور التي لا يوجد اتفاق حولها في الفكر الشيعي والسني، حيث طالب بعض المفكرين الإسلاميين وعلى مر التاريخ بالخروج على الإمام الظالم، ولو تطلب الأمر استخدام السلاح في وجه، وحذر آخرون من أن هذا الأسلوب من الخروج على الحاكم يجر المزيد من الفتن ويعمل على تقويض أركان الدولة الإسلامية.

ما يزال الخلاف موجوداً بين علماء المسلمين حول عزل الخليفة، والخروج عليه، خوفاً من الفتنة والحرب الأهلية بين المسلمين، ويشير د. بشير الخضرا، أن حجب الطاعة عن الإمام ظلت قضية نظرية. فالطريقة التي تعتمدها نظرية الخلافة هي طريقة الخروج على الخليفة إذا ثبتت عدم عدالته أو إذا كان ظالماً أو فاسقاً، وأنها لا تتضمن أي إجراءات واضحة تحدد طريقة وآلية محددة ومتفق عليها لتغيير الحاكم بشكل سلمي دون قتال.[79]

*****

[77] - باقر الشريف القرشي 1978: **النظام السياسي في الإسلام**؛ طبعة2. بيروت: دار التعارف للمطبوعات، صفحة245.

[78] - بشير محمد الخضرا: المصدر السابق، ص 244-245.

[79] -بشير محمد الخضرا: المصدر السابق، صفحة 199.

الدولة وحق تقرير المصير

يهدف حق تقرير المصير، إلى حماية حقوق الجماعات من الظلم والاضطهاد، وهو أحد الجوانب المهمة في قانون حقوق الإنسان الدولي، حيث أصبح حق تقرير المصير مرادفاً للتحرر من الاستعمار وتصفيته. إذ يمكن تعريفه، بأنه حق الأكثرية في الاستقلال الخارجي في منطقة كانت خاضعة للاستعمار، عن السيطرة الاستعمارية التي تمارسها قوى حاكمة غريبة"[80] فهو عبارة عن حق أو طموح لمجموعة بشرية معينة، تعتبر أن لها هوية منفصلة ومتميزة، في أن تحكم نفسها وتحدد الوضع السياسي والقانوني للأراضي التي تعيش عليها. فهو بالمعنى السياسي يشير إلى عملية وفكرة، على السواء. وقد يعني الحق في أن تقرر دولة قائمة شكل حكومتها بمعزل عن التدخل الخارجي. وبمعنى عام، فإن تقرير المصير السياسي يشير إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بطريقتها الخاصة[81]. وحق تقرير المصير يعني كذلك "حق الأمة –أو الشعب- في إقامة الدولة المستقلة، واختيار النظام السياسي وفق إرادة حرة، وبناء المستقبل بدون تدخلات دولية خارجية"[82].

يصطدم حق تقرير المصير بالحقوق المقترنة بالسيادة، بمعنى أنه مصمم لإضعاف مبدأ السيادة الذي يقوم على أساسه النظام الدولي، حيث تسعى القوميات لتحديد كيان سلوكي "الأمة" ومن ثم متابعة بعض الأهداف السياسية والثقافية، متمثلة بطرق عدة، الاستقلال، الانفصال

---

[80] - مورتمر سيلرز 2001: **النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصاير الشعوب؛** (ترجمة) صادق إبراهيم عودة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،صفحة 51.

[81] - Graham Evans and Jeffrey Newnham 1998: **the Penguin Dictionary of International Relation, London**. Penguin. p497-498.

[82] - عدنان السيد حسين 1997: **مفهوم حق تقرير المصير ومفهوم السيادة،** ورقة علمية قدمت في مؤتمر، **حق تقرير المصير في السياسة والقانون والتطبيق**. وقائع المؤتمر الثالث، لجنة الدفاع عن القضية الأرمنية، حزب الطاشناق. صفحة34.

الوحدوي، التحريرية، وكلها أهداف يمكن السعي لتحقيقها تحت عنوانها. حيث يمثل التلاحم بعوامل مثل اللغة، والدين، والتجربة التاريخية المشتركة والتجاور الطبيعي وغيرها من العوامل.

أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية في 1792/2/17م، إعلاناً ينص على استعداد فرنسا الثورة، مساندة الشعوب المقهورة تحت الاحتلال، والتي تنشد الحرية، إذا رغبت هذه الشعوب علناً بهذه المساعدة، وكان هذا الإعلان أول إشارة دولية إلى ما سيعرف لاحقاً، بحق تقرير المصير، وفي تشرين أول/ أكتوبر 1917م، أصدرت الثورة البلشفية ما أسمته (إعلان السلام) الذي أقرت فيه للشعوب، بحق تقرير المصير. وفي عام 1918م، أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون نقاطه الأربع عشرة، التي تنص على حق تقرير المصير للشعوب، وفي 1941/8/14م، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ميثاق الأطلسي، الذي ينص في مادته السادسة" على احترام حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي تريد أن تعيش في ظلها"[83] ومنصوص على هذا المفهوم ضمناً في إعلان الاستقلال الأمريكي لعام 1776 ("موافقة المحكومين") وفي الإعلان الثوري الفرنسي لحقوق الإنسان لعام 1789 ("حق الشعب الإلهي"). وقد تجلى أثره بشكل خاص في نظام الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، فقد لعب دوراً مهماً في توحيد ألمانيا واستقلال بلجيكا واليونان. وقد كان خارج أوروبا الدافع الأول في عملية تحرير أمريكا الجنوبية من الحكم الاستعماري. ولكن فكرة الاستقلال القومي لم تصبح معروفة باسم تقرير المصير القومي إلا في الحرب العالمية الأولى بتأثير النقاط الأربع عشرة للرئيس ويلسون. وبعد ذلك أصبحت أحد الأمور "المطلقة" في الفكر الدولي المعاصر وتجلت بوضوح في ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة.

شكل ميثاق الأمم المتحدة أهم مصدر قانوني، يعطي الحق بإلزامية حق تقرير المصير بشكل واضح وقانوني، إذ نصت المادة الأولى، في فقرتها الثانية، من الميثاق، على أن من أهداف

[83] - ميثاق حلف شمال الأطلسي، المادة السادسة.

الأمم المتحدة "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها [الحق في] تقرير مصيرها"[84] ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة من أهم المصادر الأولية للقانون الدولي، التي تمنح الشعوب حق تقرير المصير.

وفي قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد عامين من إعلان منظمة الأمم المتحدة، اعتبرت الجمعية العامة أن حق تقرير المصير، أحد حقوق الإنسان الأساسية، كما قررت الجمعية العامة، بضرورة أن يشمل الميثاق الدولي لحقوق الإنسان، حقاً لجميع الشعوب والأمم في تقرير مصيرها[85] وصدر بعد ذلك العديد من المعاهدات الدولية الشارعة التي عملت على إلزامية حق تقرير المصير، حيث ورد منها:

أولاً: الشرعة الدولية للحقوق السياسية والمدنية، التي صدرت عام 1966م، ووقع عليها أكثر من مئة دولة، حيث ورد في المادة الأولى منها "أن لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها بموجب هذا الحق أن تقرر بحرية وضعها السياسي، وأن تسعى بحرية أيضاً إلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[86].

ثانياً: الشرعة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر عام 1966م، وتتمتع بإلزاميتها القانونية، حيث ورد فيها حق تقرير المصير في مادته الأولى "الحق في تقرير المصير، وذلك في سياق سيادة الشعوب على مقدراتها الاقتصادية وتراثها الثقافي؛ بالإضافة إلى استقلالها السياسي"[87].

---

[84] - ميثاق الأمم المتحدة، المادة الأولى.

[85] - مورتمر سيلرز: المصدر السابق، صفحة 47.

[86] - حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 8-18.

[87] - المصدر نفسه: صفحة 8-18.

وتعتبر اتفاقية هلسنكي للدول الأوروبية والتي وقعت عام 1975م، أهم الاتفاقيات الأوروبية التي حرصت على الحدود الأوروبية وعلى ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير والمساعدة في تطبيقه[88] وقد حرصت هيئات الأمم المتحدة المختلفة على إيلاء هذا الموضوع أهمية خاصة، حيث ورد في مواثيق أهم هيئاتها ما نصه:

أولاً: الجمعية العمومية: أصدرت في العام 1960م، إعلانها القاضي بـ "منح الاستقلال للبلدان والشعوب والمستعمرات"[89] حيث طالبت الجمعية العمومية جميع الدول بضرورة الالتزام بهذا الحق، وأن أية عرقلة لممارسات هذا الحق في تقرير المصير مخالفة لميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: مجلس الأمن الدولي: ساهم في تقرير المصير واستقلال ناميبيا، حين طلب من جنوب أفريقيا، رفع يدها عن ناميبيا، التي استقلت بعد ذلك عام 1990م.

ثالثاً: محكمة العدل الدولية: أفتت في العديد من الآراء الاستشارية، التي سمحت للمجلس بالتدخل لصالح حق تقرير المصير وإلزاميته القانونية الكاملة، فأصدرت الجمعية الرأي الاستشاري عام 1975م، المتعلق بمسألة الصحراء الغربية، القاضي بحق تقرير المصير لسكانها[90]، وأصدرت في العام 2004م، قرارها القاضي بعدم شرعية الاحتلال "الإسرائيلي"، وجدار الفصل العنصري، المقام داخل الأراضي الفلسطينية.

إن حق تقرير المصير، يعني التحرر من الاستعمار بكافة أشكاله، كما جاء في المواثيق الدولية، "يعتبر القانون الدولي أي تصرف قامع أو معرقل من قبل الدول لإعاقة ممارسة الحق في تقرير المصير، انتهاكاً للقانون الدولي، المتمثل بميثاق الأمم المتحدة، وبعدد آخر من الاتفاقات

---

[88] - Weston. B and Fall .R. Basic Documents in International Law, 1989

[89] - Brownle. Ian 1992: Basic Documents on human Rights. Cambridge: Cambridge University Press. pp 28-30

[90] - Resolution and statements of the security council, 1994, U.N. Publication 1995.

الدولية الشارعة"[91] وقام فقهاء القانون الدولي باستحداث مجموعة من القواعد القانونية المقترنة بحق تقرير المصير للشعوب التي ترزح تحت الاحتلال، "واستناداً لهذا الأمر أيضاً، أقدم القانون الدولي على تبرير المقاومة الوطنية ضد الاحتلال، إذا ثبت أن القوة القائمة بالاحتلال، لا تلتزم القواعد العامة (ولا سيما قواعد اتفاقيات جنيف للعام 1949) لحماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال" [92] إن الحق في تقرير المصير، أصبح من القواعد الآمرة في القانون الدولي، التي تفرض إلزاميتها القانونية على جميع الدول، من دون الحاجة إلى أن توقع على هذه الاتفاقيات؛ لذا فإن "أي عمل قانوني تقدم عليه الدول منفردة أو أي اتفاق ثنائي تتفق عليه الدول فيما بينها، يجب ألاّ يتعارض مع هذه القواعد الآمرة. أما إذا تعارض معها؛ فإن هذا العمل أو التعاقد يصبح عرضة للإبطال الفوري"[93]

وحسب القانون الدولي فإن الإقليم المسكون بشعب غير منظم سياسياً لا يمكن أن يعتبر إقليماً خالياً، يسنح لأية دولة أخرى بإشغاله أو احتلاله[94]، وفي حال تم الاعتداء على هذا الإقليم فإن من حق شعب هذا الإقليم الدفاع عن نفسه، ومقاومة المحتل، لذا فإن "مواجهة الاحتلال وتحرير الأرض عمل يصب في خانة تقرير المصير، وينسجم مع مفهوم السيادة الوطنية"[95] وينطبق هذا المفهوم على كل جزء من أراضي الدولة يرزح تحت الاحتلال الأجنبي.

ورغم عمومية انتشار هذا المفهوم فإنه لم يقترن قط بمعنى قانوني واضح، لا يحتمل أكثر من تفسير، فمشكلة تحديد الجماعات التي يجوز لها المطالبة المشروعة بهذا الحق مشكلة لازمت

---

[91] - شفيق المصري: **المنطلقات القانونية للحق في تقرير المصير**. ورقة علمية قدمت في مؤتمر: **حق تقرير المصير في السياسة والقانون والتطبيق**. وقائع المؤتمر الثالث، لجنة الدفاع عن القضية الأرمنية، حزب الطاشناق. 1997. صفحة 67.

[92] - المصدر نفسه: صفحة70.

[93] - المصدر نفسه: صفحة 71.

[94] - لان بروانلي، المصدر السابق، صفحة 598-595.

[95] عدنان السيد حسين: المصدر السابق، صفحة36.

تطبيق هذا الحق في عالم القرن العشرين. وقد تعقدت المشكلة أيضاً جراء القيود القانونية على التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. وبناء عليه، فقد كان التأكيد، عملياً، يتم على مفهوم حق تقرير المصير، ومع ذلك فقد حاولت الأمم المتحدة في عدد من المناسبات ربط ذلك المفهوم بعملية إزالة الاستعمار وجعله بذلك واجباً إيجابياً وحقاً قانونياً وليس طموحاً، وتم ربط هذا المفهوم مع مناهضة الاستعمار والحقوق المتساوية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وجرد هذا المصطلح في الواقع من أي معنى عملي. وتبقى مسائل التعريف. من هي "الشعوب" التي ينطبق عليها؟ وهل هذا يبرر التمرد، أو الثورة، أو الانفصال؟ وهل يجب أن يؤدي إلى استقلال تام؟ أو هل يمكن أن يكون جزئياً أو هل يمكن أن يتحقق من خلال التجمع؟ إن الإجابات عن هذه الأسئلة ليست قاطعة على الإطلاق. ويبقى حق تقرير المصير يعتمد إلى حد كبير على المساعدة الذاتية، من قبل الشعوب التي ما زالت ترزخ تحت نير الاحتلال[96].

ومن القرارات ذات الأهمية بالنسبة للقضية الفلسطينية القرار "242" والذي يشير بوضوح إلى "احترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها"[97]. وهو ما يقدم ضمانات لممارسة الفلسطينيين لحق تقرير مصيرهم وقيام دولتهم المستقلة.

****

[96] - غراهام ايفنز: المصدر السابق، صفحة 497.

[97] - قرار مجلس الأمن (242) الصادر في 22 تشرين الثاني 1967م، بعنوان، إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

حزب الله: النشأة والتطور

مخاض الولادة

ظهر حزب الله كرد فعل على الاحتلال "الإسرائيلي" للجنوب اللبناني (1982م)، واستمر ما يقرب من ثلاث سنوات كتنظيماً سرياً، وبعد ذلك تم الإعلان رسمياً عن ولادته، في الذكرى السنوية الأولى لاغتيال الشيخ راغب حرب، (16 شباط 1985م)، من خلال البيان الذي تلاه السيد إبراهيم الأمين، في حفل تأبين الشيخ (حرب)، وكان البيان بمثابة الميثاق التأسيسي الذي يبين رؤية الحزب وأهدافه ومواقفه من مختلف القضايا ذات التماس المباشر مع واقع الحزب ومستقبله. انتقل الحزب بعد هذا الإعلان، إلى العمل السياسي العلني، وظهر كتنظيم لبناني مادةً وفكراً.

نشأ حزب الله في ظروف تقلصت فيها سلطة الدولة اللبنانية إلى حدودها الدنيا، وبات مصير الكيان اللبناني نفسه مهددًا بسبب الاحتلال الذي وصل إلى العاصمة بيروت، ووجود القوات متعددة الجنسيات على الأرض اللبنانية، بالإضافة إلى التطورات التي غيرت المعادلة الإقليمية برمتها مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران (1979)[98] التي كانت نقطة تحول في موازين القوة في منطقة الشرق الأوسط.

يعتمد حزب الله في الجانب النظري من نظريته السياسية على ولاية الفقيه كأساس للحكم، ويستمد مرتكزاتها الفكرية من كتابات الخميني بالدرجة الرئيسة، المبنية على أساس تغيير الأنظمة الحاكمة في العالم العربي والإسلامي، وإقامة الحكم الإسلامي، وتوحيد الأمة الإسلامية،

[98] - طلال عتريسي: **حزب الله.. هل تفككه التسوية**. www.islam-online.net (2000/1/4)

مما آثار شكوك العديد من الحكومات العربية، والمسيحيين اللبنانيين[99] بسبب مطالبة الحزب وحسب معتقداته العقدية بإقامة نظام حكم إسلامي، ومما زاد من الشك في نوايا الحزب، ما جاء في الرسالة المفتوحة التي وجهها إلى المستضعفين عام 1985م، عن بنية الاستكبار العالمي والمعاداة للعالم العربي والإسلامي بأنها "تركيبة ظالمة في أساسها، لا ينفع معها أي إصلاح أو ترقيع بل لا بد من تغييرها من جذورها"[100] لذا، اعتبر الحزب النظام اللبناني جزءاً من الخارطة السياسية المعادية للإسلام، وتركيبة ظالمة في أساسها لا ينفع معها أي إصلاح أو ترقيع، بل لا بد من تغييرها من جذورها[101]. خيم هذا الموقف بظلاله القاتمة، وأرخى بحالة من الشك على هذا الحزب الإسلامي الجديد، من قبل مختلف الطوائف اللبنانية، في مجتمع تتناحر فيه الطوائف على المصالح والمكتسبات السياسية. ولم تمض فترة طويلة حتى عاد الحزب عن طروحاته في التغيير الجذري داخل المجتمع اللبناني، وعمل على الاندماج في علاقات داخلية راسخة في السلم الأهلي، واستبعاد منطق الصراعات المسلحة الداخلية، لأنها تؤدي في النتيجة النهائية إلى تعطيل العمل المقاوم، وهذا ما حصل للحزب، عندما خاض صراعاً مع حركة أمل (1988-1990) تعطلت فيه المقاومة خلال هذه المرحلة ضد العدو "الإسرائيلي"[102]

ويتجنب الحزب الخوض في أي صراع داخلي على السلطة، أو توظيف منجزات المقاومة في مساومات داخلية، تؤثر على بنية النظام القائم، وإثارة المخاوف الداخلية من الحزب،

---

[99] - هيثم مزاحم 1997: **حزب الله وإشكالية التوفيق بين الأيدلوجية والواقع**. شؤون الأوسط، 59، 1997، صفحة 61.

[100] - **الرسالة التي وجهها حزب الله إلى المستضعفين في لبنان والعالم**، 16 شباط 1985م.

[101] - إبراهيم محمد (وآخرون): المصدر السابق، صفحة 485.

[102] - علي فياض2000: **المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني: قراءة في المرتكزات السياسية والاجتماعية للتجربة**. الدراسات الفلسطينية، 43، صفحة 75.

وهو ما مكن المقاومة من انتزاع الإجماع الشعبي في نهاية المطاف من معظم الفرقاء السياسيين في لبنان.

يستند الحزب في بناء إستراتيجيته المقاومة على الأسس الآتية:

أولاً: مقاومة الاحتلال "الإسرائيلي"، والاستبسال في الدفاع عن الأراضي اللبنانية، وتنفيذ عمليات نوعية ضد القوات "الإسرائيلية" وعملائها في الجنوب اللبناني.

ثانياً: خلق حالة من التوازن الداخلي في التعاطي مع القضايا الداخلية، وعدم استخدام المقاومة في الحصول على مكاسب داخلية، أو محاولة لفرض رؤاه ومواقفه (أسلمة المجتمع) على الدولة والمجتمع اللبناني.

ثالثاً: قدرة الحزب على خلخلة التوازنات الداخلية، وقوة ردع ذات طابع إقليمي، قوامها أعداد كبيرة من الصواريخ قصيرة وبعيدة المدى، قادرة على خلق توازن رعب إقليمي داخل منظومة الشرق الأوسط، وخبرة كبيرة في حرب العصابات لا تقوى عليها الجيوش النظامية، وتستطيع تكبيد العدو خسائر لا يقوى على تحملها أو مواجهتها، فالحزب لا يملك قواعد مكشوفة، ومقاتلوه مزروعون بين الناس، ويمارسون حياتهم العادية واليومية.

ويستمد الحزب قوته من مرتكزات ثلاث[103]:

1. قوة حية مجاهدة.
2. مجتمع حاضن ومؤيد.
3. سلطة أعاد إنتاج سياساتها ومواقفها على قاعدة الرضوخ للخيار الوطني وموجباته ومستلزماته.

---

[103] - المصدر نفسه: صفحة 81.

الدولة اللبنانية والمقاومة: ملاحظات أولية

في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بدأ الحزب الانفتاح التدريجي، على الفعاليات السياسية والشخصيات والأحزاب، ويعود سبب تأخر الحزب في الانخراط في هذه الفعاليات إلى[104]:-

- الفترة التأسيسية، التي ركزت على الإعداد العسكري كأولوية بهدف مقاومة الاحتلال.
- السرية التي طبعت تلك الفترة، حيث يتطلب العمل السياسي والعلاقات العامة العلانية.
- الظروف اللبنانية المعقدة والمرتبطة بالحرب الأهلية اللبنانية.
- التخوف من تسييس المقاومة، ووضعها في دائرة العلاقات ومطالب الأطراف.
- الرغبة باستقرار الحزب وتبلور ووضوح أهدافه نظرياً وعملياً، وبحسم بعض النقاشات الدائرة في داخله حول عدد من القضايا الرئيسة، كالنظرة إلى الدولة اللبنانية وخاصة ما بعد اتفاق الطائف، والسياسات العامة للعلاقات مع القوى السياسية المختلفة، والمشاركة في الانتخابات النيابية.

انفتح حزب الله بعد توقيع اتفاق الطائف على الدولة والنظام السياسي اللبناني ومؤسساته، وأبدى مرونة في قبول "الآخر"، ويعود ذلك حسب طلال عتريسي، المحلل السياسي اللبناني، إلى ما شهده المحيط الإقليمي للبنان من بداية لصعود التيار الوسطي في البلدان العربية، والعالم الإسلامي، هذا التيار المستعد للتصالح مع الديمقراطية والمشاركة في مؤسساتها،[105] لأن

---

[104] - نعيم قاسم 2006: **حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل**؛ طبعة 2 . بيروت: دار الهادي، صفحة110 - 111

[105] - طلال عتريسي 2000: **الإسلاميون وإستراتيجية التصالح مع الديمقراطية، حزب الله نموذجاً**. شؤون الأوسط، 98، صفحة 26.

الديمقراطية في جوهرها لا تتنافى مع الإسلام[106] وهو ما دفع الحزب إلى تغليب الجانب الوطني في خطابه على البعد الإسلامي، رغم أنه لا يسقط البعد الأخير من حساباته، إذ يعتقد أن الوضع غير مناسب في هذه الفترة لتغيير النظام السياسي اللبناني، بسبب المعادلات الطائفية التي تحكم مجمل التغيرات والمعادلات السياسية داخل تركيبة النظام. وهو ما أدى إلى تعمق أزمة الحزب البنيوية في عدم التطابق بين شعاراته الإيديولوجية (إقامة حكومة إسلامية وإسقاط الدولة اللبنانية) وبين البعد الوطني لخطابه، المتمثل في المشاركة السياسية والدخول في البرلمان والحكومة اللبنانية، ورفعه للعلم اللبناني في المناسبات الحزبية، وتشريع مؤسساته الحزبية وترخيصها من قبل الدولة كمؤسسات شرعية تعمل تحت سيادتها، ولا تنافسها أو تشكل موازياً لها. على الرغم من الإمكانيات التي يوفرها النظام السياسي التوافقي الطائفي لحزب الله، في بناء جمهورية إسلامية، إلا أن حزب الله يعمل بواقعية سياسية في إطار ذلك النظام التوافقي «الطائف» بالإضافة إلى اعتماد الحزب على أساليب للتغلغل في نسيج المجتمع اللبناني وتوثيق الصلات معه، بدل المواجهة الدينية مع الدروز والمسيحيين الرافضين لإزالة هذا النظام[107].

فالحزب لا ينازع الدولة اللبنانية على احتكارها لاستخدام العنف المشرع قانوناً -وأهم أدواته الأمن- وفي الوقت نفسه يشاركها عبء التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية...إلخ، ورفض الحزب أن يكون دولة داخل دولة، ضمن منهجيته في أنّ سلاح المقاومة لا يمكن أن يتحول إلى سلاح توازن داخلي أو سيطرة داخلية في ظل وجود الدولة، وإلا تحول

---

[106] - يوسف القرضاوي: **من هدي الإسلام، فتاوى معاصرة**. دار الوفاء،ج2، ص628. ذكره حيدر علي إبراهيم: المصدر السابق، صفحة162.

[107] - Hamzeh, Ahmad Nizav 2004: **In the Path of Hizbullah.** U.S.A, Syracuse University Press, P146

إلى سلاح تنافسي يؤدي إلى الفتنة[108]، فأظهر الحزب قدرة مذهلة على التأقلم مع التطورات العاصفة والظروف المستجدة على الساحة اللبنانية، وأصبح منضوياً عضوياً في صلب التركيبة المجتمعية اللبنانية على المستويين العمودي والأفقي[109] فأظهر مرونة لافتة وواقعية سياسية شديدة في مواقفه في محطات مختلفة من مسيرته، وتجاوز شعاراته وطروحاته الإيديولوجية الماضية لحساب سياسية واقعية (Real politic) تحاول التوفيق ما أمكن بين المبادئ والأهداف الإيديولوجية والظروف والإمكانات الموضوعية، وذلك عبر اللجوء الدائم إلى مبدأ الضرورة.[110]

فتميزت العلاقات السياسية بين الدولة والمقاومة اللبنانية بتفرد غير مسبوق في إطار المجتمعات العربية الشعبية، وكذلك في نطاق المنظومة الرسمية العربية فيما يتعلق بطرق وأساليب تعاطي الدولة مع حركات المقاومة فيها، سواء فيما يتعلق بمبدأ المشاركة بين الدولة والمقاومة اللبنانية والتعاون في تحقيق تنمية وتطور المجتمع اللبناني، على كافة الأصعدة. السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، أو في جوانب المنافسة ومحاولات التضييق الرسمي بين الدولة اللبنانية والمقاومة في المجالات المذكورة سابقاً. وعادة ما تكون متأثرة بضغوط إقليمية وعربية وأجنبية رسمية. فالعلاقات بين الدولة والمقاومة اللبنانية كما يصفها و يتناولها الباحث والمفكر، معن بشور بقوله: "أن هذه العلاقة لم تكن دائماً نموذجية"[111]. وبناءً على ذلك بإمكاننا أن نقول إن هذه العلاقات المتعددة الجوانب تفاوتت وتذبذبت بين المشاركة والتنافس في التعاطي

---

[108] - نعيم قاسم: حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل، المصدر السابق، صفحة 153.

[109] - مغنوس رانستروب 2000: **الوجه المتغيّر لحزب الله اللبناني، وجهة نظر غربية**. شؤون الأوسط، 96، صفحة 45.

[110] - هيثم مزاحم: المصدر السابق، صفحة65.

[111] - تعقيب معن بشور على ورقة عمل قدمها د. فواز جرجس: 2000: **الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان الآثار والتداعيات**. مجلة المستقبل العربي، 257، صفحة87.

مـع القـضايا اللبنانيـة الداخليـة[112]، ومـع القـضايا اللبنانيـة المتعلقـة بالخـارج سـواء مـع الاحـتلال "الإسرائيلي" أو المجتمع الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق تبدو العلاقة بين الدولـة اللبنانيـة والمقاومـة متـأثرة بـالمتغيرات الإقليميـة الـسياسية والأمنيـة، التـي مـن شـأنها إعـادة صـياغة العلاقـة بـين الدولـة والمقاومـة، ولعـل تلـك المتغيرات أسهمت بطريقة أو بـأخرى فـي انـدماج المقاومـة فـي مؤسسات الدولـة[113]، عبـر مـداخل متعددة أهمها، الدخول في العملية السياسية من خـلال المشاركة فـي الانتخابـات، واعتمـاد الـصيغة السياسية العسكرية لحماية لبنـان، التـي تقوم علـى أسـاس إيجـاد نـوع مـن التكامـل الـوظيفي مـا بـين الدولة والشعب والمقاومة والجيش، مما ضمن للبنان الاستقرار والحماية.

---

[112] - توترت الأجواء بين الدولة اللبنانية والحزب بعد توقيع اتفاق أوسلو، (13 أيلول 1993) حيث خرج حزب الله فـي مـسيرة فـي العاصـمة بيـروت للتعبيـر عـن رفـضه الاتفـاق، فمـا كـان مـن الحكومـة اللبنانيـة إلا أن قمعـت المـسيرة، وسـقط 9 شـهداء، واسـتمرت العلاقـات علـى مـا هـي عليـه حتـى أصـدرت "الهيئـة العليـا للإغاثـة" بيانـاً اعتبرت قتلـى المجزرة شـهداء، وهـو مـا دفـع الحـزب إلـى طـي هـذا الملـف فـي بيـان لـه، توقـف فيـه الحـزب علـى الدلالات السياسية لبيان "الهيئة العليا للإغاثة" التي يرأسها رئيس الحكومة رفيق الحريري. الذي تزعم مشروع يتناقض مع مشروع المقاومة، إذ كان مشروعه يقوم على التسوية مـع إسرائيل وإقامـة علاقـات ثنائيـة بـين البلـدين بعد توقيع اتفاقية سلام، ونظر الحريري إلى الحزب بأنه يقف حجر عثرة في طريق تحقيق أهدافه، وهو ما اعتبره الحزب خطراً على مشروعه المقاوم، فتوترت العلاقات بين الطرفين. ومـن أسـباب التـوتر كـذلك مـا بـين المقاومـة والحكومـة اللبنانيـة أثنـاء فتـرة رفيـق الحريـري، العلاقـات الـسياسية لرفيـق الحريـري، مـع الـدول الغربيـة (أمريكا،فرنسا، بريطانيا) فتعارضت سياساته مع سياسـات حـزب الله، حـول النظـرة إلـى منطقـة الـشرق الأوسـط، والمصالح الغربية في هذه المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بموقف الحريري من إقامة علاقات سـلام مـع إسـرائيل. ولكن بعد فشل العمليـة السلمية عـادت العلاقـات إلـى الانفـراج التـدريجي بـين الجـانبين (دانييـل سـوبلمان (ترجمـة: عماد فوزي شعيبي)، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنـان "عن العبريـة" (بيـروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، صفحة74.

[113] - مـن أبـرز الأسـباب التـي دفعـت حـزب الله للمـشاركة فـي الحكومـة اللبنانيـة (2006) الانـسحاب الـسوري العسكري من لبنان.

بالإضافة إلى ذلك، فمستقبل العلاقة بين الدولة والمقاومة، مرتبط بتحقيق المصالح اللبنانية فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي"، وحسم قضايا الخلاف بين الجانبين (الاستقلال، السيادة، المياه... إلخ) لأن تحقيق شروط ومتطلبات الدولة، يجنب النقاش حول ما يسمى بوهم تجاوز الدولة، ووهم تجاوز المقاومة، فالطرفان جزء من الحل، وبالتالي المشكلة الأساسية ليست داخلية على المدى القصير بقدر ما هي متعلقة بالقضايا المصيرية للبنان، خاصة في ظل وجود شبه تفاهم داخلي حول أهمية إعادة تفعيل الدولة (تحويل لبنان إلى دولة فاعلة) تتجاوز مراحل الضعف بدخول المقاومة ضمن مؤسساتها ككل، وإلغاء النظام الطائفي، حيث يُجمع كافة اللبنانيين وقيادات حزب الله بأن المقاومة ليست أبدية، وأنه في نهاية المطاف لا بد من الوصول إلى تحرير الأراضي اللبنانية ومن ثم يتم البحث والنقاش حول الدور الدفاعي للدولة. لأن نقاش هذه الأفكار في هذه المرحلة، سيؤدي إلى الفشل الحتمي، لأن القضايا المصيرية غير محسومة بالنسبة للمقاومة. وهذا ما حدث أثناء الحوار في الطائف، حيث حكم على الحوار بالفشل عندما اصطدم بماهية السياسة الدفاعية والوطنية للبنان، وكل ذلك يأتي على خلفية المبدأ الداعي إلى أن الدولة ثابتة والمقاومة متغيرة، وبالتالي يفتح هذا الاحتمال اندماج المقاومة بالدولة بكل أطرها ومؤسساتها بعد التحرير.

وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على هذا التوجه: تحرك المقاومة تحت السقف العام لمشروع الدولة دون الوقوع في أخطاء سياسية، أو التورط في حرب أهلية، وهذا ما بدا واضحاً عقب التحرير، فلم ينازع الحزب الدولة على ما تم تحريره من الأراضي اللبنانية بعد 25 أيار 2000م، بالإضافة إلى التحرك والإدارة الفاعلة والعقلانية للصراع مع العدو عند أخذه للواقع السياسي والسكاني اللبناني بعين الاعتبار، وغلبة السياسة الواقعية والضبط الراديكالي الداخلي في المقاومة، مما ساعد الدولة والمقاومة مستقبلاً في تقريب وجهات النظر، كما أن

الحزب (المقاومة) يعمل ضمن الخصوصيات المجتمعية اللبنانية، مما يساعد أيضاً في الجمع بين الدولة والمقاومة واستمرارية الدولة – المقاومة في المرحلة التحررية من تاريخ لبنان. وهذا مرده إلى نجاح معادلة الدولة – المقاومة المرتكزة على مبدأ مشروعية متبادلة بين السلطة والمقاومة، والفائدة المتبادلة بينهما، فالدولة تحصد التحرير وثماره السياسية والمقاومة تحصد الاحتضان الشعبي والرسمي لها. وبالتالي يكون التحرير إنجازاً وطنياً يأتي في سياق تاريخي وتطويري للمقاومة، وبهذا المعنى لا "يكون وجود المقاومة هو ما أضعف الدولة ككيان ودور"[114] بقدر التدخلات الأجنبية ذات الركائز الداخلية. لكن تبقى هذه المعادلة قيد الانهيار بوجود إشكاليتين هما: وجود أدوات وركائز داخلية تساعد القوى الخارجية في التحكم بمسار التطور السياسي للبنان وهذا ما يسميه (حسن فضل الله) بدويلة أمريكية تزيد من حجم الضغوط على المقاومة والدولة، وتصبح العلاقات الخارجية هي المسؤولة عن صياغة التركيبة السياسية اللبنانية، مما سيقود إلى توتر العلاقات بين المقاومة ومختلف الأطراف اللبنانية. أما الإشكالية، فتتعلق بانتهاء دور المقاومة والحاجة إلى الدبلوماسية في إدارة الصراع حول مزارع شبعا، وهذا الخيار قد يلجأ إليه الحزب حفاظاً على الوحدة الداخلية اللبنانية، في أحد محطات الصراع، وهاتان الإشكاليتان تثيران الشكوك حول المخاوف على الدولة والمقاومة معاً، وقد يكون الخوف على الدولة أكثر منه على المقاومة، التي هي ليست أبدية، خاصة فيما يتعلق بدور لبنان المستقبلي على خريطة الصراع في المنطقة.

من هنا، سأنتقل للحديث عن ضعف مؤسسات الدولة، وعدم قدرتها على القيام بوظائفها الطبيعية تجاه المجتمع، بسبب التركيبة الطائفية الهشة للنظام، وأثر ذلك في زيادة قوة ونفوذ

---

[114] - طلال العتريسي: **إعادة قراءة تاريخ المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي**. جريدة النهار، 19 شباط2004.

حزب الله، ورعايته من قبل بيئة مجتمعية حاضنة، تمحورت وظائفها وأدوارها حول التصدي لمخططات المشروع الصهيوني في لبنان، مما دفع العديد من لشباب اللبناني على تحمل مسؤولياته الأمنية تجاه الدفاع عن الوطن لسد النقص الذي خلفته الدولة في عدم القدرة على الدفاع عنه. [115]

وسأحاول هنا أن استعرض جوانب مختلفة من تلك العلاقات مع الأخذ بعين الاعتبار الحديث عن هذه العلاقة المتذبذبة في إطار المنافسة والصراع المتزايد بين محور الدولة العربية والحركات المقاومة والدينية فيها مع مراعاة خصوصية الواقع اللبناني الفسيفسائي والطائفي فيه. وبالتالي سيتم الحديث عن جانبين ومحورين هما، محور المنافسة والتضييق، ومحور التعاون والمشاركة بين الدولة والمقاومة اللبنانية.

أولاً: محور المنافسة والتضييق.

تاريخياً، اتسمت العلاقة بين الدولة اللبنانية والمقاومة منذ انطلاقتها بتفاوتٍ واضح في التعامل، سواء على مستوى القضايا الداخلية المحضة في المجتمع اللبناني، أو على مستوى العلاقة مع الخارج وخاصة الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي اللبنانية، حيث برزت وحدات هذه العلاقة بشكل واضح للنقاش العلني عبر ارتباطها بطبيعة التركيبية السياسية «النظام الطائفي» للدولة اللبنانية في فترات تاريخية معينة من صراع لبنان مع الاحتلال "الإسرائيلي"، وتأثير هذه العلاقة الدخيلة –الاحتلال- على تلك التركيبية. فمثلاً كان الحكم اللبناني وتيارات المقاومة على طرفي نقيض، خاصة أيام حكم الرئيس أمين الجميل للبنان، (1982-1988)، حيث تجاوزت حدة هذه الخلافات العُرفَ المتداول في تنظيم الحياة السياسية اللبنانية.

[115] - حسن نافعة: **مستقبل لبنان بين حكومة الدولة ودولة الحزب**. مصدر سابق.

مما دفع بالفواعل الرئيسة المؤثرة على الساحة اللبنانية، إلى تنشيط الخيارات الداخلية اللبنانية، كعوامل ضاغطة ومساعدة في وضع حدٍ للحرب الأهلية اللبنانية. بعد أن زادت وتعمقت حدة الانقسام الطائفي، وانتشار حالة من الاحتقان المتصاعد بين كافة الطوائف وشرائح المجتمع اللبناني، وتوزع اللبنانيين في بيروت إلى منطقتين، شرقية وغربية، أو بالعنوان العريض مسيحي ومسلم. مما أدى إلى تصاعد الخلافات وانفجارها، عندما كلف الرئيس أمين الجميل. قائد الجيش العماد ميشيل عون، بتشكيل حكومة في 1988/9/23م، مخالفاً بذلك العُرف السائد بتكليف شخصية سنية لرئاسة الحكومة. مما أدى إلى زيادة في الانقسامات الداخلية في المجتمع اللبناني، فبقي سليم الحص –مسلم سني- رئيساً للجمهورية في بيروت الغربية، معتبراً أن تصرف رئيس الجمهورية غير دستوري[116]. وعلى أثر هذه الظروف والعوامل الموضوعية، اجتمع الفرقاء في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، برعاية من الحكومة السورية والسعودية وبمباركة أمريكية، من أجل إجراء تعديلات دستورية على النظام السياسي اللبناني، وصلاحيات الرؤساء الثلاث، والتأسيس لإنهاء الحرب الأهلية. وتوصل المجتمعون إلى اتفاق الطائف[117]، وتم الإعلان عن وثيقته وإقرارها كميثاق ودستور لدولة لبنان في 1989/10/22م.

أسهمت هذه الظروف مجتمعة، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الدولية في الضغط على فرقاء السياسة اللبنانية –الطوائف- للتسريع في التوقيع على الاتفاق، كان من أهمها[118]:

---

[116] - نعيم قاسم: حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل، المصدر السابق، صفحة 150.

[117] - نسبة إلى مدينة الطائف السعودية، التي وقع فيها الاتفاق.

[118] - وليد مبارك 2004: **مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، صفحة 20.

- إعادة توزيع مراكز القوة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة متنفذة على الساحة الدولية، صاحبة مصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط.
- انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي.
- تحولات بنيوية داخل النظام العالمي، وبروز نظام أحادي القطبية، ترافق مع نشوء هيكل جديد للقوة، سببه العدوان العراقي على الكويت، وما تلا ذلك من حرب خاضتها الولايات المتحدة والقوات متعددة الجنسيات.

دفعت هذه الظروف والأحداث التي شهدها العالم قضايا الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط إلى الصدارة، بما في ذلك وضع حد للحرب الأهلية اللبنانية، من أجل صياغة وتحديد معالم للشرق الأوسط الجديد الذي تحدث عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب). حيث ترتسم ملامحه وتكتمل بالقضاء على المقاومة –بؤر التوتر- ووقف المقاومة في كل من فلسطين ولبنان، وإنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وإعادة الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط.

وضع اتفاق الطائف قيوداً من الدولة اللبنانية تجاه المقاومة وسلاحها ومكانتها، جاء ذلك ضمن حسابات سياسية لبنانية متناقضة بين والدولة المقاومة، بسبب مجموعة من العوامل الدولية الضاغطة باتجاه إنهاء ملف المقاومة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال زيادة الضغط الدولي على الدولة اللبنانية لتجريد المقاومة من سلاحها. وأطلق وزير الخارجية اللبناني «فارس بويز» الشعار المشهور "ضرورة التناغم بين الدولة والمقاومة"، أي أن الدولة مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن كافة أراضيها، وهي المرجعية الرئيسية للمقاومة وإستراتيجيتها وإدارتها ومواقيتها. مما وضع المقاومة –حزب الله- في حالة صراع مع الدولة، التي اختلفت مع هذا التوجه، ورأت

فيه -المقاومة- أنها تصبح مقيدة بضوابط الدولة السياسية، إذا خضعت المقاومة لإدارتها، مما يفقدها القدرة على التعاطي مع متطلبات التحرير، كحركة مقاومة، فالدولة اللبنانية محكومة بتوازنات ومصالح دولية، مما يعني أنها ستخضع للضغوط وتقدم تنازلات –مجانية- أمام مسؤولياتها داخل أطر المجتمع الدولي، وهو ما سيفقدها قدرتها على المناورة والحركة. أما إذا كانت المقاومة متحررة من الالتزامات السياسية، فبإمكانها أن تتحرك بحرية وأن لا تتحمل الدولة مسؤوليتها، مما يؤدي إلى توزيع المهام بين الطرفين، والاستفادة من موقع المقاومة للتحرير، وموقع الدولة للقيام بوظيفتها واتصالاتها وضغوطاتها[119].

لذا، لم يقتنع حزب الله بالاتفاق، واعتبره أدنى من المطلوب، واكتفى بالتعبير السياسي عن عدم رضاه، حيث كان يطمح الحزب إلى إلغاء النظام الطائفي، والتركيز على ضرورة المحافظة على المقاومة في الجنوب، وعدم ربطها بأي توازنات داخلية بين الطوائف والقوى والأطراف اللبنانية المتصارعة[120]. إذ إن الاتفاق ينص في بنده الثاني على "بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية" و "الإعلان عن حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر"[121] مما يعني أن الحزب في دائرة الاستهداف بقرار الحكومة نزع السلاح غير الشرعي الموجود داخل الأراضي اللبنانية.

---

[119] - نعيم قاسم: حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل، المصدر السابق، صفحة 155.

[120] - نعيم قاسم: حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل، المصدر السابق، صفحة 152.

[121] - اتفاق الطائف، المادة الثانية. (1989)

لكن، ساهمت مجموعة من العوامل في إخراج حزب الله، من دائرة قرار الدولة بتجريد المليشيات من سلاحها:

أولاً: عدم انخراط الحزب في الحرب الأهلية بكل مفاعيلها، بشكل مباشر وواضح، باستثناء الفترة من (1988-1990) وهي الفترة التي خاض فيها الحزب، حرباً شرسة مع حركة أمل في الجنوب اللبناني، من أجل تقاسم النفوذ السياسي في المناطق الشيعية.

ثانياً: انسحاب الحزب من المناطق المحررة والداخلية، وعدم الظهور العلني لقواته بين المواطنين، كي لا يستفز مشاعرهم بالمظاهر المسلحة.

ثالثاً: تركيز الحزب جل نشاطاته في مقاومة الاحتلال ومقارعته.

ورغم ذلك، فإن الاتفاق –حسب تعبير الحزب- يقوم بإصلاحات ترقيعية للنظام، دون تغييره أو إصلاحه جذرياً، لكن الحزب قبل بنتائجه العملية، من أجل إنهاء الحرب الأهلية وتوحيد لبنان، وعودة المؤسسات الرسمية لممارسة عملها ودورها[122]. كمؤسسات شرعية، ستشكل مدخلاً للحزب في التغلغل أكثر في الحياة السياسية، والنظام السياسي اللبناني.

ساهمت صيغة الاتفاق، في إشراك الحزب فيما بعد في الانتخابات البرلمانية (1992) وفوزه ببعض المقاعد، مما أتاح له مناقشة وإقرار مشاريع القوانين، والمطالبة بسن قوانين لحماية المقاومة. حيث أحدث الاتفاق عوامل تغيير واضحة باتجاه إشراك المقاومة في الحياة السياسية، والاستفادة من شرعنة النظام السياسي لعملها المقاوم، والعمل على تبنيه في المستقبل «فترة

[122] - لجنة التحليل والدراسات في المكتب السياسي، لحزب الله 1989: **وثيقة الطائف: دراسة في المضمون**، بيروت.

الرئيس أميل لحود» حيث حققت المقاومة مجموعة من المكاسب السياسية، ساهمت في دعمها وتعزيز صمودها أهمها[123]:-

1. تقلص صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني الذي كان يتفرد بالحكم.
2. إعطاء المزيد من الصلاحيات لمجلس الوزراء، الممثل من مختلف الطوائف اللبنانية، برئاسة سنية وتأثير واضح للشيعة، فمن الصعب في بلد طائفي مثل لبنان، أن يمرر قرار بالأكثرية دون حصول إجماع على هذا القرار، عند مختلف فواعل السياسة اللبنانية، برغم أن القواعد القانونية تجيز أحياناً اتخاذ بعض القرارات، لكن قواعد السياسة تمنعه، حيث تأخذ القرارات وفي معظم الأحيان من خلال قاعدة "التوافق" المبنية على المصالح الطائفية والحزبية.
3. توسيع صلاحيات المجلس النيابي، وبحسب الدستور فإن رئاسته للطائفة الشيعية، العمود الفقري للمقاومة، وحاضنته الرئيسة.

ورغم ذلك، بقي الاحتلال "الإسرائيلي" رقماً صعباً في المعادلة الداخلية اللبنانية، فالمقاومة كانت تهدف إلى عدم إنجاح فكرة تكوين نظام سياسي لبناني في بيروت تابع للاحتلال "الإسرائيلي"، حيث حكم الاحتلال "الإسرائيلي" طبيعة وديناميكية العلاقة بين الدولة والمقاومة. وأثبتت هذه الفترة التاريخية أن السلطة اللبنانية (مع الأخذ بعين الاعتبار البنية السياسية للسلطة) كان لديها ميل واضح نحو تقييد المقاومة والتضييق عليها ومحاصرتها لصالح مشاريع سياسية أجنبية أو إقليمية في لبنان. وتتضح مثل هذه العلاقة فيما أورده الصحافي (غسان بن جدو) في

[123] - شفيق شقير: **لبنان ومعادلة المقاومة**. الجزيرة نت (2006/8/10م.)

حديثه عن وجود "فجوة كبيرة جداً بين عناصر المقاومة والدولة اللبنانية"[124] خاصة فيما يتعلق تاريخياً باتفاق (17- أيار/مايو)[125] وما تضمنه من التزامات أمنية على الدولة[126] في ضبط وضعها الداخلي تجاه المقاومة. حيث شكلت خلافاً استراتيجياً بين فكر المقاومة المسلحة وفكر الدولة وممارسة السياسة الرسمية كدولة. وهذا بات واضحاً فيما بعد في موقف الدولة تجاه (مزارع شبعا) والمزايدة بين المقاومة والدولة "السلطة السياسية" عليها. وفي هذا الإطار لا بد من تناول منطقين في التعامل بين الدولة والمقاومة أشار إليهما الباحث (مجدي حماد)[127] ويتمحوران حول نقطتين هما : الانفصال بين الدولة والمقاومة اللبنانية، حيث تبدو الدولة بمنطقها متمسكة بمبدأ تطبيق الشرعية اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية غير المحتلة وبالتالي التمسك بالشرعية الدولية في نطاق العضوية في النظام والمجتمع الدولي واستحقاقاته، ومن جانب آخر يبرز للوجود منطق متباين تماماً يستند إلى مبدأ المقاومة والالتزام بالشرعية الشعبية والوطنية في تحرير كامل الأراضي اللبنانية، كحركة مقاومة لا تقبل أو هي غير مقتنعة تماماً بقدرة المجتمع

---

[124] - تعقيب غسان بن جدو على ورقة عمل قدمها، د. فواز جرجس: 2000: **الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان الآثار والتداعيات**. مجلة المستقبل العربي، 257، صفحة 95.

[125] - عمل اتفاق 17 أيار ، 1983 على صياغة العلاقات الداخلية اللبنانية، بناء على أولويات ومتطلبات الأمن الإسرائيلي، حيث حكم الاتفاق سلوك الحكومة والدولة تجاه المقاومة، إذ أصبحت الحكومة اللبنانية، حارسة لأمن إسرائيل بناء على هذا الاتفاق، ففي المادة الثالثة: "يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية" وفي المادة الخامسة" انسجاماً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في إطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من الدعاية المعادية للفريق الآخر". ويقع على عاتق الدولة اللبنانية القيام بمجموعة من الخطوات والترتيبات الأمنية كما جاء في ملحق الاتفاق الخاص بالترتيبات الأمنية: "تتخذ السلطات اللبنانية تدابير أمنية خاصة لكشف النشاطات العدائية، كما لكشف ومنع إدخال أو تحرك المسلحين غير المسموح بها في المنطقة الأمنية أو غيرها"

[126] - للمزيد من المعلومات حول الترتيبات الأمنية القاسية المفروضة على الدولة اللبنانية أنظر (اتفاق 17 أيار، مركز الوحدة الإسلامية، تجمع العلماء المسلمين).

[127] - تعقيب مجدي حماد على ورقة عمل قدمها، د. فواز جرجس: 2000: **الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان الآثار والتداعيات**. مجلة المستقبل العربي، 257، صفحة 121.

الدولي وشرعيته على تحقيق تلك الأهداف التي تسعى المقاومة لها. لكن هذا التضييق سيشهد تراجعاً واضحاً مع التقدم الزمني في العلاقة ومع تزايد التفاف واحتضان المجتمع اللبناني الشعبي والأهلي للمقاومة، والتي ستتضح لاحقاً.

ثانياً: محور التعاون والمشاركة:

ازدادت أهمية هذا النمط من التعامل، مع تزايد بروز وانغراس المقاومة اللبنانية (حزب الله) في النسيج السياسي الاجتماعي والاقتصادي اللبناني، وقد ساعدت البنية الطائفية اللبنانية هذه المقاومة على الاستمرار كقوة مؤثرة في المجتمع، بسبب منافسة الحزب على الحصة التمثيلية للشيعة في النظام السياسي اللبناني، خاصة مع توجه المقاومة إلى التمثيل البرلماني وإدراكها أهمية ذلك التمثيل لاحقاً. بسبب مجموعة من الدوافع والمبررات أهمها:

أولاً: ضعف البنية المركزية للدولة ومؤسساتها، في ظل البنية الطائفية وطبيعة التركيبة السياسية للبنان، وبنيتها الضعيفة في التصدي للاحتلال "الإسرائيلي"، أدت إلى بروز تيارات مقاومة أخذت على عاتقها مهمة تحرير الأرض اللبنانية، بمساندة ودعم الوضع الإقليمي «إيران» ووجود قوى عربية «سوريا» داخل الأراضي اللبنانية، وتبلور اتفاق الطائف كنظام دستوري للبنان. يحافظ على التوازنات الداخلية.

ثانياً: نجاح حزب الله في بناء مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية تغلغلت في نسيج المجتمع وكادت في أحيان معينة أن تحل محل الدولة نفسها. إذ لم يترك الحزب مجالاً لخدمة الفقراء والمحتاجين، إلا كانت له فيه مساهمات فاعلة وحقيقية، لتحقيق التكافل الاجتماعي، ومعالجة الحاجات الملحة والضرورية والمفيدة للمواطن، متعاوناً في ذلك مع الجهات الرسمية والخاصة، لتأمين معظم احتياجات الفقراء والمحتاجين، فأنشأ الحزب لهذا الغرض:

- مؤسسة جهاد البناء، وتهدف إلى تعمير ما تم تدميره من قبل العدوان "الإسرائيلي"، من بناء لبيوت ومحال تجارية وتعبيد وشق طرقات ... إلخ.
- الهيئة الصحية الإسلامية، تهتم بالجانب الصحي، وتقديم العلاجات والخدمات الصحية للمواطنين.
- التعبئة التربوية، وتركز جلّ نشاطاتها على التعليم والطلاب.
- مؤسسة الجرحى، تهتم بجرحى العدوان "الإسرائيلي" على لبنان، وتقدم الخدمات العلاجية والنفسية ومخصصاتهم الشهرية.

عملت هذه المؤسسات على تخفيف عبء كبير عن الناس، ومساعدتهم في الصمود ومقاومة الاحتلال "الإسرائيلي"، وأوجدت جواً من التكافل الاجتماعي الإنساني الذي حمى مجتمع المقاومة من الكوارث الاجتماعية التي نأت الدولة بنفسها عنها[128].

ثالثاً: الاحتضان الشعبي من مختلف الشرائح الاجتماعية للمقاومة، مما أدى إلى سعي الدولة اللبنانية إلى اتباع أساليب جديدة للتنسيق والتكامل بين السلطة السياسية والمقاومة في ظل الخلل البنيوي والتقليدي في قدرات الدولة. هذا الاحتضان مكّن المقاومة من العمل على أرضية ومبدأ تزايد الوحدة الوطنية وتأييد المقاومة خاصة بعد أن نجح حزب الله في جذب اهتمام الناس فيما يتعلق بجوانب حياتهم الخدماتية والتعليمية والاجتماعية.

رابعاً: قدرة ومرونة حزب الله في حسم الخلافات المركزية حول أهمية وجدوى الشرعية الدولية، استناداً إلى القرار الدولي (425) وتوافق الحزب على هذه الشرعية في تحرير الأرض عبر المقاومة وقبول تحييد المدنيين في الصراع "دون انتهاك الشرعية الدولية"[129]. كما حصل في

---

[128] - نعيم قاسم: حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل، المصدر السابق، صفحة 119.

[129] - تعقيب نسيب لحود على ورقة عمل قدمها، د. فواز جرجس: 2000: **الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان الآثار والتداعيات**. مجلة المستقبل العربي، 257، صفحة 88-89.

تفاهمات نيسان (1996)، مما جعل الحزب قوة شرعية في المقاومة، تستمد قوتها من قرارات الشرعية الدولية.

دفعت هذه العوامل إلى تحصين السلطة اللبنانية من خلال ما كان يقوم به الحزب من أعمال في الجنوب على كافة الصعد، وسدّ الفراغ والخواء السياسي الذي عانت منه الدولة، مما دفعها إلى تبني مواقف داعمة ومؤيدة للمقاومة، مما أدى إلى الانسحاب "الإسرائيلي" عن لبنان كدليل على "التعاون الوثيق بين المقاومة والحكومة اللبنانية"[130]. وأبرز مظاهر ذلك التوحد بين المقاومة والدولة والمجتمع منذ عام (1993)، وخصوصاً فترة رئاسة العماد إميل لحود، وذلك يثبت مدى أهمية التلاحم والتناغم بين الدولة والمقاومة والمجتمع معاً. حيث أسهمت العلاقة بين الدولة والمقاومة إلى تحقيق الانسحاب "الإسرائيلي" في 25- أيار/مايو 2000، بفعل موقف الدولة وتعاونها مع حزب الله. فكان لسياسة التكيف التي اتبعها الحزب أكبر الأثر في إغناء تجربته الحزبية وإكسابه الشرعية السياسية من خلال:

1. التجذر داخل مؤسسات الدولة اللبنانية، وتأكيد البعد الوطني والشعبي للحزب من خلال هذه المؤسسات.
2. التركيز على مقاومة الاحتلال "الإسرائيلي"، وتجنب المواجهة مع الدولة اللبنانية. واللجوء للقنوات الشرعية الرسمية، وعدم استخدام العنف الداخلي.
3. فصل العمل السياسي عن العمل العسكري، مما أوجد حالة من التوازن الخلاق بين الجانبين، لخصوصية العمل في كل جانب.
4. التكامل مع الدولة في الأماكن التي غابت عنها، من خلال العمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي... إلخ.

---

[130] - فواز جرجس: 2000: **الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان الآثار والتداعيات**. مجلة المستقبل العربي، 257، صفحة 85.

المقاومة والتركيبة السياسية اللبنانية : اندماج أم هيمنة.

إن العلاقة التي بدت مؤخراً بين الدولة والمقاومة جديرة بأن تخلق نوعاً من التراضي الداخلي حول آليات وقنوات استيعاب المقاومة في التركيبة السياسية اللبنانية، وتحول هذه المقاومة من القوة المسلحة المنفردة إلى المواطنة السياسية المدنية، والعمل في إطار المؤسسات العسكرية دونما التخلي الكلي عن السلاح الذي سوف يدخل مرحلة جديدة هي «مأسسة حزب الله» وبالتالي يكون جزءاً من الدولة ومؤسساتها الرسمية والشرعية كذلك. وفي هذا السياق، شكل قرار الحزب بالانخراط الرسمي في العمل السياسي عبر الاشتراك في الانتخابات النيابية منذ التسعينيات بداية هذا الطريق، نحو الاتجاه وبشكل يوفر سنداً شرعياً و موقفاً رسمياً لصالح المقاومة اللبنانية. كما أن الحزب لا يتحمل وحيداً مثل هذه الجهد، بل يقع على الدولة أن تبدأ بجهود الإصلاح السياسي في لبنان، الذي من شأنه استيعاب حزب الله ضمن المؤسسات، وبالتالي ضمان المشاركة السياسية للحزب بما يعكس وزنه في الساحة اللبنانية، مما " يؤدي إلى بناء وحدة وطنية على أسس سليمة"[131]، ويُظهر الحزب كجزء من النظام السياسي اللبناني، مما يبوئه موقعاً، داخل المؤسسات اللبنانية، وبالتالي تتوفر له قاعدة أساسية للمشاركة كطرف ذي مكانة في صناعة وصياغة القرار السياسي. فحزب الله وفي إطار ما يحققه من منجزات على الأرض يسعى إلى البحث عن مكانة مرموقة في ظل تركيبة سياسية تعكس رؤيته المتجاوزة لحدود الطائفية في لبنان. يبرز ذلك في الدور الاجتماعي والاقتصادي والخدماتي لحزب الله والمقاومة. وهذا يجعله قادراً على المساهمة في بناء دولة حديثة وعصرية لا تبقى مرهونة للحسابات الطائفية الحالية.

---

[131] - تعقيب نواف سلام على ورقة عمل قدمها، د. فواز جرجس: 2000: **الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان الآثار والتداعيات**. مجلة المستقبل العربي، 257، صفحة 102.

وفي هذا السياق السياسي لا بدّ من الحديث حول استحقاقات العمل و الاندماج السياسي والمؤسساتي في الدولة اللبنانية.

استحقاقات الاندماج:

اندماج المقاومة في النظام السياسي لا بدّ وأن يترك عليها التزامات تجاه ذلك المسعى، ومن هذه المطالب والاستحقاقات ما يلي :

1. التحول من المقاومة إلى التركيبة السياسية يحتاج إلى تغيير بنيوي وأيديولوجي وتعبوي في فكر حزب الله والمقاومة. والمقصود بذلك، أن لا يبقى الحزب رهيناً للأيديولوجيات الخارجية، وخاصة في ظل ظروف نشأة المقاومة بدعم إيراني (الثورة الإسلامية) وتبنيها أفكار التغيير العنيف للوصول إلى حالة الجمهورية الإسلامية في ظل البنية الطائفية مما يزيد الوضع تعقيداً، وهذا يقتضي تعديلاً في إدارة وهيكلية وبنى الحزب الموجودة حالياً، وبحاجة كذلك إلى خطاب يتناسب مع المصالح اللبنانية والدولة.

2. تحول المقاومة إلى العمل السياسي المتكامل يقتضي إتاحة الفرصة لها كي تنخرط بشكل واسع في البرلمان دونما "كوتات" أو قوائم حصريه، لأن ذلك يعني أن كل ما يمكن للمقاومة تحقيقه من ميزات سوف لن يكون له مقابل سياسي مقبول ومرضٍ . وهذا يتطلب أن يتم تغيير بنى الدولة الطائفية كونها بأدواتها وإمكانياتها المحدودة قاصرة وضعيفة.

3. التزام وقبول المقاومة والدولة اللبنانية للعمل في إطار الشرعية الدولية، وقد برز ذلك في تعاطي الحزب مع تفاهم نيسان (1996) وتحييد المدنيين. وهذا الاستحقاق مرتبط بقضايا حساسة للمقاومة والدولة على حد سواء. ويثير نقاشاً حاداً حول ماهية العمل المسلح للمقاومة

والعلاقة مع الدولة. وفي هذا الإطار يبرز السؤال الآتي: ماذا حول بقاء المقاومة واستمرارها مع الاندماج في التركيبة السياسية اللبنانية؟ يأتي اندماج المقاومة في النظام السياسي اللبناني لتمكينها من الاستمرار في العمل السياسي الشرعي، من داخل المؤسسات اللبنانية الرسمية؛ لمتابعة تحقيق الأهداف الإستراتيجية في تحرير الأرض، خاصة مع تعدد أشكال المقاومة من مقاومة اقتصادية وديمقراطية وثقافية في مواجهة العدو "الإسرائيلي". وبالتالي، هناك قضايا مستقبلية تتطلب من المقاومة الاندماج الواسع في التركيبة الرسمية اللبنانية، وأبرز هذه القضايا هي التي أوردها الباحث [132] «علي فياض» رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، التابع لحزب الله بأنها متمثلة في: الحفاظ على استقلال وسيادة لبنان، عبر الردع الذي توفره المقاومة.

*****

6- علي فياض 2005: **التحديات أمام العالم العربي** . في: مؤتمر عقده معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية بعنوان : **الشرق الاوسط : التحدي والتصدي؛** بتاريخ 4-حزيران-2005.فلسطين: بيرزيت. صفحة 23-31.

حزب الله والانتخابات النيابية ... مرحلة التكيف مع الدولة

بدأت هذه المرحلة من التكيف بعد العام 1990 وانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية وتغير الظروف الإقليمية والداخلية، وبداية تلاشي الخطاب الثوري في المنطقة العربية المنادي بالتغيير الجذري داخل أنظمة الحكم، وانتهاء المعارك بين حزب الله وحركة «أمل» في الجنوب اللبناني، حيث خرج الحزب من حياته العسكرية السرية إلى الحياة السياسية العامة، واستبدل بخطابه الأممي الخطاب الوطني، المنخرط في مؤسسات الدولة، والمحافظ على المقاومة كحالة سرية ضد العدو "الإسرائيلي". وكان من أبرز مفاعيل هذه المرحلة، عودة الاستقرار الداخلي للبنان، وعودة مؤسسات الدولة للعمل، بعد تعطليها لمدة تقرب من عشرين عاماً، حيث تقرر إجراء انتخابات نيابية عام 1992م، لإضفاء الشرعية على هذه المؤسسات.

شكل دخول الحزب أول انتخابات برلمانية، هاجساً وقف أمامه الحزب طويلاً في التدقيق والتمحيص. فهل دخوله في الحياة السياسية يضفي المشروعية على النظام السياسي اللبناني، المبني على أساس طائفي؟ الإجابة حسب نائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، "إن المشاركة في الانتخابات النيابية تعبير عن المشاركة في بنية النظام السياسي القائم لأنها دعامة من دعائمه، لكنها لا تعبر عن الالتزام بالمحافظة على بنيته كما هو، ولا تستلزم الدفاع عن علله وثغراته. فالموقع النيابي، يحمل طابع التمثيل الشعبي لفئة من الناس، وبإمكان النائب تبيان وجهة نظره والدفاع عنها، وله الحرية في الموافقة على ما ينسجم مع رؤيته، والاعتراض والرفض لما يخالف رؤيته، فهو قادر على تسجيل موقفه بحسب الخلفية التي ينطلق منها... فالنيابة موقع

تمثيلي، لا يحمل عنوان المبايعة للنظام بالمطلق، إذاً فليكن الدخول إلى المجلس النيابي إحدى وسائل التغيير، فهو طريق رسمي ومسموع في نطاق واسع"[133]

نقلت المشاركة السياسية الحزب، إلى مرحلة المواءمة بين الحياة العسكرية والحياة السياسية، والعمل السياسي مع الحُكم والحكومة والنواب، ورفع درجة الاهتمام بالقضايا المحلية وقضايا الناس، للوصول إلى المزيد من الترابط الشعبي معهم، مما قدم للحزب مجموعة من الإيجابيات التي تعزز مواقعه ومواقفه:

فمن إيجابيات المشاركة في الانتخابات البرلمانية[134]:

1. الاستفادة من الانتخابات كمنبر سياسي يهتم بالمقاومة وشؤونها، ودعمها وتأييدها.
2. الالتصاق بهموم المواطن وحمل مطالبه المعيشية والتنموية إلى الجهات المسؤولة للتخفيف عنه، والعمل على إنصاف المناطق المستضعفة.
3. الاعتراف الرسمي من إحدى مؤسسات النظام اللبناني بتمثيل النواب لشريحة شعبية معينة، مما يجعل المقاومة جزءًا من النسيج المعترف به رسمياً.
4. بناء شبكة من العلاقات السياسية مع ممثلي الطوائف والأحزاب السياسية.
5. تقديم وجهة نظر إسلامية في مختلف القضايا المطروحة.

طرح الحزب في برنامجه الانتخابي، تطبيق برنامج المقاومة الهادف إلى "تحرير لبنان من الاحتلال الصهيوني ومن التبعية للنفوذ الاستكباري"[135] من خلال "التزام خيار المقاومة،

---

[133] - نعيم قاسم: حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل، المصدر السابق، صفحة 270.

[134] - المصدر نفسه: صفحة 271/270

[135] - البرنامج الانتخابي لحزب الله 1992م.

وتكفل المقاومين، وتيسير سبل جهادهم، وتوفير الاحتضان السياسي الرسمي والشعبي لهم"[136] وربط الحزب قرار مشاركته في الانتخابات بإعلان صريح بأن أولوية الحزب هي المقاومة، وأنه لا يوجد اشتراطات مسبقة من قبل الحكومة اللبنانية، تمنع الحزب من الدخول في البرلمان. كالتخلي عن المقاومة كشرط مسبق لدخول البرلمان.

لذا، دخل الحزب هذه الانتخابات وفاز فيها بكتلة متنوعة طائفياً، وتحول من حزب ينادي بالقضاء على النظام اللبناني وإقامة نظام إسلامي بديلاً عنه، إلى حزب معارض للنظام من داخل مؤسساته الدستورية، أي إلى جزء من آلياته المؤسسية[137] ليقود مشروعاً وطنياً اجتماعياً في مجتمع تعددي، تتأسس بناه في الأصل على الانقسام والتناحر[138] وهذا أدى إلى دفع الحزب فيما بعد، للدخول والمشاركة في الحكومة اللبنانية (2005) حيث تشكل التفاعلات داخل الحكومة تقاطعاً للمصالح بين الطوائف والمناطقية ونظام المحاصصة، يتخذ فيها القرار بالتوافق بين كافة أطياف وأركان الحكومة، وليس من خلال نظام الأغلبية، وهذا ترك الخيار لأي جهة للمشاركة في الحكومة، مع ضمان المحافظة على ذاتها وخصوصيتها داخلها.

وبالنسبة للحزب، يشكل الدخول في الحكومة رافعة للعمل الخدماتي تجاه مناطق وجوده، والتأثير المباشر في صناعة القرار، وخصوصاً في القرارات المتعلقة بالمقاومة، وحماية أفراده ومؤيديه داخل نظام الحصص المعمول به، وأهمها تقسيم الوظائف العامة على أساس طائفي.

---

[136] - البرنامج الانتخابي لحزب الله 1992م.

[137] - إبراهيم محمد (وآخرون): المصدر السابق، صفحة 494.

[138] - علي فياض: المصدر السابق، صفحة 76.

ومما يؤكد حالة التناغم التي وصلت إليها العلاقة بين الدولة والمقاومة، دفاع الحكومة اللبنانية على لسان وزير خارجيتها محمود حمود، عن المقاومة وحزب الله، حيث قال في معرض رده على الانتقادات الأمريكية لحزب الله، "بأن حزب الله تنظيم مقاومة وله تمثيل في البرلمان"[139] وهو ما أكده كذلك سليم الحص عندما قال: "التهديد الموجه إلى حزب الله يمثل تهديداً يوجه إلى لبنان"[140] وتدل هذه التصريحات على حرص الحكومة اللبنانية على رعاية المقاومة، وتبنيها ضمن أجندتها، خصوصاً في فترة الرئيس أميل لحود الذي استلم منصبه في أواخر عام 1998م، وكان يتمتع بعلاقات وثيقة مع دمشق، حيث رعى المقاومة، وقدم لها كافة الخدمات اللوجستية للاستمرار في عملها.

*****

[139] - السفير 7 أيلول 2002م.

[140] - السفير 9 أيلول 2002م.

مستقبل المقاومة والدولة، بعد الانسحاب "الإسرائيلي" من الجنوب

يبقى مستقبل العلاقة بين الدولة اللبنانية والمقاومة مرتبطاً بعدد من القضايا اللبنانية والعربية، وبمدى قدرة المقاومة على الاندماج في التركيبة اللبنانية الشرعية، في سياق الإنجازات والانتصارات التي حققتها المقاومة والتي تؤهلها في البحث عن دور ومكانة جديدة في التركيبة الداخلية للبنان، مع متابعة دورها الذي يرتبط بالأساس الموضوعي بالمقاومة والقضايا الوطنية اللبنانية والوظائف الإستراتيجية، التي تتعلق بالتحديات التي تواجه المنطقة بصورة عامة. وهذا مرتبط بطبيعة تبدل دور المقاومة، من التحرير إلى الردع (توازن الرعب). خاصة في ظل الحديث عن وجود خلافات داخلية تدور حول التأييد الذي حققته المقاومة، وما إذا كان التأييد يرتبط بدور المقاومة كتحرير أو ببرنامج داخلي لحزب الله، حيث إن الالتفات الشعبي والجماهيري حول الحزب، هو التفاف حول خيار المقاومة، وليس لبرنامج حزب الله، الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي... إلخ. فاستمرار الحزب منوط بوجود خلافات رسمية بين الحكومة اللبنانية و "إسرائيل"، ومن جانب آخر بفشل الضغوطات الخارجية التي تحاول إيجاد ركائز وأدوات في الداخل اللبناني وفي النظام السياسي، للعمل ضد المقاومة وسلاح حزب الله. وبطبيعة المرحلة المقبلة، والتي حددها الإعلامي (غسان بن جدو) بقوله: إن حزب الله يجب أن يلقى الدعم والتأييد المناسب مع معالم المرحلة المقبلة في لبنان وأبرزها، معركة بناء المؤسسات والديمقراطية، وتجاوز الطائفية والإنماء المتوازن في لبنان، ومعركة العدالة[141].

---

[141] - تعقيب غسان بن جدو على ورقة عمل قدمها، د. فواز جرجس: 2000: **الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان الآثار والتداعيات**. مجلة المستقبل العربي، 257، صفحة 129.

دخل الحزب هذه المرحلة بتحقيقه نجاحاً على صعيد بناء التوازن المطلوب بين الأساس العقائدي الذي ينهض عليه، وموقفه السياسي الواقعي الذي يخوض في يوميات تستدعي العمل بكل أنواع المساومة والتنازل[142] داخل تركيبة النظام السياسي اللبناني المبني على النظام الطائفي. مشكلاً بذلك أحد أهم إشكاليات الحزب في تعامله مع واقع لبنان الطائفي، فدخول أي قوة عسكرية، يعني خلخلة موازين القوى بين الطوائف في لبنان، ولكن، استطاع الحزب أن ينأى بنفسه ولو في المنطقة الرمادية من الخط الفاصل ما بين المقاومة والنظام الطائفي في لبنان بتوجيه قوته العسكري في مواجهة الاحتلال حصراً، لتحرير الأرض المحتلة من دون تمييز لجغرافيتها، وعندما يكون لبنان مقيداً بمجموعة من التوازنات تؤدي بمن يفكر بالغلبة على الآخرين، خاسراً وجامعاً للأضداد بمواجهته، ولكن عندما يتلاشى الاستقواء العسكري لطائفة على الآخرين، تكتسب المقاومة الجادة مشروعية طبيعية وإلا انكشفت بسرعة وحادت عن أهدافها، ولطالما أعلن حزب الله بأن سلاح المقاومة في مواجهة الاحتلال "الإسرائيلي" فقط، وأي سلاح يستخدم في الاقتتال الداخلي فهو سلاح فتنة[143].

فمستقبل العلاقة ما بين المقاومة والدولة اللبنانية محكومة بالتطورات الإقليمية وأهمها: الاحتلال "الإسرائيلي" لجزء من الأراضي اللبنانية، والتدخلات الإيرانية السورية في الشؤون الداخلية اللبنانية. فتحقيق الانسحاب "الإسرائيلي" من جنوب لبنان، سيطرح سؤالاً حقيقياً أمام المجتمع اللبناني، حول سلاح الحزب، وأهمية تحوله إلى حزب سياسي، يهتم بالمنافسة السياسية، المستندة إلى صناديق الاقتراع. وتصبح تبريراته بأن السلاح هو لردع العدوان "الإسرائيلي"،

---

[142] - عبد الإله بلقزيز 2000: **المقاومة وتحرير جنوب لبنان، حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 57.

[143] - نعيم قاسم: حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل، المصدر السابق، صفحة 108.

وحماية لبنان من أي تهديد خارجي، غير ذات جدوى أمام انقسام المجتمع اللبناني حول جدوى المقاومة المسلحة بعد تحرير كامل التراب اللبناني، فتصبح قضية الدفاع عن التهديدات الخارجية من مسؤولية الدولة اللبنانية.

وفي 24 أيار 2000م، انسحب الجيش "الإسرائيلي" من جنوب لبنان، دون أن يتمكن من عقد أي اتفاقات أمنية مع لبنان الدولة، تضمن سلامة الأراضي "الإسرائيلية" من نيران المقاومة، وعللت "إسرائيل" انسحابها بأنه تطبيقاً لقرار الدولي 425، مما يلقي على لبنان تبعات نشر جيشه في الجنوب، لمنع أي أعمال عسكرية ضد "إسرائيل" وتحمل الجيش اللبناني مسؤولياته على الحدود. وطالبت الأمم المتحدة لبنان بنشر قواته في الجنوب لحفظ الأمن والنظام، بعد ترسيم الحدود بين لبنان و "إسرائيل" فيما يعرف بالخط الأزرق. لكن، رفضت الدولة اللبنانية، الانصياع إلى الشروط الدولية، بسبب استمرار احتلال مزارع شبعا وبعض النقاط الحدودية، وعدم تسليم "إسرائيل" خرائط الألغام الموجودة في الجنوب اللبناني.

تجنب الحزب العنف والتوتر الداخلي مع الدولة اللبنانية أثناء الانسحاب "الإسرائيلي" من الجنوب، وتجنب الاقتتال الأهلي على خلفية الانتقام وتصفية الحساب مع العملاء، والتعامل معهم عبر القنوات القانونية والمؤسسية[144] حيث تم تسليم ملف العملاء كاملاً من قبل حزب الله إلى الدولة اللبنانية لكي تقوم باتخاذ الإجراءات القانونية بحق هذه الفئة، ورغم عدم اقتناع الحزب بالأحكام المخففة التي أصدرتها الدولة اللبنانية بحق هذه الفئة، إلا أن الحزب أراد أن يحافظ على موقفه بعدم التصعيد في هذه القضية مع الدولة اللبنانية حتى يحمي الانتصار، وعدم الالتهاء بسجال داخلي، قد يدفع لبنان ثمنه غالياً كون معظم هؤلاء العملاء هم من المسيحيين.

[144] - حسن أبو طالب 2000: **حزب الله وإشكاليات ما بعد التحرير**. مجلة الدراسات الفلسطينية، 96، صفحة13.

أسهمت هذه الظروف بسماح الدولة اللبنانية، للحزب بالبقاء في الجنوب محتفظاً بسلاحه، بقرارٍ لبناني رسمي، بهدف إبقاء الجنوب مضطرباً، وخارجاً عن سيطرة الحكومة اللبنانية، وأرضاً خصبة للصراعات الإقليمية[145] وخصوصاً سوريا، التي استغلت الورقة اللبنانية كورقة مساومة على الجولان السوري المحتل. ليشكل ذلك عامل ضغط على المجتمع الدولي للمطالبة بانسحاب "إسرائيل" من الجنوب، وأن تبسط الدولة اللبنانية سيادتها على هذا الجزء. إذ تفتقر الدولة اللبنانية إلى أوراق ضاغطة في مواجهة "إسرائيل" لذا فهي بحاجة إلى المقاومة كورقة ضاغطة في أي مفاوضات مستقبلية لاستعادة الحقوق والمحافظة على سيادة الدولة، وهو ما يترك للدولة اللبنانية فرصة المناورة السياسية من خلال استخدام ورقة المقاومة في أي مفاوضات سياسية مستقبلية بين الدولة اللبنانية والقوات "الإسرائيلية".

من هنا، تلاقت مصلحة الدولة مع المقاومة، وطرح الحزب شعار السير في خطين، "خط المقاومة للتحرير من دون الخضوع للمسار التفاوضي، وخط الدولة السياسي في متابعة تنفيذ القرار الدولي 425 الذي يدعو لانسحاب "إسرائيل" الكامل من لبنان، شرط أن يؤكد على تقييد هذا القرار بعبارة من دون قيد أو شرط، لإسقاط مخاوف الترتيبات الأمنية التي يمكن أن يفسر بها هذا القرار... خاصة مع وجود القرار الإقليمي السوري بتبني حق لبنان في المقاومة، وتشكيل الغطاء السياسي المساعد لعدم حصول أي تصادم سياسي يضعف من قدرة الدولة والمقاومة"[146]

---

[145] - وليد مبارك: المصدر السابق، صفحة31.

[146] - نعيم قاسم: حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل، المصدر السابق، صفحة 156.

أصبحت عمليات الحزب بعد الانسحاب "الإسرائيلي" من جنوب لبنان، عمليات سياسية، بمعنى أنها تستهدف التأثير في واقع العمل الميداني، من منطلق رؤية الحزب للظروف الموضوعية الموجودة، والهادفة إلى إبقاء حالة المواجهة مفتوحة مع "إسرائيل"، ومنع الأخيرة من أن تعتدي على لبنان[147]. وانسجم موقفه في هذه المرحلة مع موقف الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس إميل لحود عن موقف الحكومات السابقة، بتبنيه للمقاومة ودعمها، وتقبله لحزب الله كحركة عسكرية تقاوم الاحتلال "الإسرائيلي" في الجنوب[148].

فالحزب وقف طويلاً أمام الانسحاب "الإسرائيلي"، لترتيب أولوياته وخياراته المتاحة، فمزارع شبعا لا يزال الجدل يدور حولها: أهي أرض سورية أم لبنانية؟ وهذا يتطلب من الحزب حسم القضايا الداخلية[149]، قبل مطالبة المجتمع الدولي بإعادة هذه الأراضي، وخصوصاً في ظل إعلان الأمم المتحدة أن هذه الأراضي، هي أرض سورية، ولا يشملها لقرار الدولي 425، وهو ما أبقى الحزب أمام خيار صعب، في ظل الخيارات اللبنانية المطروحة، وذلك رغم مطالبة الدولة اللبنانية بهذه الأراضي كونها جزءاً من الأراضي اللبنانية.

وبعد الانسحاب ظهرت هناك العديد من المشاكل التي أراد الحزب أن يرتب أجندته بناء عليها، وأهمها: قضية تنمية الجنوب اللبناني، في ظل الغياب شبه الكامل للدولة اللبنانية

---

147 - نعيم قاسم، إستراتيجية حزب الله.. الشأن اللبناني أولاً: حوار صحفي أجرته في بيروت داليا يوسف، لموقع إسلام أون لاين، (2005/10/25) – www.islamonline.net.

148 - حسن صعب 2000: **قراءة في مستقبل حزب الله**. شؤون الأوسط، 96، صفحة62.

149 - راجع تصريحات وليد جنبلاط، من قادة الأكثرية في المجلس النيابي، بتاريخ 12-2-2006م، حيث أظهر خرائط رسمية لبنانية تعود للعام 1962م، تقع فيها مزارع شبعا خارج الحدود اللبنانية، ورفض كذلك جنبلاط أن يحتفظ حزب الله بسلاحه، (راجع في التاريخ المذكور: قناة الجزيرة، قناة العربية، صحيفة السفير).

ومؤسساتها. ورعاية آلاف أسر الشهداء والجرحى والمعاقين... إلخ، ومجموعة من القضايا التي ما زالت عالقة مع الجانب "الإسرائيلي" وعلى رأسها، قضية الأسرى، والمياه، وترسيم الحدود، والخروقات "الإسرائيلية" للأجواء اللبنانية... إلخ. من هنا فالانسحاب "الإسرائيلي" لم يوفر الكثير من الأجوبة للحزب، بل طرح المزيد من الأسئلة والاستفسارات التي وقف الحزب وما زال يقف أمامها ملياً.

*****

الفصل الثالث

بين المد والجزر ... «حماس» والسلطة

احتياجات التسوية ... «حماس» والمنظمة

حدد الميثاق الوطني الفلسطيني (1968م) أهداف منظمة التحرير، بتحرير كامل الأراضي الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، على كامل التراب الفلسطيني، وبات ذلك القاعدة الأساسية التي حكمت سلوك (م.ت.ف) في النضال ضد الاحتلال. وبعد حرب تشرين عام 1973م، تطور اتجاه واقعي داخل (م.ت.ف) يتبنى استراتيجية تقوم على إقامة دولة فلسطينية، على أي جزء يُحّرر من الأراضي الفلسطينية، وتأجيل إقامة الدولة على كامل التراب الفلسطيني إلى مرحلة لاحقة، مما شكل تراجعاً في الهدف الاستراتيجي للمنظمة، وتغيراً في أولوياتها وأهدافها الاستراتيجية، بإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني.

كان التوتر يتصاعد بين حركة «حماس» والمنظمة، كلما تزايد النشاط الدبلوماسي من قبل (م.ت.ف) تجاه الحل السلمي، ففي أعقاب اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف شهر كانون أول 1988م، في الجزائر، الذي أعلن قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، استناداً إلى قرار مجلس الأمن (181)، الصادر في 29 كانون أول 1947م، والمعروف بقرار التقسيم. قامت حركة «حماس» بالهجوم على المنظمة وانتقادها، واتهامها بالتفريط والتنازل عن معظم الأراضي الفلسطينية، والتخلي عن الكفاح المسلح.

ساهم خروج (م.ت.ف) من لبنان وتراجع مصداقيتها ودورها ومكانتها الوطنية، وتعمق أزمتها الشرعية، والقيمية، والشعور بأزمة وطنية داخل أطرها ومكوناتها، بعد عام 1982م، واندلاع الانتفاضة الأولى (1987) في ظهور حركة «حماس»، حيث استثمرت الحركة الفراغ الفكري والسياسي الذي تركته (م.ت.ف)، وقدمت إطاراً نظرياً وفكرياً لسد هذا الفراغ.

وزاد من تفاقم أزمة (م.ت.ف) وتراجع مكانتها ودورها إقليماً ودولياً، تأييدها للعراق في حرب الخليج (1991)، وتوقف الدعم المادي عن مؤسساتها، وطرد الآلاف من الفلسطينيين الموجودين في الكويت، مما أصاب المنظمة بأزمة مالية خانقة، تضاعفت بسبب فشل سياسات (عرفات) المالية في إدارتها، وانتشار الفساد داخل بيروقراطيتها. فاستثمرت «حماس» هذه الفوضى المالية التي تعيشها المنظمة، ووجهت انتقاداتها الشديدة لنهج (عرفات) في إدارتها، مستغلة تراجع الدعم المالي من قبل المنظمة للمؤسسات الاجتماعية والخدماتية العاملة في الأراضي الفلسطينية، لتزيد من نشاطها داخل هذه المؤسسات، من أجل سد النقص الذي خلّفه تراجع دعم (م.ت.ف)، مما أدى إلى تعزيز مكانة حركة «حماس» بين المواطنين الفلسطينيين، واستقطاب العديد من الفلسطينيين الذين خيبت (م.ت.ف) آمالهم[150].

فالممول الرئيس للمنظمة -دول الخليج- لم يعد مستعداً لتمويلها، فأصبحت المنظمة كبيروقراطية لا تستطيع الوفاء بالمستحقات المالية المترتبة عليها، ولا بالتزاماتها، ولا بإمكانها الاستمرار في برامجها الكفاحية، أو الاجتماعية. فدخلت المنظمة مؤتمر مدريد للسلام للخروج من مأزقها المالي والسياسي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد في الساحة العالمية[151].

---

[150] - Hisham Ahmad , Hamas ,(Jerusalem :PASSIA,1994),p.66

[151] - سمير عوض 2005: **منظمة التحرير نهاية مرحلة أم انطلاقة جديدة؛** في: نصر الله الشاعر و محمود جرابعة (تحرير) **النظام السياسي الفلسطيني ... مرحلة متحولة**. رام الله: مركز البراق للبحوث والثقافة، صفحة 18-19.

شكل دخول (م.ت.ف) مؤتمر مدريد للسلام، نقطة تحول رئيسة، في علاقة المنظمة بحركة «حماس»، إذ أرادت المنظمة، سحب البساط من تحت الحركة، في قيادتها لفعاليات الانتفاضة اليومية، ووضع الأجندة السياسية للانتفاضة مع القوى الفلسطينية الأخرى، الفاعلة على ساحة النضال الفلسطيني، وأدركت الحركة بأن (م.ت.ف) لا تريد دخول الحركة للمجلس الوطني ومؤسسات المنظمة، لمواقف الحركة من عملية السلام والمفاوضات الفلسطينية - "الإسرائيلية"، وبعد توقيع منظمة التحرير اتفاق أوسلو في 1993/9/13م، شككت الحركة في مدى تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وطالبت بانتخاب قيادة فلسطينية، تمثل الشعب الفلسطيني[152].

******

[152] - جواد الحمد و إياد البرغوثي: المصدر السابق، (تحرير) 1998: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1987-1996**؛ طبعة 2. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، صفحة 268.

أوسلو... والأمن المفقود

ولد النظام السياسي الفلسطيني، في أشد فترات الضعف والترهل، التي عاشتها حاضنته الأم، (م.ت.ف) وفي مناخ دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، الداعم الرئيس "لإسرائيل" على القرار الدولي. مرَّ خلالها النظام بمراحل شديدة التعقيد، من التحولات البنيوية الداخلية، انتقل خلالها من بنيته المقاومة بعد تأسيس (م.ت.ف) عام (1964م)، بهدف تحرير كامل التراب الفلسطيني، وإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل الأراضي الفلسطينية، إلى الموافقة على إقامة سلطة وطنية على أي جزء يتم تحريره عام (1974م) إلى حل الدولتين لشعبين عام (1988م). وعلى هذا الأساس، شاركت منظمة التحرير في مؤتمر مدريد للسلام كمحطة أولى في المسار السياسي العلني، الذي أدى إلى توقيع اتفاق أوسلو في (1993/9/13)، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية. فنشأة النظام السياسي الفلسطيني جاءت سابقة لوجود الدولة، والكيان السياسي الفلسطيني، تمخض عن اتفاق مع الاحتلال، كان وما زال يعمل تحت ضوابطه(نظام سياسي أمني).

أدخل اتفاق أوسلو النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة تجسيد قيام الدولة، بناء على التفاوض مع الدولة المستعمِرة له، التي تسعى إلى تقليص وجوده على أقل مساحة ممكنة من الأرض والحقوق، من خلال تكثيف عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي، والتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ونشأ بعد الاتفاق نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم و"أحزابه" وتنظيماته المعارضة، وأشكالٌ من الصراع لتحديد قواعد اللعبة السياسية في الحقل الجديد[153]، مما أحدث نقلة نوعية في العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، بعد إقامة السلطة الوطنية

[153] - جميل هلال 1998: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، صفحة 251-252.

الفلسطينية، وما تبع ذلك من تغيير للعلاقات الفلسطينية الداخلية، بعد تراجع دور (م.ت.ف)، وتولي السلطة الفلسطينية مسؤولية ترتيب الأولويات الداخلية الفلسطينية، التي وضعت على رأس أولوياتها الأمن، حسب الاتفاقيات الفلسطينية "الإسرائيلية".

اعترفت (م.ت.ف) في اتفاق أوسلو "بحق "إسرائيل" بالعيش في سلام وأمن"، ويحمل هذا النص المعنى؛ بأن سلام "إسرائيل" وأمنها لهما الأسبقية الأولى، وبالتالي فإن أي وضع تعتبره "إسرائيل" مهدداً لـ "حقها بالعيش في سلام وأمن"، يعدّ إخلالاً خطيراً، ولها الحق بتصحيحه. وبما أنه ليس هناك تعريف واضح للأمن، فإن الجانب "الإسرائيلي" استفرد بتفسيراته للمتطلبات الأمنية، بما يضمن العيش بسلام وأمن للدولة "الإسرائيلية"، كأسبقية على حق الشعب الفلسطيني بالنضال من أجل حقوقه، مما يعرض هذا الشعب للعقوبة المشددة لأية بادرة نضال أو ظاهرة نضال ... ومن هنا جاءت العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية متأثرة بشدة بنوع العلاقات السائدة بين الجانب الفلسطيني- "الإسرائيلي"، بمعنى: أن نوع العلاقة بين السلطة و "إسرائيل" تحدد مستوى التفاعل السلبي والإيجابي في البنية السياسية والمؤسسية الداخلية للسلطة مع حركة «حماس».

انطلق اعتراف المنظمة بـ "إسرائيل" عبر الإقرار والاعتراف والتثبيت لمبدأ حق "إسرائيل" بالعيش في سلام وأمن[154]، وهذا يتطلب من الجانب الفلسطيني، القيام بكافة التزاماته الأمنية، كما وردت في الاتفاقيات والملاحق الثنائية بين الجانبين، من خلال بناء قوة شرطة فلسطينية، تكون قادرة على حفظ الأمن والنظام يتم نقل الصلاحيات الأمنية لها، من خلال عملية

[154] - برهان الدجاني 1994: **مفاوضات السلام، المسار والخيارات والاحتمالات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحة 91.

ممرحلة، تضمن "لإسرائيل" التأكد من مدى قدرة السلطة على ضبط المقاومة، والتضييق عليها بكافة الوسائل، بَدْأً من الانسحاب "الإسرائيلي" من غزة وأريحا، ومن ثم الانتقال إلى مناطق أخرى بناء على توقيع اتفاقيات وتفاهمات بين الطرفين، "يتم نقل الصلاحيات إلى هذه القوة الأمنية بالتدريج"[155]، وستخضع للجنة تعاون وتنسيق مشتركة لأغراض الأمن المتبادل[156]، وكل ذلك يبين أن الغرض والهاجس من إنشاء هذه الشرطة هو أمن "إسرائيل"[157]، واستكمالٌ لتنفيذ الالتزامات الأمنية بينهما.

يشترط اتفاق أوسلو تنفيذ الجانب الفلسطيني التزامات أمنية قاسية، متعلقة بمكافحة المنظمات (الإرهابية) وبناها التحتية بصورة منهجية وفاعلة، وتوقيف (الإرهابيين) وتقديمهم للمحاكمة. حيث يرتكز الاتفاق على محاربة (الإرهاب) الفلسطيني حصراً[158]، كما عبّرت عنه الرسالة التي بعث بها "أبو عمار" إلى وزير الخارجية النرويجي، قبل أيام من توقيع الاتفاق (1993/9/9)، فيما يعرف برسائل الاعتراف المتبادل، التي تدعو إلى وقف الانتفاضة ضمناً، ورفض العنف و(الإرهاب) صراحة[159]، وهذا يشكل اعترافاً ضمنياً بأن المقاومة الفلسطينية نوع من (الإرهاب) والعنف[160]، كما أكد على ذلك أيضاً في رسالته الموجهة إلى رئيس الوزراء

---

[155] - اتفاق أوسلو، المحضر: المادة السابعة.

[156] - اتفاق أوسلو، الملحق الثاني.

[157] - برهان الدجاني: المصدر السابق، صفحة 91-92.

[158] - قيس عبد الكريم (وآخرون) 2000: **من أوسلو إلى واي ريفر**. بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، صفحة 13.

[159] - رسالة موجهة من ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى وزير الخارجية النرويجي، جوهان جورجن هولست، بتاريخ 1993/9/9م.

[160] - محمد حسنين هيكل 2000: **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام، أوسلو – ما قبلها وما بعدها؛** طبعة6، الجزء 3 . القاهرة: دار الشروق، صفحة320.

"الإسرائيلي"، إسحاق رابين، التي نبذ فيها "عرفات" اللجوء إلى (الإرهاب) وأعمال العنف الأخرى، وإصراره على مواجهة المقاومة، وبأن (م.ت.ف) ستتحمل مسؤولياتها الأمنية إزاء جميع عناصرها وأفرادها من أجل ضمان امتثالهم، ومنع مخالفتهم للنظام.[161] مما أدى إلى مواجهة العمل العسكري لحركة «حماس» مأزقاً داخلياً، وخاصة في قطاع غزة، حيث كان القطاع أحد الميادين الرئيسة لكتائب عز الدين القسام في التحضير وشن العمليات العسكرية، وكان اتفاق أوسلو يتضمن تحميل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية أية عمليات عسكرية تشن ضد أهداف "إسرائيلية" انطلاقا من الأراضي الفلسطينية التي تخضع لإشرافها الإداري[162].

وفي المقابل اعتبرت "إسرائيل" بناء القوة الأمنية للسلطة الفلسطينية شرطاً ضرورياً لتنفيذ المرحلة الانتقالية من الاتفاق، انطلاقا من الأولوية التي منحتها "إسرائيل" لموضوع الأمن وضغطها من أجل أن تتولى السلطة الفلسطينية مهمة المحافظة على "أمن الإسرائيليين" (وفق نص اتفاق أوسلو-2) وباعتبارها كذلك صاحبة السلطة الشرعية في احتكار العنف واستخدامه في "إقليمها"[163]، حيث ربط الجانب "الإسرائيلي" الانسحابات في المراحل التي تلت اتفاق (غزة-أريحا أولاً)، حسب اتفاق أوسلو، بقيام السلطة الفلسطينية بتحقيق الأمن ومحاربة المقاومة الفلسطينية. حيث يوضح الملحق الأول في بروتوكول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، وفي بنده الثاني، المهام التي تنتظر الشرطة الفلسطينية: حيث يرد ما نصه[164]: "سوف تعمل الشرطة

---

[161] - رسالة موجهة من ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق رابين، بتاريخ 1993/9/9م.

[162] - خالد الحروب 1996: **حماس الفكر والممارسة السياسية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحة 269.

[163] - جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية:** المصدر السابق، صفحة 81-82

[164] - اتفاقية أوسلو، البروتوكول الإضافي الأول، حول "إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية" المادة الثانية.

الفلسطينية على نحو منظم ضد جميع أشكال العنف والإرهاب ... سوف تعتقل الشرطة الفلسطينية وتحاكم الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب" وهذا يؤكد أن مفهوم الأمن لدى الجانب "الإسرائيلي" ينبع من مصالحه الذاتية وتفسيره للجانب الأمني، فمفهوم الأمن مشروط وتدريجي[165]. بمعنى، أن أي انسحاب من أي منطقة محكوم بمدى نجاعة الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية وفعاليتها في مقاومة (الإرهاب) والعنف من قبل الفلسطينيين. وهو ما ظهر جلياً في المفاوضات السرية، التي تلت توقيع اتفاق (غزة - أريحا أولاً)، إذ توصل "الإسرائيليون" حسب -عوزي ديان- مسؤول الشؤون الأمنية في المفاوضات "الإسرائيلية" - الفلسطينية، إلى أنّ الجانب الفلسطيني لا توجد لديه خطة واضحة وسياسة شاملة لمحاربة (الإرهاب)، بل إن سياسة السلطة لا تتعدى كونها خططاً فردية، لذلك فإنه لا ينصح القيادة السياسية بالشروع في مفاوضات حول التسوية النهائية[166]، قبل قيام السلطة بإجراءات شاملة لمحاربة المقاومة الفلسطينية والقضاء عليها.

وهو ما أكده -أوري سبير- كبير المفاوضين "الإسرائيليين" في مفاوضات أوسلو، بأن الجانب "الإسرائيلي" كان يصر على سياسة محاربة (الإرهاب) التي ستنتهجها السلطة الفلسطينية، ومصادرة الأسلحة غير المشروعة، في كل مدينة يتم تسليمها لها، وتقديم (الإرهابيين) إلى المحاكمات، واتخاذ أساليب منهجية أخرى لمنع (الإرهاب) والتحريض على

---

[165] - خليل الشقاقي: **الأبعاد الأمنية للاتفاق**. في: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني (تنسيق وتقديم: د. صالح عبد الجواد): **إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي آفاق الحاضر والمستقبل**. وقائع المؤتمر الدراسي 1993/12/17م، صفحة 33.

[166] - أوري سبير 1998: **المسيرة "حكاية أوسلو من الألف إلى الياء"**؛ (ترجمة) بدر عقيلي. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، صفحة 203.

العنف[167]، وهذا يظهر حرص الجانب "الإسرائيلي" على قضايا الأمن، حيث اتفق الجانبان الفلسطيني و"الإسرائيلي" على أن يتخذ الجانب الفلسطيني "كل الإجراءات الضرورية لمنع تلك الأعمال العدائية الموجهة ضد المستوطنات والبنية التحتية التي تخدمها ومنطقة المنشآت العسكرية[168]".

وفي 1997/6/17م، أعلن سفير الولايات المتحدة في "إسرائيل" -مارتن إنديك- تعطل اتفاقات أوسلو بعد فشل عدد من محاولات الوساطة الأميركية بين رئيس الوزراء "الإسرائيلي" (نتنياهو) و(ياسر عرفات) بعد وصول اليمين "الإسرائيلي" إلى الحكم في عام 1996م، وطرحت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مساعيها للخروج من جمود عملية المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية"، خطة[169] تلزم الجانب الفلسطيني بسلسلة طويلة من الالتزامات الأمنية والسياسية أهمها: إصدار مرسوم رئاسي بحظر التحريض، وتفكيك البنية التحتية لفصائل المعارضة، وإصدار قانون تحريم حيازة الأسلحة، وتشكيل لجنة للبحث عن تسليم المطلوبين لإسرائيل[170]. وكانت الإدارة الأمريكية بهذه المطالب أقرب إلى وجهة النظر "الإسرائيلية" في النظرة إلى مفاوضات السلام. وتم التوقيع على هذه الخطة ضمن اتفاقية (واي ريفر) في 1998/10/23م.

يظهر هذا الاتفاق وبوضوح طغيان الجانب الأمني على ما سواه، باحتلاله حوالي ثلثي بنود الاتفاق، إذ يشمل الاتفاق عشرة عناوين، (منها تسعة أمنية محضة) شديدة التحديد

---

[167] - المصدر نفسه: صفحة 221-222.

[168] - أوسلو (2) القاهرة، 1994/5/4م، البند السابع عشر.

[169] - قدمت هذه المبادرة بشكل غير مباشر في 1998/2/1م، لزحزحة المواقف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال "مقاربة المراحل المتوازية" أي على منهج التوازي في تطبيق الالتزامات بين الجانبين وفقاً لجدول زمني يستغرق 12 أسبوعاً. ولم يقبل الجانب الإسرائيلي بهذه الخطة.

[170] - قيس عبد الكريم: المصدر السابق، صفحة 14.

والوضوح، تمتد من مكافحة المنظمات (الإرهابية) ووضعها خارج القانون، وحظر الأسلحة غير القانونية ومنع التحريض، مروراً بتحديد دقيق لآلية وأطر العمل الأمني من خلال التعاون الثنائي ("الإسرائيلي"- الفلسطيني) والتعاون الثلاثي (الأمريكي- "الإسرائيلي"- الفلسطيني).[171] حيث يفرض الاتفاق رزمة من الالتزامات الأمنية على الجانب الفلسطيني، تقود في حال تطبيقها إلى إشعال حرب أهلية فلسطينية، كونها تركز في مجملها على نزع سلاح الفصائل الفلسطينية.[172]

وتشكل رسائل التطمينات الأمريكية للجانب "الإسرائيلي" محوراً مهماً من هذا الاتفاق، إذ تفرض المزيد من التقييدات الأمنية على الجانب الفلسطيني، وتؤكد أنّ التعهدات الأمنية الفلسطينية مكون أساسي للاتفاق[173]، وخاصة الرسالة الأولى والثانية التي تؤكد "أن التعهدات الأمنية الفلسطينية أساس جوهري في المذكرة"[174]، وهي ملقاة على عاتق الجانب الفلسطيني، في التصدي للعنف و (الإرهاب)، كجانب تنفيذي، إذ يوضح الجدول الزمني المرفق للاتفاق، الواجبات والالتزامات الأمنية لدى الجانبين، ومن خلال دراسة هذا الجدول يلاحظ أن 17 نقطة من أصل 29 نقطة (أي ما يشكل ثلثي الاتفاق) هي نقاط تحدد طبيعة الالتزامات الأمنية

---

[171] - المصدر نفسه: صفحة 17.

[172] - للمزيد حول الالتزامات الأمنية على الجانب الفلسطيني، راجع مذكرة واي ريفر (1998/10/23) البنود (1-2- بالإضافة إلى ملحق الجداول الزمنية، والملحق الأمني، ورسائل التطمينات الخمس الأمريكية للجانب الإسرائيلي، المؤرخة على التوالي في 1998/10/30/29/23).

[173] - انظر إلى صيغ البنود التفصيلية للبند الثاني المتعلق بالأمن، والتي تلزم الجانب الفلسطيني، ولا تلزم الجانب الإسرائيلي من مثل (يعلن الفريق الفلسطيني ... يشرك الجانب الفلسطيني ... يقوم الفريق الفلسطيني ... محاربة الإرهاب ... مكافحة العنف... إلخ).

[174] - رسالة موجهة من السفير الأمريكي في تل أبيب، إدوارد ووكر، إلى دانيي نافيه سكرتير الحكومة "الإسرائيلية"، بتاريخ 29 تشرين الأول 1998.

الفلسطينية ومواعيد دقيقة لتنفيذها، وهي نقاط ذات طابع أمني خالص، تستثني الجانب "الإسرائيلي" من الالتزام بمثل هذه الإجراءات.

ويشدد الاتفاق على ضرورة الإسراع في إلغاء فقرات الميثاق الوطني الفلسطيني ومواده[175]، التي تشكل المرتكز الأساسي للنظام السياسي الفلسطيني. حيث تنص الرسالة على إلغاء المواد المتعلقة بتحديد طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وبنيته، التي تتعارض مع اعتراف منظمة التحرير بحق "إسرائيل" في الوجود بأمن وسلام، ونبذ العنف (والإرهاب) كما جاء في الرسائل المتبادلة بين المنظمة و "إسرائيل" في 1993/9/9م[176]، حيث يشمل التعديل والإلغاء 28 مادة من أصل 33 مادة يضمها الميثاق الوطني الفلسطيني، من ضمنها المواد التي تتعلق بتحرير فلسطين، والكفاح المسلح، وحرب التحرير الشعبية. مما يعني التنازل عن كافة أشكال النضال التي كفلتها الشرائع والمواثيق الدولية.

وفي اجتماع مجلس الوزراء "الإسرائيلي" في 1998/11/11م، للتصديق على الاتفاق، تم وضع مجموعة إضافية من الشروط على الجانب الفلسطيني، فرهنوا تطبيق الاتفاقية بتنفيذ الجانب الفلسطيني لهذه الشروط، من ضمنها: تصويت مجلس الحكم الذاتي على إلغاء بنود الميثاق الوطني، واعتقال ثلاثين مطلوباً للجانب "الإسرائيلي" من قبل السلطة (لم يرد هذان البندان في اتفاقية واي ريفر)، وربط تنفيذ الاتفاقية بقيام السلطة بالواجبات الأمنية الملقاة على

---

[175] - مذكرة واي ريفر(1998/10/23)، البند 2.

[176] - تنص هذه الرسالة على إلغاء 12 مادة (6،7،8،9،10،15،19،20،21،22،23،30) وتعديل 16 مادة (1،2،3،4،5،11،12،13،14،16،17،18،25،26،27،29).

عاتقها.[177] وأناط بالمخابرات المركزية الأمريكية القيام بدور الوصاية على النشاط الأمني للسلطة الفلسطينية بهدف التحقق من ضمان التزامها بتعهداتها الأمنية، بما في ذلك اعتقال المتهمين بقتل إسرائيليين[178]، و"أن يقبل (عرفات) وصاية وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية على شعبه في حراسة الأمن الداخلي من خلال اتفاقيات (واي رفر)"[179]، والعمل على جمع السلاح غير الشرعي[180]، والمقصود هنا وبصورة واضحة سلاح الفصائل الفلسطينية.

وتكمن خطورة الاتفاق في أنه يلزم الجانب الفلسطيني بحفظ أمن "الإسرائيليين"، ويحوّل النضال الفلسطيني إلى (إرهاب)، حيث يمنع كافة أشكال المقاومة للاحتلال "الإسرائيلي"، مما أدى إلى توتر العلاقة بين السلطة الفلسطينية، وحركات المقاومة، وخصوصاً حركة «حماس» التي زاد التوتر بينها وبين السلطة الفلسطينية، بعد توقيع الأخيرة للاتفاق، وتعهد السلطة الفلسطينية بمحاربة الإرهاب بإشراف أميركي، كشرط لنقل مناطق أخرى إلى سيطرة السلطة الفلسطينية، وبعد ستة أيام من توقيع الاتفاق قامت حركة «حماس» بتفجير سيارة مفخخة بالقرب من حافلة في مستوطنة (جوش قطيف) في قطاع غزة، أسفرت عن قتل جندي "إسرائيلي" واستشهاد منفذ العملية. وهو ما دفع السلطة إلى الاعتقاد بأن الهدف من هذه العملية هو ضرب

---

[177] - راجع الاشتراطات "الإسرائيلية"، في قرار الحكومة "الإسرائيلية" المشروط بالموافقة على مذكرة واي ريفر في 1998/11/11م، منشور في "مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد37، شتاء 1998.

[178] - قيس عبد الكريم: المصدر السابق، صفحة20.

[179] - عمرو جمال الدين ثابت: المصدر السابق، صفحة 19.

[180] - انظر إعلان المدير العام للشرطة الفلسطينية اللواء غازي الجبالي، بشأن حيازة الأسلحة والذخائر من دون ترخيص، بتاريخ 1998/11/18م، والذي جاء كجزء من الالتزامات الأمنية للجانب الفلسطيني في اتفاقية واي ريفر. وكذلك المرسوم الرئاسي الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ 1998/11/19م، بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض.

الاتفاق الذي تم إبرامه، وتعطيل عملية السلام. وقامت السلطة بحملة اعتقالات[181] شملت العديد من كوادر حركة «حماس» وقياداتها، وفرض الإقامة الجبرية على الشيخ أحمد ياسين، بعد تنفيذ العملية بأربع وعشرين ساعة، حيث اندرجت هذه الاعتقالات ضمن الالتزامات الأمنية الفلسطينية، حيال أي نوع من المقاومة، ضد الكيان "الإسرائيلي".

تغيرت المعادلة التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني و "الإسرائيلي"، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28م، إثر اقتحام زعيم المعارضة "الإسرائيلية" آرئيل شارون الحرم القدسي الشريف، وفشل مفاوضات السلام بين الجانبين «كامب ديفيد» إذ تفجرت المواجهات بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، وعقد اجتماع في القاهرة بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء "الإسرائيلي" ايهود باراك في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2000م، رعاه الرئيسان الأميركي بيل كلينتون والمصري حسني مبارك لبحث مسألة وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات "الإسرائيلية" من المناطق الفلسطينية، وفي 30 أبريل/ نيسان 2001م، أصدرت لجنة «متشل» لتقصي الحقائق تقريرها النهائي حول كيفية حل النزاع الفلسطيني - "الإسرائيلي". ودعا التقرير إلى وقف فوري لإطلاق النار، ونبذ الإرهاب واستئناف محادثات السلام بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي".

من الملاحظ طغيان الصبغة الأمنية على معظم المبادرات الرامية إلى تحريك عملية السلام، وهذا واضح في اتفاق شرم الشيخ في تشرين الأول / أكتوبر 2000م، وفي القاهرة في شباط / يناير 2001م، والبنود الأمنية في وثيقة ميتشل في نيسان/ أبريل 2001م، ومن ثم خطة المبعوث الأمريكي أنتوني زيني في آذار 2002م، ومن ثم وثيقة (تينيت) الأمنية لوقف

[181] - للمزيد انظر جدول رقم (1) الذي يبين ارتفاع حجم الاعتقالات من قبل السلطة بعد توقيع الاتفاق كجزء من التزام السلطة حياله، أنظر كذلك: تقارير حقوق الإنسان في هذا الموضوع، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، مؤسسة الضمير، جمعية المراقب).

المواجهات بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي" في نيسان 2002م، ومن ثم خارطة الطريق في تشرين الأول 2002م.

فرضت خارطة الطريق استحقاقات أمنية على السلطة الفلسطينية تفضي إلى الاحتكاك العضوي مع تيارات المقاومة، ويتطلب الالتزام بها أن تلقي الفصائل الفلسطينية سلاحها بالكامل مع تحولات بنيوية وفكرية إلى جانب هذه الحركات، وخصوصاً حركة «حماس»، وهذا من شأنه أن يعمل على نزع شرعيتها المتمثلة في المقاومة المسلحة. حيث يطلب من السلطة وفي المرحلة الأولى من تطبيق الخريطة أن تعمل على "أن يستأنف الفلسطينيون و"الإسرائيليون" التعاون الأمني على أساس خطة (تينيت) لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أعيد تنظيمها... ويباشرون جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال، وتعطيل، وتقييد نشاط الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد "الإسرائيليين" في أي مكان، وتبدأ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي تمت إعادة تشكيلها وتركيزها عمليات مستديمة، مستهدفة، وفعالة تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب، وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية، ويشمل هذا الشروع في مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتعزيز سلطة أمنية خالية من أية علاقة بالإرهاب والفساد"[182].

وتظهر هذه الاتفاقيات طغيان الجانب الأمني كمحدد لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني ودوره، فشرط قيام الدولة الفلسطينية هو تحقيق الأمن كما صرّح بذلك (ايهود باراك) زعيم المعارضة "الإسرائيلية" لقائد جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية العقيد جبريل الرجوب[183]، وهذا يظهر مدى حاجة طغيان أولوية الأمن على ما سواها في المعادلة الفلسطينية "الإسرائيلية".

---

[182] - خارطة الطريق (2003/4/30)

[183] - جمال عنايت: **جبريل الرجوب بلا مواربة، على الهواء مع عماد الدين أديب**. ص236.

إذ أنهى خيار أوسلو ستراتيجية المقاومة للمنظمة، دون تحقيق قيام الدولة الفلسطينية. فانتقلت السلطة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية تحتكر استخدام العنف في المناطق المحددة لها وفق الاتفاقيات مع "إسرائيل"، اعتمدت في فرض سلطتها على وسائط وبنى مختلفة، أهمها بناء قوة أمنية مسلحة،[184] بلغ قوامها ثلاثين ألفاً، وهو رقم كبير جداً بالنسبة للمساحة المنوي نشرها فيها -غزة وأريحا- حسب الاتفاق.

*****

[184] - جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية:** المصدر السابق، صفحة 79 - 80.

«حماس» والسلطة: أولوية الثورة (المقاومة) أم "الدولة"؟

رفضت حركة «حماس» اتفاقية أوسلو وكل ما نتج عنها، واعتقد العديد من قادتها، أن الهدف من هذا الاتفاق هو وضع الحركة في مواجهة مع (عرفات) وحركة «فتح»[185]، من أجل ضرب الحركة، لذا صرّح موسى أبو مرزوق، رئيس مكتبها السياسي، بأن الحركة لن تتعامل مع هذا الاتفاق بإيجابية[186]، إذ سعت حركة «حماس» ومنذ اللحظة الأولى لتوقيع الاتفاق إلى إفشاله، فعملت على تعبئة الشارع الفلسطيني ضده. من خلال قياداتها وكوادرها. وينقل لنا النواتي[187] وثيقة مؤرخة بـ 1993/10/9م. من قيادة حركة «حماس» في الخارج موجهة إلى أفراد الحركة وعناصرها في الداخل تحثهم على العمل على إفشال اتفاق أوسلو من خلال:

- عزل سلطة الحكم الذاتي شعبياً وإظهار تبعيتها لسلطات الاحتلال.
- كشف عيوب الاتفاق ومساوئه على الشعب الفلسطيني.
- الإبقاء على جذوة الصراع مشتعلة مع الكيان الصهيوني بكل أدواته[188].

فمضامين الاتفاقات الفلسطينية "الإسرائيلية" (حسب «حماس») لا يمكن أن تأتي بأي إنجاز وطني، بل بكيان تابع "لإسرائيل" ومهيمَن عليه من قبلها، وأن المواثيق التي وقعتها المنظمة لا تلزم «حماس»، ولا سيما فيما يتعلق بالمقاومة... وأن أي تعهد أخذته المنظمة على نفسها بقمع

---

[185] - إبراهيم غوشة 1993: مجلة الدراسات الفلسطينية، 14، صفحة52.

[186] - موسى أبو مرزوق (مقابلة)، صحيفة السبيل الأردنية، 1994/4/25.

[187] - رغم أنه لم يتأكد من صحة هذه الوثيقة، ولم تنقل إلا على لسان النواتي، إلا أنني أعتقد صدور هذه الوثيقة، لأن مضمونها يتشابه مع ما صرح به العديد من قادت حركة حماس، انظر تصريحات (إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم حماس في الأردن. في: صحيفة السفير (بيروت) 1994/5/5. انظر كذلك: موسى أبو مرزوق، صحيفة السبيل الأردنية، 1994/4/25.

[188] - مهيب سلمان أحمد النواتي 2002: **حماس من الداخل**. غزة: دار الشروق، صفحة 181.

المقاومة هو السبب وراء أي اقتتال داخلي[189]، ويرى إسماعيل أبو شنب، العضو البارز في المكتب السياسي للحركة، أن اتفاق أوسلو قطع الطريق على الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام 1987م، وخلق واقعاً مختلفاً يحتوي على تناقضات وتعقيدات فلسطينية منها:[190]

- وقف الانتفاضة، وبالتالي وقف مقاومة الاحتلال.
- الانقسام الحاد في المجتمع الفلسطيني بين مؤيد ومعارض للاتفاق.
- الانتقال إلى خندق حماية أمن العدو بدعوى الالتزام بالاتفاقات المعقودة معه.
- تفضيل السلطة لمنطق الدولة على المقاومة والثورة، والتخلي التدريجي للمنظمة بقيادة – عرفات- عن نهجها الثوري لصالح التسوية والمراهنة عليها، (التخلي عن الثورة، لصالح الدولة) [191].

وهو ما كاد يؤدي إلى اقتتال داخلي في أكثر من مرة، بين السلطة الوطنية الفلسطينية، وحركة «حماس». بعد أن قام عناصر وأعضاء حركة «حماس» بحرب إعلامية والتنظير ضد الاتفاق، لكونه يتعارض مع تحرير فلسطين، والشرعية الدولية. ولكن، أدركت حركة «حماس» أن المستفيد الأوحد من أي اقتتال فلسطيني - فلسطيني هو الجانب "الإسرائيلي"، إذ كانت "إسرائيل" تراهن على قيام حالة من الاقتتال الفلسطيني الداخلي، تثبت للعالم عدم أهلية

---

[189] - خالد الحروب 1994: **حركة حماس بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: من مثلث القوى إلى المطرقة والسندان**. مجلة الدراسات الفلسطينية، 18، صفحة36.

[190] - إسماعيل أبو شنب: **حركة لمقاومة الإسلامية (حماس)**، ورقة علمية قدمت في الندوة الفكرية التي عقدها المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، بعنوان: **خيارات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين**. غزة، 2000م. صفحة 447 -448.

[191] - للمزيد عن هذا النهج، أنظر: يزيد صايغ 2002: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ أنظر بالتحديد صفحة 949 -961.

الفلسطينيين لإدارة شؤونهم.[192] لذا استخدمت حركة «حماس» سياسة التعايش مع السلطة، خشية القمع ووضعها على الهامش، معتمدة على سياسة "المد والجزر" في علاقاتها بالسلطة الفلسطينية، وبالمتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة بها، كما عبر عن ذلك القيادي في حركة «حماس» الشيخ حسن يوسف[193]، من أجل ضمان القدرة على المناورة السياسية بعد توقيع اتفاق أوسلو، والحفاظ على مكانتها وثروتها في أوساط الجماهير الفلسطينية، لذا أصبح طابع العلاقات المستند إلى التعايش مع السلطة الفلسطينية الخيار المفضل على الخيار الآخر[194]، وهو جرّ الساحة الفلسطينية إلى اقتتال داخلي.

وبالنظر إلى الأسباب المحلية والإقليمية، التي نتجت عن توقيع اتفاق أوسلو، وخاصة في توازن القوى بين حركة «حماس» ومنظمة التحرير فمن الممكن القول[195] :

أولاً: إن الاتفاق دفع حركة «حماس» لمواصلة تبني استراتيجية سياسية تقوم على التكيف، تعبر عن الحالة العقلية الواقعية ونماذج التصالح مع الآخر.

ثانياً: إن تبني استراتيجيات واقعية وعملية ربما تؤدي إلى إضعاف الزخم الأيديولوجي والاتجاه العسكري، وتعزيز التوجه نحو المؤسسات والانتظام داخلها.

---

[192] - خالد الحروب 1993: **حماس واتفاق غزة – أريحا أولا الموقف والممارسة**. مجلة الدراسات الفلسطينية، 16، صفحة 30.

[193] - جاء ذلك في ورقة عمل قدمها الشيخ حسن يوسف: **دور ومكانة القوى الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي**. في وسام رفيدي (تحرير) **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق الممكنة**. وقائع المؤتمر السنوي من 4-6 شباط 2005، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ومؤسسة "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، صفحة 12-25.

[194] - شاؤول مشعل و أبراهام سيلع: المصدر السابق، صفحة 144-152.

[195] - المصدر نفسه: صفحة 203-216.

وعلى المدى البعيد فمن المحتمل أن تؤدي هذه التطورات إلى الخلل في طموح حركة «حماس»، وتماشيها تدريجياً مع التسليم بواقع وجود السلطة الفلسطينية، وقبولها كسلطة شرعية، والاشتراك الناشط في مؤسساتها.

تفاقمت أزمة حركة «حماس» بعد إنشاء السلطة عام 1994م، ودخول القوة الشرطية والأمنية التابعة (لعرفات) إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وزاد من تأزم العلاقة التنسيق الأمني بين السلطة و "إسرائيل"[196]، للقضاء على المقاومة المسلحة. لم تصل معارضة حركة «حماس» لاتفاق أوسلو إلى درجة استخدام العنف المادي، بل اقتصرت على العنف اللفظي فقط، ولم تحاول حركة «حماس» استغلال الضعف المتوقع للسلطة في أيامها الأولى فتفرض شروطها، أو تجهضها، حيث فضلت المعارضة السلمية للسلطة، وتوجيه جهدها العسكري ضد "إسرائيل"،[197] حتى في ظل اشتداد التأزم في علاقة الطرفين. إذ اعتبرت الحركة الدم الفلسطيني "دماً مقدساً وخطاً أحمر"[198] لا يمكن تجاوزه بالاقتتال الداخلي.

لكن، جاءت عملية الحرم الإبراهيمي في كانون ثاني 1994م، لتحرج (عرفات)، في ذروة المفاوضات الفلسطينية –"الإسرائيلية"، نحو تطبيق اتفاق (غزة أريحا - أولاً)، وتعطي دفعة قوية لخيار حركة «حماس» العسكري، ونفذت الحركة في 6 و 13 نيسان/ أبريل 1994م، عمليتين كبيرتين في الخضيرة والعفولة، رداً على مذبحة الحرم الإبراهيمي، جاء توقيتهما قبل

---

[196] - انظر المادة الرابعة عشرة والخامسة عشرة من اتفاق أوسلو.

[197] - خالد الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**: المصدر السابق، ص118.

[198] - جميل حمامي: **حركة حماس والعملية الديمقراطية: وجهة نظر مراقب**. في: **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل**. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين الأول، 1988، صفحة 159.

أيام قليلة من توقيع اتفاق القاهرة وإنشاء السلطة الفلسطينية، مما أعطى حركة «حماس» المزيد من الشعبية الجماهيرية، فأصبحت العمليات العسكرية إحدى أهم عناصر القوة في مكانة حركة «حماس» وقدرتها على المساومة أمام إنشاء السلطة الفلسطينية، والضغط على (عرفات) للتوصل مع الحركة إلى قواعد للتعايش بين الجانبين.[199] فقد كانت العمليات العسكرية لحركة «حماس» ضمن منهج التكتيكات الضاغطة بهدف تحسين المواقع، أو توسيع الصفوف وما شابه ذلك من أهداف براغماتية عملية مباشرة[200]. ورأى الرئيس الفلسطيني، أن المقصود من هذه العمليات العسكرية هو إعطاء ذريعة أو ذرائع لـ"إسرائيل" حتى تتذرع بالأمن وتتوقف تحت حجة انعدام الأمن عن تنفيذ ما اتفق عليه من انسحابات من الضفة الغربية وإجراء الانتخابات حسب الاتفاق،[201] بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي".

وفي ذروة المحادثات الفلسطينية - "الإسرائيلية" في طابا، لتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو، وانسحاب "إسرائيل" من مدن الضفة الغربية، وإجراء انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، قامت الحركة بعملية مزدوجة في «رمات جان» والقدس، مما أحدث حرجاً للسلطة الفلسطينية. أرادت حركة «حماس» من وراء هذه العملية، إثبات أحقية وجودها كمعارضة إسلامية داخل الساحة الفلسطينية، واعتراف السلطة الفلسطينية بها على هذا الأساس، كمعارضة شرعية. ومع توقيع اتفاق طابا في سبتمبر 1995م، وانسجاماً مع مسؤولي الحركة في المناطق،

---

[199] - خالد الحروب، **حركة حماس بين السلطة الوطنية (وإسرائيل) : من مثلث القوة إلى مطرقة السنديان:** المصدر السابق، صفحة 28-29 .

[200] - وليد سالم 1999: **العلاقة الفلسطينية – الفلسطينية**. مجلة السياسة الفلسطينية، 21، صفحة 122.

[201] - حديث صحفي للرئيس ياسر عرفات، بشأن المواجهات مع حركة حماس وقضايا أخرى، القاهرة، 1995/4/11م، الأهرام (القاهرة) 1995/4/12م، ونشر كذلك في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد23، صيف 1995م.

فقد توصلوا إلى اتفاق لوقف العمليات ضد "إسرائيل"، بهدف عدم التشويش على انسحابها من المدن الفلسطينية، وإجراء انتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية، وهو ما حاز على تأييد فلسطيني واسع، وكل ذلك أتى على ضوء الضغوط "الإسرائيلية" المتزايدة على السلطة الفلسطينية لقمع الحركات الإسلامية، والتوقف عن "أعمال العنف" ضد – "إسرائيل"- انطلاقا من المناطق التي تقع تحت سيطرتها[202]. فحركة «حماس» التزمت بالتهدئة غير المعلنة، وتعاملت مع السلطة من هذا المنطلق؛ لكي لا تعطي الانطباع والصورة السيئة للمجتمع الفلسطيني بأنها تعرقل التسوية السلمية.

*****

[202] - شاؤول مشعل و أبراهام سيلع: المصدر السابق، صفحة 103-113.

السلطة و«حماس» ... علاقة متأرجحة

بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتشكيل النظام السياسي الفلسطيني، دخلت العلاقة بين السلطة الجديدة وحركة «حماس» تحت تأثير أشكال جديدة من العمل السياسي، تختلف عن معارضتها السابقة لنهج (م.ت.ف) في المفاوضات، إبان مؤتمر مدريد للسلام، إذ كانت تشكل معارضة لمواقف التنظيم المسيطر –«فتح»- على العمل السياسي الفلسطيني، فبعد أوسلو أصبحت المعارضة لسلطة مركزية ذات مؤسسات، وهيكل بيروقراطي وإداري قائم على أرض الواقع، تستمد شرعيتها من انتخابات ديمقراطية، وتحتكر استخدام "العنف" المشرّع قانوناً. ومن مجموعة من الاتفاقيات الدولية الملزمة قانونياً.

ساهمت المفاوضات الفلسطينية - "الإسرائيلية" منذ أوسلو في تحديد الصيغ السياسية والقانونية، التي تحكمها الاتفاقيات الثنائية ذات الطابع الإجرائي، خاصة الجانب الأمني في العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية[203]، مما أدى إلى حصر دور السلطة الفلسطينية في التركيز على البعد الأمني في سياساتها الداخلية تجاه قوى المعارضة والمقاومة الفلسطينية، وشكل هذا المنطلق - الاتفاقيات الثنائية- لدى السلطة، المدخل الأساسي في اتباعها أساليب متنوعة في ضبط التفاعلات السياسية بين السلطة وفصائل المقاومة الفلسطينية، من خلال أسلوبين من التعامل مع حركات المعارضة:

[203] - عمرو جمال الدين ثابت: المصدر السابق، صفحة 16.

أولاً: أسلوب الاستيعاب: حاولت السلطة استيعاب الجماعات المقاتلة[204] في العملية السياسية كوسيلة لتخفيف نفوذها، وإقناعها بالتخلي عن عملياتها ومعارضتها لنهج التسوية، وهذا الأسلوب جاء انعكاساً لمدى التعقيد في علاقة السلطة الفلسطينية ممثلة بزعامة (عرفات) مع هذه الجماعات الإسلامية، حيث أصبح مصيره مرتبطاً بهذه الجماعات، بأشكال مختلفة، كون القضاء على "حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي سيؤدي إلى التقليل من أهميته كطرف معتدل وفاعل في عملية السلام وفي الصراع العربي "الإسرائيلي"، فوجود هاتين الحركتين، ضروريٌ لبقاء (عرفات) طرفاً معتدلاً داخل تركيبة النظام السياسي الفلسطيني"[205]، وهذه العلاقة التفاعلية تأتي نتيجة منطقية لسعي السلطة الفلسطينية إلى إتباع سياسات أمنية متوازية وغير مشتركة مع الجانب "الإسرائيلي" لضبط هذه الحركات المعارضة لعملية السلام والاتفاقيات السياسية والأمنية بين الجانبين، لا سيما أن هذه الاتفاقيات ساهمت بدرجات متفاوتة في تحديد دور السلطة الفلسطينية وطبيعته.

كان لجوء الزعامة الفلسطينية إلى الأسلوب الاستيعابي في التعامل مع الحركات الفلسطينية، ناتجاً عن طبيعة بنية النظام السياسي الفلسطيني القائم على أساس التسوية «نظام الكوتا» من جانب، ومن جانب آخر طبيعة الزعامة الفلسطينية المهيمنة على التركيبة السياسية والاجتماعية للسلطة، وقبول حركات المعارضة لهذا النمط من التفاعل القائم على الاستيعاب، استناداً إلى المكانة التاريخية والكارزمية السابقة لياسر عرفات، وتعاملها مع الزعامة الفلسطينية من منطلق محاولة تجنب أي صراع داخلي، يؤثر على العلاقات المستقبلية بين الطرفين،

---

[204] - وخصوصاً الحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) كون الأجنحة العسكرية لحركة «فتح» قد باركت اتفاق أوسلو، وانخرطت في مؤسسات السلطة، وخصوصاً الأجهزة الأمنية.

[205] - - عمرو جمال الدين ثابت 2002: **مفاوضات السلام ودينامية السلام العربي الإسرائيلي**. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، صفحة 17.

وخصوصاً العمل العسكري المقاوم، وفي سعيها لاحتواء الحركة، في إطار سياسة الاستيعاب، اتبع الرئيس الفلسطيني الخطوات الآتية:

ـ الشراكة المضبوطة

شكلت الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 1996م، المبنية والمترتبة عن اتفاق أوسلو، كإحدى محطات تطبيقه[206] مدخلاً مهما للسلطة الفلسطينية لمحاولة احتواء حركة «حماس» من خلال إشراكها في العملية السياسية، بطريقة هامشية تعتمد على نمط توزيعي ممنهج ومدروس بالنسبة للسلطة، يعطي المعارضة وزارات، لا تؤثر على صناعة القرار السياسي، وخاصة فيما يتعلق بالتسوية مع الجانب "الإسرائيلي"، فتصبح معارضتها من داخل النظام السياسي، معارضة شكلية، وتذيب الفروق بينها وبين فصائل منظمة التحرير.

ولكن، حركة «حماس» آثرت أن تبقى خارج اللعبة السياسية؛ لكي تحافظ على تميزها كحركة مقاومة، وعدم دمجها وإذابتها داخل نسيج السلطة الفلسطينية، ما يعني فقدانها تميزها داخل الساحة الفلسطينية، وإذابة الفروق الأيديولوجية بينها وبين السلطة، مما سيفقدها كثيراً من مؤيديها ومناصريها، وهو ما سيعرض مصداقيتها فيما بعد إلى الاهتزاز أمام الشارع الفلسطيني؛ لذا قررت الحركة مقاطعة التصويت والترشح في الانتخابات، متذرعة بقانون الانتخابات الناقص، وبالظروف التي يفرضها اتفاق أوسلو على المرشحين، والتقييدات التي وضعت عليهم، فالحركة لا تعارض مبدأ الانتخابات، ولكنها تعارض أي انتخابات تكون مرجعيتها أوسلو. فالمشاركة في الانتخابات تعني اعترافاً بالسلطة الفلسطينية، كسلطة مستقلة

[206] ـ جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية:** المصدر السابق، صفحة 177.

على الأرض، وهو ما سيضفي الشرعية على الانتخابات، ومن ثم اتفاق أوسلو. لذا، رفضت الحركة المشاركة في الانتخابات التشريعية، ودعت الناس في بيانات وزعت متأخرة، إلى مقاطعتها[207]، وقام العديد من أنصارها وعناصرها بالتحريض ضد الانتخابات، ودعوا إلى مقاطعتها.

بعد صدور نتائج الانتخابات استمدت السلطة الفلسطينية شرعيتها من نتائجها، وتخندقت خلفها، وهو ما أعطاها دفعة قوية لمواجهة حركة «حماس» في المستقبل، لاكتسابها الشرعية القانونية التي حصلت عليها، من خلال صناديق الاقتراع، فالسلطة الفلسطينية أصبحت أمراً واقعاً لها برنامجها وأهدافها،[208] التي يجب على حركة «حماس» أن تتعامل معها من خلالها. إذ اكتسبت السلطة الشرعية القانونية، كسلطة تحتكر حق استخدام القوة المشرعة قانوناً، بتفويض شعبي من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.

حاول ياسر عرفات استقطاب مجموعة من قيادات الحركة الإسلامية، بإشراكهم في العملية السياسية، من خلال حزب إسلامي تم ترخيصه من قبل السلطة الفلسطينية، (حزب المسار الإسلامي)، المؤسس من قبل بعض قيادات حركة «حماس» السابقين، بزعامة عماد الفالوجي[209].

---

[207] - جواد الحمد و إياد البرغوثي: المصدر السابق، صفحة 255.

[208] - حوار مع د. موسى أبو مرزوق، السياسة الفلسطينية، عدد18، ربيع 1998، ص 103.

[209] - من أبرز قيادات حماس، التي استطاعت السلطة أن تستقطبها، وهو من مؤسسي حركة حماس، وكان ناطقاً رسميا لها (1989-1991). واستطاع الفوز في الانتخابات التشريعية (1996)، وأصبح فيما بعد وزيراً في السلطة الوطنية الفلسطينية.

اختلف هذا الوضع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى (2000) ووفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وانتخاب أبو مازن رئيساً للسلطة الفلسطينية، الذي باشر بفتح حوار مباشر مع حركة «حماس» أثمر عن التوصل إلى صيغ للتعايش بين الجانبين، كانت بدايتها بإجراء الانتخابات المحلية، والحديث عن إصلاح (م.ت.ف)، وتحديد موعد للانتخابات التشريعية. اشتركت حركة «حماس» في الانتخابات التشريعية (2006/1/25)، مبررة اشتراكها حسب الناطق الرسمي باسمها في الضفة الغربية، الشيخ حسن يوسف، بأن أوسلو انتهى، بسبب الانتفاضة والمقاومة، وأنه لم يبق منه سوى الاسم [210]، واستطاعت الحركة أن تفوز بمعظم مقاعد المجلس التشريعي، وأن تشكل الحكومة الفلسطينية العاشرة.

ورغم معارضة حركة «حماس» المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى (1996) إلا أنها تميز بين الانتخابات بناءً على مرجعياتها وتوظيفها السياسي، فالحركة لا تعترض على انتخابات الغرف التجارية والبلديات والنقابات المهنية ...إلخ، فهذه انتخابات غير سياسية، وإنما شعبية، ولا مانع لدى الحركة من المشاركة فيها، وكانت الحركة قد شاركت فيها قبل مجيء السلطة، من خلال حركة الإخوان المسلمين، وحققت نتائج متقدمة في بعض المواقع على حركة «فتح»[211] ، فالمشاركة في هذه القطاعات يساهم بالتعايش بين الحركة والمؤسسات الوطنية الفلسطينية [212]، ويساهم كذلك في تحقيق الشراكة السياسية على أرض الواقع.

---

[210] - حسن يوسف: **حماس والتشريعي: احتواء للحركة أم تعزيز للمقاومة**؛ في: نصر الله الشاعر و محمود جرابعة (تحرير) **النظام السياسي الفلسطيني ... مرحلة متحولة**. رام الله: مركز البراق للبحوث والثقافة، صفحة 18-19.

[211] - حوار مع محمود الزهار: **إلى أين نذهب من هنا...؟** مجلة الدراسات الفلسطينية، 20، صفحة 89.

[212] -المصدر نفسه: صفحة 95.

هدفت السلطة الفلسطينية إلى إضعاف حركة «حماس» من خلال دمجها وإشراكها في مؤسسات السلطة الفلسطينية. وخصوصاً الأجهزة الأمنية؛ لكي يظهر للعالم أن الشعب الفلسطيني بكامله يقف مع السلطة في بناء مؤسساتها، مما يؤدي إلى إضعاف معارضة حركة «حماس» للاتفاق، ويجعلها عرضة للنقد من أطراف فلسطينية عدة. فالسلطة لم ترد إشراك الحركة في مؤسسات صناعة القرار، بل في مؤسسات لا تستطيع التأثير في قرار السلطة التفاوضي مع الجانب "الإسرائيلي"، فهي كانت تريد الحركة في الأجهزة الأمنية، ولكنها لم تكن تريد منها أن تسيطر على هذه الأجهزة، أو أن يصبح لها نفوذ داخل هذه الأجهزة، فالسلطة تريد الحركة في المجلس التشريعي، بنسبة لا تتجاوز 30% من مقاعد المجلس، فهي تريدها معارضة ضعيفة. ولكن فشل هذا الخيار بسبب المواقف المسبقة من قبل حركة «حماس» تجاه السلطة، ومؤسساتها. ورغم ذلك، فالتعايش مع السلطة مرتكز أساسي لدى الحركة، كما أكد ذلك الشيخ أحمد ياسين، فالسلطة ليست العدو، والتناقض هو مع الاحتلال[213]، والتعايش مع السلطة ممكن، إذا لم تقدم السلطة على خطوات عدائية ضد الحركة الإسلامية تخدم اليهود بالدرجة الأولى، وتفسح المجال لقيام سلطة ديكتاتورية[214].

- الحوار

وقد كان جوهر أول محادثات في القاهرة بين السلطة الفلسطينية، وقيادات من حركة «حماس»، في الفترة الواقعة ما بين **18**-21/ ديسمبر (كانون الأول) 1995م، حيث ركزت هذه المباحثات على الوحدة الوطنية وتعزيزها وحمايتها، وانتخابات المجلس التشريعي، والعلاقات

---

[213] - **حوار مع الشيخ أحمد ياسين 1988**: السياسة الفلسطينية، 7، صفحة 118.

[214] - **حديث صحفي لزعيم حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، حماس، الشيخ أحمد ياسين**. الحياة (لندن) 1995/2/23. ونشر في مجلة الدراسات الفلسطينية، 22، ربيع 1995م، صفحة 192-194.

الثنائية بين حركة «حماس» والسلطة الوطنية الفلسطينية، والمقاومة الفلسطينية، إذ بقيت حركة «حماس» على مواقفها تجاه استمرار المقاومة، وعدم التخلي عن العمل العسكري ضد "الإسرائيليين"، ما دام الاحتلال باقياً.

ورغم فشل المتحاورين في التوصل إلى قواسم مشتركة حول أهم القضايا الرئيسة المختلف عليها، وهي: وقف العمليات العسكرية من طرف «حماس» ضد "الإسرائيليين"، ومشاركتها في انتخابات مجلس الحكم الذاتي، التي ستجري في 1996/1/20م، والمواقف من عملية السلام الجارية.[215] فإن الحركة أبدت موقفاً ليناً من تنفيذ عملياتها انطلاقاً من الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، دون الإعلان عن ذلك[216]، وهو ما التزمت به حركة «حماس»، ورأت فيه السلطة حلاً للخروج من مأزقها، فهو سيمنع الاقتتال الداخلي الفلسطيني، ولا يعطي ذريعة للجانب "الإسرائيلي" للانتقام من السلطة في حال تم تنفيذ عمليات من خارج مناطقها، بل إنه قد يشكل عاملاً مساعداً في المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية" للضغط باتجاه تسليم مزيد من المناطق للسلطة الفلسطينية. رغم أن السلطة كانت تريد "تجميد الكفاح المسلح، من أجل إعطاء فرصة لمفاوضات السلام"[217]، وهو ما عبر عنه وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية د.نبيل شعث. ولم توافق عليه حركة «حماس».

---

[215] - جواد الحمد و إياد البرغوثي: المصدر السابق، صفحة 248.

[216] - القدس 22 كانون الأول 1995 .

[217] - السلطة الفلسطينية – وزارة الإعلام " العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وعناصر المعارضة 12 نيسان 1995 .

أنقذ حوار القاهرة النظام السياسي الفلسطيني من المأزق وحالة الاحتقان اللذين وصلت إليهما مفردات الخطاب السياسي الفلسطيني السابق، وهو خطاب يجد في "الحوار الوطني" مخرجاً للمأزق السياسي، ويجد في الوحدة الوطنية استعادة لدور فُقد، وفي المشاركة الرمزية حلاً لمعضلة الموقف المزدوج من السلطة[218]، بعد فشل إسقاط اتفاق أوسلو، من قبل المعارضة الفلسطينية، وهو ما شكل رافعة حقيقية للسلطة وحركة «حماس» في الاتفاق على أشكال النضال الوطني الفلسطيني والعمل العسكري، ويلاحظ تركيز الحوار على إيقاف العمل العسكري كشرط ضروري من قبل السلطة لحصول تقارب في الرؤى والمواقف بين الجانبين.

فحركة «حماس» أدركت أن نجاح اتفاق أوسلو يعتمد على قدرة السلطة الفلسطينية على كبح جناح الحركات المسلحة، ووقف هجماتها العسكرية ضد أهداف "إسرائيلية". لذا كانت الحاجة لدى الحركة لتأمين استمرار عملها ونموها، والتعايش مع السلطة، لتقليل الضرر وتحويله إلى شهرة سياسية بعد سياسة المصالحة مع السلطة الفلسطينية، واستعدادها للاندماج بصورة فعالة في مؤسساتها، مع أن هذا الأمر ربما يتم تفسيره على أنه انحراف عن مبادئها الدينية[219]. لذا كانت حركة «حماس» متخوفة من اللجوء إلى الشارع الفلسطيني في احتجاجاتها ضد السلطة الفلسطينية، وفضلت التعايش السلمي مع السلطة لإدراكها عدم مقدرتها على مجابهة السلطة عسكرياً. وعدم مقدرة الطرفين على تحمل تبعات أي أعمال عنف تقع بينهما.

تكررت مشاهد هذه الحوارات بعد ذلك في أكثر من مناسبة، لم يخرج مضمونها عن حوار القاهرة (1995)، إذ عُقِدَتْ في نابلس جلستا حوار في 27 شباط و 28 نيسان 1997م،

---

[218] - جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية:** المصدر السابق، صفحة 100.

[219] - شاؤول مشعل و أبراهام سيلع: المصدر السابق، صفحة 215.

ضمن هذا الإطار، ويمكن اعتبارهما امتداداً لذلك التراث[220]، ويمكن الحديث كذلك عن الحوارات التي جاءت فيما بعد، وأهمها حوار القاهرة (2003)، التي ركزت في جلّها على المواضيع المطروحة ذاتها: المقاومة، و(م.ت.ف)، والتهدئة.

ثانياً: أسلوب المواجهة المضبوطة: اتسمت سياسة السلطة الفلسطينية في تعاملها مع حركة «حماس»، بالتوتر، ومحاولة كبح جماحها، ومنعها من وضع عراقيل أمام استكمال الاتفاقيات الأمنية الإجرائية بين الجانب الفلسطيني و"الإسرائيلي"، بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه السياسة الرسمية الفلسطينية مرتبطة بتحقيق مطالب فلسطينية، أم بدافع تطمينات أمريكية (لعرفات) عن طريق دينس روس، الذي أعطى وعوداً غامضة للسلطة الفلسطينية بوجود مبادرات سلمية أمريكية قادمة[221]، إذا ما نجحت السلطة في مواجهة الحركات الجهادية الإسلامية. من خلال تقوية سلطة ياسر عرفات لتحقيق هيمنة سياسية على النظام السياسي الفلسطيني، لمنع حركة «حماس» من تحقيق تلك الهيمنة. فقامت السلطة بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى ضرب هيمنة «حماس»، من أجل تفرد السلطة بهيمنتها على النظام السياسي الفلسطيني، وعدم ظهور منافس يقوض مواقع القوة التي تتمتع بها السلطة، الناتجة عن طبيعة المرحلة والاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، فقامت السلطة بمجموعة من الإجراءات كان أهمها:

---

[220] - ممدوح نوفل 1997: **آفاق الحوار الوطني الفلسطيني- الفلسطيني "الشامل" مقدمات الحوار، مجريات الجلسة الأولى، قراءة البيان الأول، هل ستواصل الحوار؟** مجلة السياسة الفلسطينية، 14، صفحة 51.

[221] - عمرو جمال الدين ثابت: المصدر السابق، صفحة 16.

- **الاعتقالات**

قامت السلطة الفلسطينية بعد تنفيذ حركة «حماس» عمليات عسكرية، رداً على اغتيال قادتها، بحملة اعتقالات واسعة شملت العديد من قياداتها وكوادرها[222] ، وصلت فيها العلاقات بين الطرفين إلى شفير الهاوية. فبعد اغتيال هشام كحيل في 1995/4/2م، أحد قادة كتائب الشهيد عز الدين القسام، رأت السلطة بأن على المعارضة أن تحترم الاتفاقات الموقعة بين (م.ت.ف) و"إسرائيل"، وكانت حركة «حماس» تعتبر أن من حقها مواجهة تلك الاتفاقات ومعارضتها بكافة الطرق والأساليب، واشتدت الأزمة بين الطرفين بعد اغتيال الشهيد يحيى عياش، قائد كتائب عز الدين القسام، في 1996/1/5م، بعد أسبوعين من حوار القاهرة، الذي تعهدت فيه السلطة بحماية كوادر «حماس» وقياداتها من الاستهداف "الإسرائيلي"[223]، وبعد ذلك قامت الحركة بتنفيذ سلسلة من العمليات العسكرية ضد أهداف "إسرائيلية"، قامت السلطة على أثرها بحملة اعتقالات واسعة في صفوف قيادات الحركة وكوادرها بسبب الضغط "الإسرائيلي" الأمريكي على السلطة لوقف العمليات المسلحة.

وفي شهر شباط 1998م، وفي أعقاب العملية الفدائية التي نفذتها حركة «حماس» في مدينة القدس، قامت السلطة الفلسطينية بحملة اعتقالات شملت العديد من قيادات الحركة وكوادرها، وتم إغلاق العديد من المؤسسات الخيرية التابعة لها، من أجل احتواء ردة الفعل "الإسرائيلية" من جهة، ولتخفيف انتقادات واشنطن للسلطة الفلسطينية لعدم قيامها بواجباتها الأمنية المنصوص عليها في الاتفاقيات الفلسطينية – "الإسرائيلية" من جهة أخرى .

---

[222] - من أبرز القادة الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم في سجون السلطة، ونتف لحاهم في بعض الأحيان، د. محمود الزهار، الناطق الرسمي باسم حماس، و الشيخ أحمد بحر، رئيس الجمعية الإسلامية، و الشيخ سلامة الصفدي، من أبرز قيادات حماس في قطاع غزة ... إلخ.

[223] - جواد الحمد و إياد البرغوثي: المصدر السابق، صفحة 250.

لم تخضع الاعتقالات لاعتبارات فلسطينية داخلية، أو لدواع ومبررات فلسطينية أو لمخالفات قانونية في مناطق السلطة الفلسطينية، بل هي على صلة بالمتطلبات الأمنية "الإسرائيلية"، والضغوط السياسية الأمريكية، التي تمارس على السلطة الفلسطينية لدفعها على تقييد حرية عمل ونشاط التنظيمات السياسية الفلسطينية المعارضة للوجود "الإسرائيلي" على الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو الناقدة للسياسة الأمريكية المنحازة أو الداعمة لـ "إسرائيل" ... إن الاعتقالات إجراء سببي لهذه الضغوط المتواصلة. والتي تم تكثيفها في اتفاقية واي ريفر[224] عام 1998م، حيث نصت المادة 2/أ تحت عنوان "الأعمال الأمنية" على ما يأتي: "اعتبار التنظيمات الإرهابية خارجة عن القانون ومكافحتها"، و "يعتقل الطرف الفلسطيني الأطراف المشتبه بقيامها بأعمال عنف وإرهاب بهدف إجراء تحقيق ومحاكمة ومعاقبة الأشخاص المتورطين في أعمال عنف وإرهاب"، وجرى بعد التوقيع على هذه المذكرة حملة اعتقالات واسعة شملت العديد من قيادات حركة «حماس» وكوادرها[225].

تصرفت «حماس» بحكمة رداً على اعتقال العديد من قياداتها وكوادرها، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى عدم التصعيد مع السلطة الفلسطينية، وإظهار أن التناقض هو مع الاحتلال، وليس مع السلطة الفلسطينية، للحفاظ على الوحدة الوطنية. وتفويت الفرصة على السلطة لضربها وتفكيك بنيتها التحتية.

---

[224] - مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، التقرير السنوي العام، 2000.

[225] - راجع جدول رقم (1) الذي يوضح الارتفاع الواضح للاعتقالات السياسية في الأراضي الفلسطينية بعد التوقيع على مذكرة واي ريفر عام 1988.

ويبين الجدول رقم (1) عدد الاعتقالات التي قامت بها السلطة، تجاه المعارضة الفلسطينية، بناء على تقارير منظمات حقوق الإنسان العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث يوضح الجدول ارتفاع معدل الاعتقالات للعامين 1996م، 1998م، ويعود السبب في ذلك حسب معظم مراكز حقوق الإنسان العاملة في الأراضي الفلسطينية، لأسباب سياسية، وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية و "إسرائيل"، كجزء من الإجراءات التي ينبغي على السلطة الفلسطينية القيام بها لمكافحة (الإرهاب)،[226] حسب الملاحق الأمنية الموقعة بين السلطة الفلسطينية و "إسرائيل".

فمثلاً، نلاحظ الارتفاع الواضح في حجم الاعتقالات لعام 1998م، حيث بلغت (1249) حالة اعتقال، جاء معظمها بعد التوقيع على مذكرة «واي ريفر»، بينما نلاحظ الانخفاض الحاد في حجم الاعتقالات عام 1997م، ويعود السبب في ذلك إلى إفراج "إسرائيل" عن الشيخ أحمد ياسين، وإعلانه للتهدئة، وبدء حوار جاد مع السلطة الفلسطينة.

يبين الجدول كذلك، التراجع الملحوظ في حدة الاعتقالات بعد اندلاع انتفاضة الأقصى (2000)، وهذا يعطي مؤشراً على نهج السلطة وتوجهها في اتباع سياسة التعايش مع الفصائل الفلسطينية، في محاولة للتوصل إلى حالة من الوفاق داخل أطر المجتمع الفلسطيني ومكوّناته.

---

[226] - راجع: تقارير مؤسسات حقوق الإنسان في هذا المجال للعام 1998 (انظر: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الرقيب، مؤسسة الضمير، لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، هيومان رايتس واتش...إلخ).

جدول رقم (1)[227]

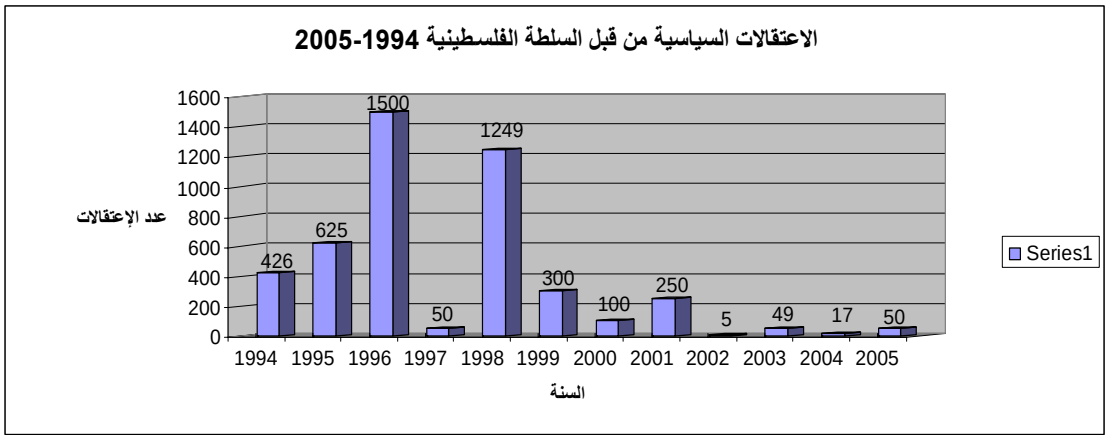

- **الاغتيال**

شكل اغتيال محيي الدين الشريف (آذار/مارس 1998) في ظل ظروف غامضة، وتراشق الاتهامات المتبادلة بين السلطة الفلسطينية، متمثلة في جهاز الأمن الوقائي والمخابرات، وقيادات من «حماس»، نقطة تحول في حالة الشك التي سادت العلاقات بين الطرفين. احتجت حركة «حماس» على تصرف السلطة تجاه هذا الموضوع، واعتقالها ما يقرب من مئتين من عناصرها وقياداتها، من بينهم د.عبد العزيز الرنتيسي، وعماد عوض الله، كمشتبه بهما في تصفية الشريف، وطالبت الحركة السلطة الفلسطينية، بإدانة هذه العملية وتقديم

[227] - العامان 1994-1995: مأخوذة من موقع المركز الفلسطيني للإعلام، المقرب من حركة المقاومة الإسلامية حماس، في مقالة تحت عنوان "ممارسات سلطة الحكم الذاتي تجاه المجتمع الفلسطيني. (لم يتم التأكد من صحة هذه البيانات من مصدر مستقل). عام 1996: المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان. تقرير مشترك للمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان ومؤسسة بيتسيلم، كانون الثاني 1997. الأعوام من 1997 وحتى 2005: التقارير السنوية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة. وهي على الترتيب، تقارير الأعوام، (2005.2004.2003.2002.2001.2000.1999.1998.1997).

المتورطين فيها للعدالة، وخاصة قائد جهاز الأمن الوقائي جبريل الرجوب، وتقديم اعتذار علني للشعب الفلسطيني، والإفراج الفوري عن جميع معتقلي الحركة الموقوفين على ذمة هذه القضية [228]. وتشير تانيا راينهارات، الأستاذة في جامعة تل أبيب، إلى تورط السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية في اغتيال الشريف، وترجع سبب ذلك إلى الاتفاقيات الأمنية، التي تم توقيعها بين السلطة و "إسرائيل". [229]

عاد التوتر ليخيم على العلاقات بين الجانبين بعد اغتيال "إسرائيل" لعماد وعادل عوض الله، بعد هروبهما في ظروف غامضة من سجون السلطة، مما دفع حركة «حماس» إلى توجيه الاتهامات للسلطة الفلسطينية، بالتواطؤ في اغتيالهما بسبب التنسيق الأمني مع الجانب "الإسرائيلي"، وفي أعقاب مقتل الأخوين عوض الله كشف في شهر أكتوبر 1998 عن عدة محاولات من جانب حركة «حماس» لتنفيذ عمليات ضد "إسرائيل"، والتي أحبطت نتيجة التعاون بين المخابرات "الإسرائيلية" والسلطة الفلسطينية[230].

- **إغلاق المؤسسات**

عملت السلطة الفلسطينية على إغلاق العديد من المؤسسات التابعة لحركة «حماس»؛ من أجل فرض قوتها على أرض الواقع، وعدم تغلغل هذه المؤسسات داخل النسيج المجتمعي، وتشكيلها جسماً يوازي السلطة، فهدفت السلطة من وراء ذلك إلى تحجيم حركة «حماس»

---

[228] - بيان لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشأن اغتيال عضو الجناح العسكري للحركة، محيي الدين الشريف، 1998/4/9.

[229] - تانيا رانيهارت 2004: إسرائيل/ فلسطين، سبل إنهاء حرب 1948، بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام. ترجمة؛ رندة بعث ورشا الصباغ، دمشق: دار الفكر، ص277-288.

[230] - شاؤول مشعل و أبراهام سيلع: المصدر السابق، صفحة 113-120.

وملاحقتها، ومنع مؤسساتها من ممارسة أنشطتها، بتحريض من الأمريكيين و"الإسرائيليين" على حد سواء،[231]. كما ورد في الاتفاقيات الفلسطينية – "الإسرائيلية"، وأهم مذكرة في هذا المجال مذكرة واي ريفر، التي نصت على اتخاذ السلطة الفلسطينية إجراءات تحت ذريعة "البنى المساندة والمساعدة للإرهاب"[232] لضرب الحياة المدنية للحركة، وشل مؤسساتها. إذ إن طبيعة المؤسسات التي تم إغلاقها، ذات بعد إنساني (مؤسسات اجتماعية، طلابية، رياضية، صحف ومجلات ...إلخ)[233].

- **القمع المباشر**

عملت السلطة الفلسطينية وفي بعض المحطات المفصلية من العمل النضالي على اللجوء إلى القمع المباشر للمعارضة الفلسطينية، وخاصة أثناء قيام المعارضة بالاحتجاج في مسيرات ذات طابع سلمي في أغلب الأحيان، وسقط خلال تصدي السلطة الفلسطينية لهذه التظاهرات العديد من القتلى في صفوف المتظاهرين، وتشكل حادثة مسجد فلسطين، التي قتل فيها 13 مدنياً فلسطينياً، نموذجاً للتجاذب السياسي وتوزع السلطات داخل المجتمع الفلسطيني، حيث أرادت السلطة أن تثبت أنها السلطة الشرعية الوحيدة على الأرض، وأن أي عمل داخل المناطق التي تسيطر عليها، يجب أن ينال الترخيص من الوزارات المختصة، وعندما رفضت «حماس» طلب ترخيص المسيرة، هاجمت الشرطة الفلسطينية المسيرة التي دعت إليها الحركة؛ لتثبت أنها السلطة الشرعية الوحيدة ذات السيادة على الأرض.

---

[231] - إسماعيل أبو شنب: **حركة لمقاومة الإسلامية (حماس).** ورقة علمية قدمت في الندوة الفكرية التي عقدها المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، بعنوان. **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين**. غزة، 2000م. ص448.

[232] - مذكرة واي ريفر.

[233] - من أبرز المؤسسات التي تم إغلاقها، مؤسسة الإصلاح، التي تعنى بتقديم الخدمات الاجتماعية لآلاف العائلات.

«حماس» والخيارات الصعبة

في ظل هذه المعطيات، لم يكن أمام حركة «حماس» كثيراً من الخيارات، التي يمكن التفضيل بينها، فإما المواجهة المسلحة مع السلطة الفلسطينية، وهو أقسى الخيارات بسبب الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية، وحجم القوة والمساندة التي تتمتع بها من قبل العديد من الأطراف العربية والعالمية. أو التعايش السلمي معها، وهو ما آثرته الحركة، في بعض المحطات المفصلية، لحل مشكلاتها مع السلطة من خلال الحوار بين الطرفين، والقبول بالواقع والتعامل معه. فخيار «حماس» كان عدم الاصطدام مع السلطة[234]، والعمل على اكتساب الشرعية السياسية، التي ستمكنها من خوض غمار العمل السياسي والعمل المقاوم. **فاعتمدت الحركة وفي سعيها لكسب الشرعية السياسية على مجموعة من العوامل:**

- مقاومة الاحتلال من خلال جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام، واستثمار المخزون النضالي في مقارعة الاحتلال، لذا عمدت إلى تصعيد كفاحها المسلح ضد القوات "الإسرائيلية". في سعي منها لتحقيق تمايز داخل الساحة الفلسطينية من خلال مقارعة الاحتلال. فنلاحظ مثلاً ارتفاع شعبية الحركة لدى أوساط الشعب الفلسطيني، بعد عملية الإبعاد التي قامت بها قوات الاحتلال لأكثر من أربعمئة شخصية قيادية من الحركة، وتعثر المسار التفاوضي في واشنطن لفترة وجيزة، مما أعطى الحركة دفعة قوية في حديثها عن عدم جدية المفاوضات الفلسطينية - "الإسرائيلية".
- تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال شبكة واسعة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والخدماتية، التي استطاعت أن توظف ما تقدمه من خدمات في سبيل نشر الدعوة

---

[234] - أحمد منصور 2004: **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**. القاهرة: الدار العربية للعلوم- دار ابن حزم، صفحة 288.

الإسلامية، وأسس الحركة السياسية ومرتكزاتها، فبدأ المستفيدون بالتزايد والارتباط التدريجي بهذه المؤسسات، مما شكل حاضنة اجتماعية لمؤسسات الحركة، بوجود شرائح مجتمعية واسعة تستفيد من هذه الخدمات، في ظل تقلص الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير، بعد تراجع الدعم عنها من قبل دول الخليج، إثر تأييد المنظمة للعراق في حربه على الكويت.

- الانتشار الأفقي والتغلغل داخل المجتمع من خلال الجهاز الدعوي التابع للحركة، وهو ما يمكن تسميته التوسع الأفقي التدريجي، أي أن الحركة اعتمدت أسلوب المرحلية الممنهجة في نشر الدعوة الإسلامية بين الناس. حيث أحدثت الحركة اختراقاً كبيراً للمجتمع الفلسطيني، وظهر ذلك جلياً في حجم التأييد الذي تحظى به الحركة مقابل فصائل منظمة التحرير في انتخابات النقابات ومجالس الطلبة والغرف التجارية[235]. وهذا جعل معارضة الحركة أكثر جدية وقوة، كونها تظهر على طرفي نقيض مع فصائل (م.ت.ف) ولا تعارض المنظمة والسلطة من داخل بناها ومؤسساتها، بل إنها تعارض نهجاً ومشروعاً فكرياً، ذا شكل ومضمون متكاملين.
- معارضة الاتفاقيات الفلسطينية "الإسرائيلية". رأت حركة «حماس» في معارضتها للاتفاقيات الفلسطينية "الإسرائيلية"، تمايزاً فكرياً وسياسياً لها عن (م.ت.ف) والفصائل المنضوية تحت لوائها، ووجدت في المعارضة منفعة سياسية. فمعارضة العملية السلمية تفسح أمامها مجالاً رحباً لتثبيت شرعيتها ووجودها السياسي من جهة، وتوسيع قاعدتها

[235] - انظر في هذا الصدد، الدراسة التي أعدها محمود الزهار حول: **الحركة الإسلامية... حقائق وأرقام، بين الحقيقة والوهم**. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، 1993، ص ص 99-114. وتظهر هذه الدراسة التقدم الواضح للتيار الإسلامي في الانتخابات القطاعية المختلفة على التيار الوطني المدعوم من منظمة التحرير الفلسطينية.

الجماهيرية، ليس على أساس ديني فحسب؛ وإنما وفقاً لأجندة سياسية أيضاً"[236] وهو ما أرادت الحركة تحقيقه، من أجل خلخلة التوازنات الداخلية بينها وبين الفصائل الوطنية، كونها تتبنى معارضة ذات طابع وطني إسلامي، مما أكسبها المزيد من الثقة في معارضة اتفاق أوسلو، واستخدام العامل الديني كعامل مساعد وحاسم في بعض الأحيان في مهاجمة الاتفاق والتشكيك في شرعية القيادة الفلسطينية، حيث ظهرت «حماس» كمدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني، مقابل (عرفات) الذي يفرط ويتنازل عن "الثوابت الفلسطينية"، وهو ما يعني ضرب مصداقية المنظمة وقيادتها التاريخية، التي أيدت الاتفاق لحساب حركة «حماس».

بين متناقضين: "الأمن" و«حماس»

كان من المفروض أن تقضي الاتفاقات الأمنية والسياسية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الجانب "الإسرائيلي"، على حركة «حماس»، حيث تشترط معظم هذه الاتفاقات وفي جوانبها الأمنية، العمل على القضاء على حركة «حماس» وتفتيت بنيتها التحتية وضرب مؤسساتها. وقدم المجتمع الدولي كافة الدعم المالي واللوجستي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، مصر، الأردن ...إلخ) وأشرف العديد من الخبراء الأجانب على تدريب عناصر الأجهزة الأمنية من أجل القيام بهذا الهدف. لكن، حصل عكس ذلك، وبدلاً من القضاء على الحركة، نلاحظ زيادة في قوتها الشعبية، بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتعطل المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية" فيما بعد، حيث ساهمت مجموعة من العوامل في ذلك كان أهمها:

---

[236] - علي الجرباوي (وآخرون) 1994: **المعارضة الفلسطينية ... إلى أين؟** نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، صفحة30.

- **السياسات "الإسرائيلية" وتنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية- "الإسرائيلية":** تأثرت شعبية حركة «حماس» طردياً؛ بمدى تنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية "الإسرائيلية" طردياً، فتعثر المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية" ومماطلة الجانب "الإسرائيلي" في تنفيذ التزاماته تجاه الجانب الفلسطيني، أعطى حركة «حماس» دفعة قوية من المساندة الشعبية في مواجهة مؤيدي الاتفاق، حيث أثبتت الحركة صدق رؤيتها السياسية في كل مرة كانت تتعثر فيها المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني – و"الإسرائيلي"، وخصوصاً في ظل عدم حسم معظم القضايا الخلافية بين الجانبين (اللاجئين، الحدود، القدس، المستوطنات...إلخ) وترحيل هذه القضايا إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، واقتصار المباحثات بين الجانبين على قضايا ذات بعد أمني في أغلب الأحيان، لا تقدم إنجازات حقيقية على الأرض للمواطن الفلسطيني، فتأجيل هذه القضايا الحساسة، التي تمس مصير الشعب الفلسطيني ووجوده، برهنت على رؤية «حماس» للصراع العربي "الإسرائيلي". خصوصاً بعد تلكؤ الجانب "الإسرائيلي" عن تنفيذ التزاماته تجاه السلطة في أول اختبار له، حسب الجدولة الزمنية لاتفاق (أوسلو- 2). مما أعطى الحركة دفعة إضافية لمهاجمة الاتفاق، وإثبات عجزه عن تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني وآماله. خصوصاً في ظل تدهور ظروف المواطنين الفلسطينيين جراء المماطلة في تنفيذ الاتفاق، وزيادة الإجراءات "الإسرائيلية" بحقهم من إغلاقات واعتقالات وهدم بيوت، وزيادة الاستيطان وعدم الإفراج عن المعتقلين، ومصادرة الأراضي، وتقييد حركة الفلسطينيين، وإغلاق مدينة القدس أمام المواطنين... إلخ، فأصبح المواطن الفلسطيني يشعر بأن الهدف "الإسرائيلي" من هذا الاتفاق هو تأمين استمرار احتلاله للأراضي

الفلسطينية، بصورة مقبولة للعالم، وهذا أدى إلى تعزيز موقف المعارضة الفلسطينية أمام معسكر التأييد[237].

- **رفض الاتفاق وتوابعه:** ساهم إصرار حركة «حماس» وتأكيدها على رفض الاتفاق وتوابعه، بالاحتفاظ بما تتمتع به من مكانة واحترام بين الجماهير الفلسطينية، وظهر ذلك جلياً في سياسات الحركة الرامية إلى عدم الخلط بين الخطاب الأيديولوجي والممارسة السياسية، أو ما يعرف بـ "ازدواجية المبادئ والتصرفات"، مما وفر شبكة من الأمان السياسي لها، تحميها من انتقادات مؤيدي الاتفاق واتهامها بالانتهازية السياسية في حال وافقت على دخول اللعبة السياسية، فحافظت الحركة على انسجام مواقفها السياسية.
- **تشرذم معسكر أوسلو:** أدى تصاعد الخلافات داخل معسكر أوسلو، كلما زاد تعثر المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية"، إلى سهولة اختراق «حماس» لمعسكر التسوية، من أجل تعريتهم أمام الناس، وكشف أهدافهم وأبعادهم الآنية والمستقبلية. وخصوصاً بعد زيادة التناحرات والتفسخات الداخلية في حركة «فتح»، العمود الرئيس لمعسكر التسوية، مما أعطى دفعة قوية لحركة «حماس»، في مهاجمة الاتفاق.
- **سباق الزمن:** راهنت حركة «حماس» على عنصر الزمن في إفشال الاتفاق، كونها أدركت أن تنفيذه سيمر في مراحل شديدة التعقيد، تزداد سخونة كلما تم الاقتراب من مناقشة المواضيع الحساسة (القدس، اللاجئين، الحدود ...إلخ)، مما سيتمخض عن ذلك في نهاية المطاف، نتائج هزيلة لا تحقق الحد الأدنى من آمال الشعب الفلسطيني وطموحاته[238] خصوصاً بعد تشدد الجانب "الإسرائيلي" في تنفيذ الالتزامات، وهو ما

---

[237] - المصدر نفسه: صفحة 38.

[238] - المصدر نفسه: صفحة 47.

سيدفع الحركة إلى استخدام هذه النتائج الهزيلة في تحقيق اختراق جماهيري واسع بين صفوف الشعب الفلسطيني، كونها تطرح البديل لمشروع التسوية، وهو الاستمرار في نهج المقاومة.

- **تعرية ممارسات السلطة أمام الشعب الفلسطيني:** وإظهار مدى تغلغل الممارسات القمعية من قبل الأجهزة الأمنية ضد الشعب لفلسطيني، وانتشار الفساد والمحسوبية، وخنق الحريات العامة، والاعتقالات السياسية ... إلخ. كأدوات ضاغطة ومقايضة أحرجت السلطة في كثير من الأحيان، أمام الرأي العام الفلسطيني، حيث ظهرت السلطة في بعض المحطات كشرطي يحافظ على أمن "الإسرائيليين".
- **اشتراك «حماس» في الحياة السياسية (المحلية):** رأت حركة «حماس» في انتخابات مجالس الطلبة والنقابات المهنية والاتحادات العامة والمجالس المحلية والبلدية ...إلخ، فرصة مواتية لزحزحة القيادات التقليدية لمنظمة التحرير عن مواقع نفوذها، فدخول السلطة سهل على حركة «حماس» المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، في ظل محاولة السلطة إشراكها في العملية السياسية، فنافست القيادات التقليدية للمنظمة في العديد من المواقع المحسوبة كمعاقل لحركة «فتح» والمنظمة، على حد تعبير الشيخ حسن يوسف،[239] واستطاعت الحركة أن تتقدم في هذه المواقع، وهو ما أدى إلى زيادة احتكاك الحركة بالمواطن الفلسطيني، دون أن يكلفها ذلك أي تبعات سياسية، جراء المشاركة في مثل هذه المواقع، لكي تحقق هدفها بأسلمة المجتمع.
- **تصعيد العمليات العسكرية ضد أهداف "إسرائيلية":** لجأت حركة «حماس» وفي مسعاها لتقويض دعائم اتفاق أوسلو، إلى تصعيد عملياتها العسكرية ضد أهداف

[239] - جاء ذلك في تعقيب الشيخ حسن يوسف، الناطق الرسمي باسم (حماس) في الضفة الغربية، على نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية. (قناة الجزيرة، حصاد اليوم، 23 كانون الأول- ديسمبر 2004)

"إسرائيلية"، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى اكتساب المزيد من الشرعية السياسية من جهة، وإحراج السلطة إن هي أخذت على عاتقها كبح جماح الحركة، لتنفيذ التزاماتها الأمنية في الاتفاق من جهة ثانية، مما سيفقدها كثيراً من تأييد الشارع الفلسطيني واحترامه. وإن لم تتخذ إجراءات ضد المقاومة فستتعرض مصداقيتها أمام "إسرائيل" والعالم إلى نكسة قد تؤدي إلى تجميد عملية التسوية[240].

- **التعبئة العامة:** برهنت الحركة على قدرتها العالية على تعبئة الشارع الفلسطيني في منعطفات ومراحل مفصلية من القضية الفلسطينية، واستخدمت في ذلك العديد من الوسائل والأدوات التي زادت من شعبيتها ورصيدها بين الجماهير، ولعل أبرز ما برعت به الحركة هو القدرة العالية على تجنيد جيش من خطباء المساجد، القادرين على تجييش الناس وتعبئتهم ضد ممارسات السلطة والاحتلال "الإسرائيلي".

******

[240] - علي الجرباوي (وآخرون): المصدر السابق، صفحة 49.

انتفاضة الأقصى: مرحلة جديدة من العلاقات

وجدت حركة «حماس» في فشل مفاوضات كامب ديفيد، واندلاع انتفاضة الأقصى، مناسبة للهجوم على المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية"، ونهج عملية السلام، وطالبت بوقف المفاوضات والتنسيق الأمني الفلسطيني "الإسرائيلي"، وإطلاق سراح كوادر «حماس» من سجون السلطة الفلسطينية.[241] بينما اعتبر الرئيس الفلسطيني هذه الانتفاضة، مناسبة للخروج من المأزق الذي حشر به من خلال المفاوضات، فأرادها انتفاضة قصيرة الأمد، لاستخدامها كورقة ضاغطة في أي مفاوضات مستقبلية بين الجانبين الفلسطيني "الإسرائيلي". يحقق من خلالها ما فشل في تحقيقه من خلال المفاوضات. وتحسين مواقعه التفاوضية لإجبار "إسرائيل" والولايات المتحدة للجلوس إلى طاولة المفاوضات[242].

أدخلت انتفاضة الأقصى[243] (28 نيسان / أبريل 2000) النظام السياسي الفلسطيني، مرحلةً جديدة، بدأت ملامحها بالتشكل والظهور، بانخراط حركات المقاومة الفلسطينية في العمل العسكري، ضد القوات "الإسرائيلية"، فتميزت هذه المرحلة ببروز العمليات الاستشهادية، وما أثير حولها من جدل، داخلياً وخارجياً، بسبب التحديات الجغرافية والديمغرافية بين "فرقاء"

---

[241] - ممدوح نوفل 2002: **الانتفاضة: انفجار عملية السلام**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، صفحة 65.

[242] - إبراهيم أبراش. **المشروع الوطني الفلسطيني إلى أين؟ الشراكة والمشاركة السياسية.** صحيفة الحياة، 2004/10/21. ص18.

[243] - من أبرز الأسباب التي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، فشل مفاوضات كامب ديفيد في تموز / يوليو 2000م، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتوقف المفاوضات، وزيادة حدة الممارسات "الإسرائيلية" القمعية بحق الشعب الفلسطيني، وارتفاع نسبة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعود أحد الأسباب غير المباشرة، إلى انتصار المقاومة في جنوب لبنان، كمؤشر على قدرة المقاومة على تحقيق إنجازات حقيقية على الأرض، دون الجلوس على طاولة المفاوضات.

العمل الفلسطيني المقاوم. وما يرتبط بها من تحديد للرؤى والأهداف الاستراتيجية. وهو ما انعكس وبشكل واضح، فمن التجاذبات الداخلية، بين السلطة الفلسطينية، وحركة «حماس»، بعد استحداث منصب رئيس وزراء فلسطيني (2003) يتمتع بصلاحيات واسعة.

شهدت العلاقات بين السلطة والمقاومة توتراً واضحاً بعد استحداث هذا المنصب، وكلف محمود عباس[244] في نيسان 2003م، بتشكيل أول حكومة فلسطينية، ضمن هذه التوليفة الجديدة للنظام السياسي الفلسطيني، وتم تعيين وزيرٍ للأمن الداخلي إلى جانب وزير الداخلية، مما يوحي بالطابع الأمني لهذه الحكومة، في ظل الحديث عن "الإرهاب" وجمع السلاح وخارطة الطريق[245] وهو ما ألقى بظلاله على برنامج الحكومة، الذي تحدث عن ترتيب البيت الفلسطيني، في إطار وحدانية السلطة، وليس تعدد السلطات أو التعددية الأمنية، وفي هذا السياق تحدث البرنامج عمّا وصفه بفوضى السلاح، وأعلن – أبو مازن- أن الحكومة ستقوم بسحب السلاح "غير الشرعي" وستبقي على السلاح الشرعي، وهو سلاح السلطة فقط [246] ، وهو ما عاد وأكده –أبو مازن- في أول خطاب له بعد تشكيله الحكومة الفلسطينية في 2003/4/29م، أمام المجلس الوطني الفلسطيني، حيث أعلن أنه سيمضي قدماً في "إنهاء مظاهر فوضى السلاح"، وأنه لن يكون هناك وجود إلاّ للسلاح الشرعي، الذي سيستخدم لحفظ الأمن والنظام العام وتطبيق القانون،

---

[244] - تم استحداث منصب رئيس وزراء بضغط أمريكي لإضعاف "عرفات"، ولم يكن هو يرغب بذلك حتى لو أذعن في نهاية المطاف، وسعى "عرفات" بعد ذلك، إلى إفشال أبي مازن بطرق مختلفة، كما قال أبو مازن نفسه في خطابه أمام المجلس التشريعي غداة استقالته. "عرفات" كان يريد استمرار الوضع الراهن قبل تعيين أبي مازن، وربما أنه كان على استعداد للقيام بالمهام "الأمنية" مقابل إعادة الاعتبار له سياسياً، لكن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كانتا قد قطعتا شوطاً لا رجعة فيه على ما يظهر في موقفهما من تهميشه سياسياً (تعليق د. جورج جقمان، على المسودة الأولى للرسالة).

[245] - عزيز كايد 2003: **خارطة حكومة أول رئاسة وزراء فلسطينية**. رام الله: مركز البراق للبحوث والثقافة، صفحة 20.

[246] - المصدر نفسه: صفحة 23.

ولن يكون هناك وجود لمراكز قرار غير مركز القرار الشرعي، وهذا ما أكدته كذلك مجموعة من وزراء حكومته؛ بأنهم سيمنعون "كافة أشكال العنف" والتعهد بسحب الأسلحة الموجودة في يد الفصائل[247].

شهدت الفترة التي تلت تشكيل أبي مازن لحكومته مجموعة من اللقاءات الأمنية بين الجانب الفلسطيني و"الإسرائيلي"، تمركزت حول تولي السلطة الفلسطينية الجانب الأمني في قطاع غزة، ومنع إطلاق الصواريخ محلية الصنع على المناطق "الإسرائيلية". شعرت حركة «حماس» بأنها المستهدف من هذه الخطوة، وخصوصاً في ظل التناغم "الإسرائيلي" الأمريكي بضرورة القضاء عليها.[248] كحركة مقاومة، تؤمن بالكفاح المسلح كخيار استراتيجي لتحقيق أهدافها.

أثر هذا الجدل –السلطة والمقاومة- فيما بعد على بروز الحركة ضمن معطيات ومؤثرات جديدة في الفعل السياسي، داخل تركيبة النظام السياسي الفلسطيني، وإحداثها تغييرات بنيوية ووظيفية، على شكل النظام، دون المساس بجوهره وفواعله الرئيسة، مما عمل على إعادة إنتاج النظام السياسي الفلسطيني، بعد الانتخابات الأخيرة (2006/1/25) وفوز حركة «حماس» بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي[249]، وتشكيلها الحكومة العاشرة، فأصبحت في قلب النظام، بعد

---

[247] - محمد عبدان 2003: **تطورات العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. دراسات شرق أوسطية**، 24، صفحة 101.

[248] - المصدر نفسه: صفحة 102.

[249] - يرى العديد من الكتاب والمحللين السياسيين أن توجه (حماس) للانتخابات سيقودها إلى التحول إلى حزب سياسي، يعتمد في كفاحه ونشاطه على العمل السياسي الجماهيري، ولن يعود بالإمكان مشاهدة (حماس) مجرد حركة مقاومة مسلحة، بل ستعمل على المحافظة على إنجازاتها الانتخابية، وستعود تدريجياً إلى طريق حركة الإخوان المسلمين، التي اعتمدت وسائل الكفاح الهادئ وطويل النفس. حيث ترى الحركة أن وفاة ياسر عرفات =

أن كانت معارضة له ولنهجه. مما أحدث تحولاً دراماتيكياً في بنية النظام وخطابه وطبيعته، فتم إعادة إنتاج خطاب "الحوار الوطني والشراكة السياسية" كفاعل مؤثر في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وخصوصاً مع السلطة الفلسطينية وعمودها الفقري حركة «فتح».

يستند هذا الخطاب إلى مرتكزات أساسية، تبلورت بفعل انتفاضة الأقصى، ووفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وغيابه عن ساحة الفعل السياسي الفلسطيني، وما يعنيه ذلك من غياب للشرعية التاريخية، التي كان يتمتع بها، في الهيمنة المفرطة على النظام السياسي الفلسطيني. فتم اعتماد آليات جديدة معيارها الأساسي الانتخابات كأساس للشرعية السياسية، بعد أن انتهى زمن الشرعية التاريخية[250]. وما يعنيه ذلك من انخراط فواعل أساسية في المجتمع الفلسطيني في هذه الانتخابات، وخصوصاً حركات المقاومة[251]، التي تقف أمام استحقاقات العملية السياسية، والمسؤولية الشرعية عن المواطنين الذين سيصوتون لها. فتصبح الخيارات أمامها –«حماس»- محدودة، وخصوصاً إذا فازت في الانتخابات وشكلت الحكومة، وفي هذا السياق نلاحظ أن حركة «حماس» قد بدأت في الاقتراب التدريجي من جوهر برنامج منظمة التحرير، القاضي بإقامة

= فتحت المجال أمامها للحديث عن المشاركة في الانتخابات، وفتح صفحة جديدة من الحوار مع السلطة الفلسطينية. انظر: أشرف العجرمي 2005: **حماس والانتخابات**. مجلة تسامح، 8، صفحة 47. وانظر كذلك: أشرف العجرمي (تحرير) **تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية**. ندوة سياسية عقدت في غزة: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 61/60، خريف 2004/ شتاء 2005م، ص 78.

[250] - جورج جقمان 2005 : **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية المستقبلية**. في: وسام رفيدي (تحرير) **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق الممكنة**. وقائع المؤتمر السنوي من 4-6 شباط 2005، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ومؤسسة "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، صفحة 125-127.

[251] - اعتمد معظم المرشحين في الانتخابات التشريعية الثانية على ماضيهم النضالي في الدعاية الانتخابية، وكان في مقدمة أبرز ثلاث قوائم انتخابية، (قائمة حركة «فتح»، والإصلاح والتغيير، وقائمة الجبهة الشعبية) أسرى ومناضلين ومطاردين، من أمثال، مروان البرغوثي، أبو علي يطا، أحمد سعدات، إسماعيل هنية، محمد أبو طير.

دولة فلسطينية على أراضي عام (1967)، من خلال طرحها لتهدئة طويلة الأمد، تمتد لفترة طويلة، مثلما أعلن رئيس مكتبها السياسي، السيد خالد مشعل. مع فارق جوهري، وهو عدم إسقاط حقها في مقاومة الاحتلال، وإبقاء هذا الخيار مشرعاً، مستندة في ذلك إلى الشرائع والمواثيق الدولية، التي كفلت لها هذا الحق.

فالنظام السياسي لا يملك رؤية إستراتيجية واضحة ومعروفة ضمن هذه المعطيات، وتسوده الفوضى، وأحيانا العفوية، ما يجعله عرضة للتذبذب صعوداً وهبوطاً من الناحية السياسية، وعرضه للتجاذبات الداخلية والخارجية[252] بسبب افتقاده لتحديد هدف سياسي مباشر تجمع عليه كافة أطياف المجتمع الفلسطيني، وتعداد مراكز صنع القرار داخله، والضبابية في تحديد مساره والتحكم به.

ساعد في ضياع تحديد مسار هذه البوصلة، غموض المشروع الوطني، فهل هو متمثل في تحرير كامل فلسطين؟ أم تحرير الأراضي المحتلة عام 1967م. وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة. ما هي أدواتنا للوصول إلى هذا الهدف؟ هل المشروع الوطني تتفق عليه «فتح» "السلطة" و«فتح» كتائب شهداء الأقصى، بماذا نفسر تنفيذ الجناح العسكري لـ«فتح» عملية فدائية داخل الخط الأخضر، وجناحها السياسي يدين العملية؟ أين حركة «حماس» من ذلك؟ ما هو تصورها للمشروع الوطني؟ أليس من الحكمة الاتفاق على مشروع وطني قابل للحياة، والعيش ضمن مفردات القانون الدولي و"الشرعية الدولية" يتم تحديده دون غموض والتباس، من أجل توجيه بوصلة النضال الفلسطيني نحو هذا الهدف.

*****

[252] - طلال عوكل. **النظام السياسي الفلسطيني: إلى أين؟** صحيفة الأيام، 2003/11/10، ص22.

الفصل الرابع

ثنائية الدولة والمقاومة ... «حماس» وحزب الله

المقاومة والدولة

شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من هذا القرن، مرحلة جديدة في علاقات حركات الإسلام السياسي، مع الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية، إذ تراجعت التيارات الجهادية[253]، أمام الضربات المتتالية من قبل الأنظمة الحاكمة، ومراجعاتها الذاتية لأفكارها ومبادئها، ما أفسح المجال أمام بعض الأحزاب والحركات السياسية للمشاركة في الحياة السياسية، من خلال القنوات والمسارات السلمية، مثل: تشكيل الأحزاب السياسية، وممارسة العمل البرلماني، والانخراط في الأنشطة الاجتماعية والتربوية والصحية، ونشر الدعوة الإسلامية. وانتهاج المبدأ الإصلاحي التدريجي في علاقاتها مع الأنظمة الحاكمة، مثل حزب الله، وحركة «حماس»[254]، حيث فضلت هاتان الحركتان تبني منهج "المصالحة" مع الأنظمة الحاكمة، والمشاركة السياسية، مع وجود مجموعة من المحظورات الشرعية في عملها وتبني مواقفها، فنلاحظ مثلاً تحفظ حركة «حماس» على دخول انتخابات المجلس التشريعي عام (1996م)، بينما تغيرت هذه المعادلة بعد عشر سنوات، عندما دخلت الحركة انتخابات عام (2006م)، وفازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. وكذلك الأمر بالنسبة لحزب الله، حيث كان يرفض النظام السياسي اللبناني، قبل توقيع اتفاق الطائف. لكن، بعد توقيع الاتفاق، آثر الدخول إلى مؤسسات الدولة اللبنانية والعيش ضمنها.

---

[253] - مثل: تنظيم الجهاد في مصر، والجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، وتنظيم القاعدة، حيث تبنت هذه التنظيمات الكفاح المسلح ضد حكوماتها لتقويض أركان حكمها. ويلاحظ أن هذه الجماعات ظهرت بعد انسداد أفق المشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وغياب الحريات العامة، بالإضافة إلى الاستعمار الغربي.

[254] - حسنين توفيق إبراهيم 2005: **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 247-248.

إذاً، يمكننا القول، إن علاقات الأنظمة الحاكمة، في كل من لبنان وفلسطين تميزت بميلها نحو استيعاب الحركات الإسلامية بدل مواجهتها، بسبب ضعف "الدولة" في بعض الأحيان، وقوة "الخصم" الذي تقف أمامه، في أحيانٍ أخرى. فالأنظمة السياسية في كل من فلسطين ولبنان تدرك مدى خطورة مواجهة التيارات الإسلامية العقائدية التي تستمد شعبيتها من الدين، ومن التأييد الجماهيري الواسع لها، كحركات سياسية دينية، ذات بعد وطني، ومناهضة للاستعمار الغربي.

وفي هذا السياق، يأتي قبول هذه الحركات –«حماس» وحزب الله- الضمني للنظام السياسي الموجود، والعمل في إطار الوضع السياسي القائم، من خلال عدم انتهاج العنف كآلية للتعامل مع السلطة الحاكمة. فهي لا تطرح نفسها كبديل للدولة، ولا منافسٍ لها؛ بل تعتبر نفسها مكملاً ومتمماً لعمل الدولة، فهي موجودة في أماكن ضعف الدولة، تكمل ما تعجز الدولة القيام به. ويعبر عن هذا التوجه، ما صرّح به السيد حسن نصر الله؛ بأن الحزب سيهدم المدرسة والمستشفى والملعب الرياضي، الذي أقامه الحزب، إذا بنت الدولة بديلاً له، وأن الحزب سيتخلى عن مقاومته، عندما تمتلك الدولة المقدرة على الدفاع عن لبنان، وتحفظ سيادة واستقلال البلاد[255]. أي أنه إذا أصبحت الدولة قادرة على الدفاع عن الوطن، وذات قدرة عالية في اختراق المجتمع، عندها يصبح لا حاجة للمقاومة، بشكلها العسكري، ويلجأ الحزب إلى العمل السياسي، من هنا يمكن تفسير ظهور بعض الحركات والأحزاب "الثائرة" على الدولة الضعيفة في أطرافها، حيث تحاول هذه الحركات سد النقص الذي تسببه الدولة. والأمثلة كثيرة على ذلك (فلسطين، وجنوب لبنان، وأفغانستان، والسودان، والصومال...إلخ).

[255] - حسن نصرالله: مقابلة تلفزيونية على قناة الجديدة (New TV)، 2006/8/27م.

ويساعد في انتشار هذه الظاهرة، ضعف هياكل الدولة وبناها في إيجاد اختراق حقيقي للمجتمع، وتوزيع عادل للثروات، ومن بيروقراطية قاتلة تعقد أزمة الدولة، لذا، لن تنتهي أزمة الدولة اللبنانية والنظام السياسي الفلسطيني باندماج حركة «حماس» وحزب الله فيهما؛ لأن الأزمة موجودة في مؤسساتهما قبل دخول –«حماس» وحزب الله- إلى هذين النظامين. فحزب الله و«حماس» هما نتاج لفشل الدولة، وليسا سبباً لهذا الفشل.

لذا، مارست حركتا «حماس» وحزب الله العمل السياسي، ضمن إطار "الدولة"، وخاضتا العملية الانتخابية، سواء على صعيد البرلمانات، والنقابات، ومجالس الطلبة...إلخ، حيث تعتقد أن توجهها هذا سيحمي خيار المقاومة، ويحافظ عليه، ويكسبه الشرعية السياسية القانونية، من خلال الدولة ومؤسساتها. فوجود المقاومة «حماس» وحزب الله في البرلمان، سيمنع إصدار القرارات والقوانين التي تسير عكس تيار المقاومة. وتضبط وتيرة المقاومة لارتباطاتها الرسمية، ومسؤولياتها أمام ناخبيها والدولة.

فالمقاومة لم تسعَ إلى السيطرة على مؤسسات الدولة من خلال القوة، رغم مقدرتها الفعلية على هذا الأمر، فإنها لم تقدم عليه، ولم تتقدم أية خطوة يمكن أن تفسر بأنها تهدف إلى السيطرة على مؤسسات الدولة، أو أنها سلطة موازية لسلطة الدولة، فسلطة الدولة تتحقق من خلال اقترانها بالسيادة، إذ بدون توفر سيادة كاملة على الأرض، لا يمكن الحديث عن سلطة حقيقية، وهي كذلك لا تستطيع مواجهة تيارات المقاومة بحجة وحدانية السلطة؛ لأنها في ذلك تطرح نفسها بديلاً عن المقاومة[256] دون ثمن، مما يجعل معادلة وحدانية السلطة معادلة مقلوبة.

[256] - من المعروف أن الجيش التقليدي في كل الدول العربية، أضعف من أن يواجه الجيش "الإسرائيلي" في حرب تقليدية. وبالتالي تبقى الدول العربية كافة، ولبنان كدولة "يحميها جيشها" عرضة للنفوذ "الإسرائيلي".=

وخصوصاً عند اقترانها بمصطلح السلاح الشرعي "وغير الشرعي"، حيث إن المقصود بالسلاح غير الشرعي، هو أي سلاح خارج الإطار القانوني للدولة، فيصبح بذلك سلاح المقاومة، سلاحاً غير شرعي، ولكن، ماذا نقول في سلاح المستوطنين؟! أليس من الأولى أن يحمي المواطن الفلسطيني نفسه في ظل عجز "الدولة" عن حمايته.

ما أريد أن أقوله هنا، أن الدولة المركزية "القوية"، التي تستطيع أن تحمي نفسها، وتحافظ على سيادتها واستقلالها، ليس من السهولة أن تنشأ فيها مقاومة، فمصر لم تنشأ فيها حركات مقاومة طوال فترة الاحتلال "الإسرائيلي" لسيناء. بسبب وجود جيش يدافع عن الأراضي المصرية، وسوريا "الدولة القوية" لم تنشأ فيها حركات مقاومة مسلحة، رغم احتلال "إسرائيل" لهضبة الجولان، فخلاصة القول إنّه لا يمكن أن تنشأ مقاومة في ظل وجود دولة قوية، فالمقاومة تنشأ في ظل ضعف الدولة.

وفي السياق ذاته، سأتطرق إلى مقولة ماكس فيبر، التي تعطي الدولة ككيانية، حق استخدام القوة المشرعة قانوناً. بداية، لا بد من التوضيح، أن (فيبر) كان قد كتب هذه المقولة، في نهاية القرن التاسع عشر، من خلال دراسته لعلم الاجتماع الأوروبي، فجاءت نظريته بعد المخاض العسير الذي شهدته أوروبا بعد الثورة الصناعية والحروب الدينية الطاحنة، التي تلت

=والحرب الأخيرة في لبنان أثبتت وجود قوة ردع بأساليب حرب قديمة جديدة: حرب العصابات المحسنة والمطورة، أو ما يسمى "الجيل الرابع من الحرب". إذاً المشكلة هي ضعف الدولة (العربية دون استثناء) أمام "إسرائيل" عسكرياً، ووجود نموذج جديد كما تبدى في الحرب الأخيرة، لتوفير قوة ردع (أي ليس قوة هجومية) وقوة مقاومة فعالة في حالة الاحتلال (العراق، فلسطين، لبنان) هذه إحدى أسباب خشية الدول العربية من "نموذج حزب الله"؛ لأنه يطلب تغييراً كبيراً في بنية الدولة، إضافة إلى تحفيز الجمهور للمقاومة بشكل عام. (تعقيب د. جورج جقمان، على المسودة الأولى من الرسالة).

الانشقاق البروتستانتي، والثورات الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية، وحروب الوحدة المريرة التي خاضتها الدول الأوروبية لتوحيد أقاليمها ومقاطعاتها (إيطاليا، فرنسا، ألمانيا) والتخلخلات الاجتماعية داخل طبقات المجتمع الواحد، وغياب الأمن والسلم الداخلي. وبداية تشكل الدولة القومية الحديثة، كأساس للتعايش السلمي داخل المجتمعات الأوروبية. من خلال تحقيقها للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذه الفترة، كان الاستعمار الغربي، يسير في خطوط متوازية لاستغلال واستثمار خيرات الشعوب واستثمارها في العديد من بقاع العالم، حتى قيل في الإمبراطورية البريطانية، إنها لا تغيب عنها الشمس، وفي الجزائر عمل الاحتلال الفرنسي على تحطيم القيم الإنسانية، من خلال استخدامه المستوطنين البيض وتسليحهم بأحدث الأسلحة للوقوف في وجه الشعب الجزائري. وتجربة جنوب أفريقيا تمثل نموذجاً صارخا، لممارسات (الرجل الأبيض) ضد السود، السكان الأصليين في جنوب أفريقيا. وفي الولايات المتحدة الأمريكية لعبت المليشيات المسلحة دوراً محوريا في الصراع مع القوات البريطانية، واليوم يعد الشعب الأمريكي من أكثر الشعوب امتلاكاً للسلاح الشخصي.

من هنا تنبع مجموعة من التساؤلات المرتبطة بهذا الحق "للدولة" في احتكار استخدام "العنف" المشرع قانوناً، فلماذا إذاً يتم السكوت عن جيش البشماركا الكردي في شمال العراق، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تنشئ الجيش العراقي الجديد، فأين حرصها على عدم وجود ازدواجية للسلطة في الدولة العراقية الحديثة؟ ولماذا سكت المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية عن جيش لبنان الجنوبي، لمدة تقرب من العشرين عاماً؟ مع أنه كان "يتمرد" ويتحدى الدولة اللبنانية. ولماذا تدعم الولايات المتحدة الأمريكية حركات التمرد في العديد من بقع

التوتر في العالم (أمراء الحرب في الصومال، جيش تحرير السودان ...إلخ)، مع علمها المسبق، بأن هذه الحركات "تتمرد" على حكوماتها "الشرعية" . إذن فمقولة (فيبر) كما يبدو من السياقات المختلفة، التي تم الحديث عنها، هي مقولة وظيفية استخداميه، أي تستخدم من أجل تبرير مواقف سياسية مسبقة، أو بهدف الضغط على حركات المقاومة، من أجل تقديم تنازلات مجانية، فهذه المقولة، هي: كلمة حق يراد بها باطل. وعلى هذا الأساس يتداعى العديد من المثقفين اليوم إلى استخدام هذه المقولة، للتدليل على خطأ خط المقاومة في لبنان وفلسطين، وبأن المقاومة تتحدى الدولة في عنصر قوتها، وتنافس الدولة على هذا العنصر، من هنا كان حرياً بنا توضيح السياقات التاريخية التي ارتبطت بهذا المصطلح.

******

بين تجربتين

تختلف خصوصيات حزب الله في داخل لبنان، عن خصوصية حركة «حماس»، وليس من الصحيح أن نسري التجارب على بعضها بعضاً بطريقة عشوائية، فلا يمكن استنساخ أي تجربتين، (ظروف، أزمنة، مناطق) حتى لو كانتا متشابهتين، بسبب اختلاف التركيبة السوسيولوجية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات والشعوب، إلى أنه يمكن أن نجد العديد من التقاطعات والخبرات التي يمكن الاستفادة منها ونقلها، فقديماً استفاد حزب الله من تجربة الثورة الفلسطينية في لبنان، واليوم استفادت الفصائل الفلسطينية من تجربة الحزب في هزيمة الاحتلال "الإسرائيلي".

إذا، قد تلتقي التجربتان في بعض المفاصل التاريخية، فالعدو واحد، والدعم الدولي -المالي والسياسي- للعدو واحد، في مقابل استعداد الشباب للجهاد، وقناعة الشعبين الفلسطيني واللبناني بالالتفاف حول المقاومة، ويأس المفاوضين من إمكانية تحقيق تقدم في مسار التسوية. لكن يبقى الواقع الفلسطيني هو الأصعب؛ لأن الأرض الفلسطينية هي مركز الاحتلال الرئيس، وإنجازات المقاومة فيها، ستنعكس على المنطقة بأسرها، كمحطة استراتيجية في التغيير الشامل[257]. فقد كانت المقاومة اللبنانية –حزب الله- تضرب قدمي "إسرائيل"، بينما المطلوب من المقاومة الفلسطينية أن تضرب قلبها وعقلها، أي عمقها وأساس وجودها، حيث يتميز الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، بأنه "صراع وجود لا صراع حدود". فالمعادلة في جنوب لبنان مع الاحتلال تتلخص بالآتي: مقاومة عالية، وتمسك "إسرائيلي" منخفض. بينما في فلسطين تمسك

[257] - نعيم قاسم: حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل، المصدر السابق، صفحة 261.

"إسرائيلي" عالٍ، (بسبب الاعتبارات التاريخية) ومقاومة أقل حدة من المقاومة اللبنانية[258]. فالتجربة اللبنانية تختلف عن التجربة الفلسطينية في مجموعة من القضايا والمفاصل الرئيسة أهمها:

أولاً: تنظر "إسرائيل" إلى وجودها في الأراضي اللبنانية على أنه وجود سياسي، يهدف إلى تحقيق هدف معين، وهو الحفاظ على أمن شمال "إسرائيل"، وفرض تسوية سياسية على لبنان وسوريا تخرجهما من دائرة الصراع، مثلما حصل مع مصر بعد معاهدة كامب ديفيد، بينما تدعي أن وجودها على الأراضي الفلسطيني هو وجود تاريخي «أرض الميعاد»، ولها الأحقية في هذه الأرض، وليس من السهولة أن تتخلى عنها بسبب البعد الأيديولوجي الذي صبغ صراعها مع الفلسطينيين (الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود).

ثانياً: لا يوجد استيطان مباشر في الأراضي اللبنانية، ولا متطرفون يدافعون عن هذه المستوطنات، ويشكلون جماعات ضغط لتوسيعها وتمويلها، بينما يوجد أكثر من (260)[259] ألف مستوطن يعيشون في الأراضي الفلسطينية.

ثالثاً: الجنوب اللبناني هو مشروع اقتصادي خاسر بالنسبة لـ "إسرائيل"، بينما تعد الأراضي الفلسطينية سوقاً استهلاكية للبضائع والمنتجات "الإسرائيلية"، ليس من السهولة الاستغناء عنها.

---

[258] - لا أعتقد أن ضعف المقاومة في فلسطين هو ضعف بنيوي، بل إن هذا الضعف يرتبط مباشرة بمجموعة من العوامل والظروف، المرتبطة بالصراع العربي "الإسرائيلي" وأهمها الاحتلال "الإسرائيلي" المباشر، والضربات المتتالية من قبل الاحتلال لحركات المقاومة، واغتيال إسرائيل أبرز قادة المقاومة الفلسطينية (الشيخ أحمد ياسين، د. عبد العزيز الرنتيسي، أبو علي مصطفى...إلخ) أو اعتقال بعضهم الآخر (الشيخ حسن يوسف، مروان البرغوثي، أحمد سعدات...إلخ) وإغلاق الحدود أمام الفلسطينيين، وعدم وجود أي عمق عربي أو إسلامي داعم عسكرياً وبشكل مباشر للفلسطينيين.

[259] - وزارة الداخلية "الإسرائيلية"، تقرير منشور على موقع عرب 48. www.arabs48.com

رابعاً: تشكل المصادر المائية سبباً مهماً في تمسك "إسرائيل" بالأراضي الفلسطينية، حيث المياه الجوفية الموجودة وبكميات كبيرة فوق آبار ارتوازية تمتد من شمال فلسطين إلى جنوبها، بينما لا يشكل الجنوب اللبناني الأهمية الإستراتيجية نفسها لاحتياطي المياه الجوفية بالنسبة لـ"إسرائيل".

خامساً: إجماع المجتمع "الإسرائيلي" على الانسحاب من جنوب لبنان، بعد الخسائر البشرية العالية التي تكبدها الجيش "الإسرائيلي" في الجنوب، بينما لا نجد الانقسام ننفسه بالنسبة للانسحاب من الأراضي الفلسطينية، بل على العكس من ذلك يوجد شبه إجماع "إسرائيلي" على عدم الانسحاب من الأراضي الفلسطينية، دون تحقيق حل سياسي مع الفلسطينيين.

أما تجربة حزب الله، فتتميز عن تجربة حركة «حماس» بالآتي:

أولاً: الانطلاقة، بدأ حزب الله كتنظيم عسكري سري، ثم انتقل للعمل السياسي بعد ثلاث سنوات من انطلاق عمله العسكري ضد القوات "الإسرائيلية"، بينما نلاحظ أن حركة «حماس» انبثقت عن حركة دعوية –حركة الإخوان المسلمين- أي أن الوجود السياسي لحركة «حماس» سابق لوجودها العسكري.

ثانياً: الجانب التربوي، يركز حزب الله على البناء العقائدي والتربية الدينية والأخلاقية، لأفراده وعناصره، بينما نلاحظ، تراجع هذا النهج عند حركة «حماس» والتركيز على التربية السياسية بدلاً منه، مع أن التربية الإيمانية كانت الأساس في التربية الإخوانية. وفي هذا السياق، يقر معظم المتتبعين لتطور القيادة السياسية عند حركة «حماس»، بتميز قادتها الذين تربوا في مدارس الإخوان.

ثالثاً: التنظيم الداخلي المحكم، يحرص حزب الله على السرية الكاملة في عمله العسكري، ويتخذ إجراءات أمنية شديدة التعقيد، وينتقي أفراده وعناصره بناءً على دراسات أمنية واجتماعية، ولا يقبل ضمن صفوفه أي شخص لا يستوفي المتطلبات والشروط التي يضعها الحزب، وهو ما أدى

إلى صعوبة اختراق الحزب من قبل عملاء "إسرائيل". بينما تعاني حركة «حماس» كغيرها من الحركات الفلسطينية من الاختراقات الأمنية للمخابرات "الإسرائيلية" لبناها التنظيمية، مما سهل الاغتيالات والاعتقالات التي تنفذها القوات "الإسرائيلية" ضد قادتها ورموزها وكوادرها.

رابعاً: **التواصل والتجانس،** لعب التجانس المذهبي دوراً محورياً في نجاح حزب الله، وزيادة درجة التفاهم والتنسيق بين أفراده وعناصره، كعملية مؤسسة، كون معظم أفراده من الطائفة الشيعية، ومن الجنوب اللبناني بالتحديد. بينما تعاني حركة «حماس» من وجود "تمايزات" مناطقية بين أفرادها وعناصرها، بسبب تقطيع أوصال الوطن، والفصل ما بين الضفة وغزة، والأراضي الفلسطينية والخارج، مما يجعل عملية التواصل بين أفرادها وقياداتها أقل، ويضعف عملية مأسسة الحركة.

خامساً: وضوح الرؤية والأهداف، حدد حزب الله أهدافه بتحرير الأراضي اللبنانية، حسب مواثيق الأمم المتحدة، بينما لا تزال حركة «حماس» تعاني من "ازدواجية الخطاب" –لا أعتقد بوجود أزمة فكرية لدى الحركة في هذا الجانب- بشأن تحرير فلسطين، فالهدف الاستراتيجي واضح في ميثاق الحركة، وهو تحرير كامل فلسطين، -من البحر إلى النهر- لكن اختلط الاستراتيجي، بالخطط المرحلية لدى كثير من كوادر وقيادات الحركة، فأصبحت الحركة تتحدث عن تحرير مرحلي، أراضي عام 1967م، مع هدنة طويلة الأمد. وإذ لا تعني الهدنة التنازل عن الأراضي الفلسطينية، إلا أنها تعني خلط الاستراتيجي بالمرحلي، وهو ما يربك الأوراق والخطط في كثير من الأحيان.

سادساً: تأسيس الإعلام المقاوم، برع حزب الله في الحرب النفسية التي خاضها ضد القوات "الإسرائيلية"، من خلال شبكة واسعة من القنوات الإعلامية، التي استطاع الحزب أن يسخرها كجنود في حربه مع العدو "الإسرائيلي"، بينما لم تصل حركة «حماس» إلى المستوى نفسه، من القدرة في التأثير على العدو "الإسرائيلي" من خلال الحرب الإعلامية.

سابعاً: التعايش السلمي مع مؤسسات الدولة، استطاع حزب الله أن يتعايش، ولفترة طويلة مع مؤسسات الدولة اللبنانية، وأن يتقبل هذه المؤسسات ضمن التوليفة الطائفية التي ترسم ملامح خريطة الحياة السياسية اللبنانية، فالحزب له تجربة طويلة في التعايش مع الدولة اللبنانية، تمتد حوالي خمسة عشر عاماً، وذلك منذ توقيع اتفاق الطائف والدخول في الحياة البرلمانية عام 1992م، بينما تجربة حركة «حماس» في التعايش مع مؤسسات "الدولة" السياسية، قصيرة نسبياً، لا تتعدى السنة، تاريخ دخول الحركة لانتخابات المجلس التشريعي (2006).

هذه هي أهم العناصر التي ميزت حزب الله عن حركة «حماس»، أما نقاط التشابه والالتقاء فيمكن تلخيصها بما يأتي:

أولاً: وجود نقاط ارتكاز وانطلاق داخلية للمقاومة، متمثلة في حاضنة شعبية تمدّهما بالمال والمقاتلين، وتستمدان قوتهما وصمودهما منها.

ثانياً: تبلور فكرة الاستشهاد والتضحية عند عناصرهما، والاستبسال في المعارك حتى النفس الأخير.

ثالثاً: بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية...إلخ، التي يستفيد منها آلاف المواطنين.

رابعاً: التسامح وتقبل الآخر، وخصوصاً المسيحيين، إذ لم يسجل خوض الحركتين، أي نزاعات داخلية مع أطراف مسيحية، وتجنبت الحركتان الاحتكاك المباشر مع المسيحيين وإثارتهم واستفزازهم.

خامساً: تجنب الحركتين خوض صراعات إقليمية، أو أي نشاط عسكري خارج أماكن وجودهما ونفوذهما (فلسطين ولبنان). ولم تخض أي منهما حرباً أو صراعاً عسكرياً مع أي طرف عربي.

ورغم كل هذه النقاط من التشابه والاختلاف، فإنني أعتقد أنه لا يوجد تحالف ميداني وسياسي رسمي بين حزب الله وحركة «حماس»، بل إن هناك حركة تضامن ودعم معنوي وسياسي من حزب الله، ليس فقط لحركة «حماس»، بل للانتفاضة والمقاومة الفلسطينية، وإنه من غير المحتمل قيام تحالفات استراتيجية ودائمة في الأراضي الفلسطينية، بين حزب الله وحركة «حماس» في الوقت المنظور، بسبب الأجندة السياسية المختلفة للطرفين، فحزب الله له وضعه المعروف والمحدد وهو جزء رئيس من الوضع السياسي اللبناني، ومن النظام القائم في لبنان[260]، أما حركة «حماس»، فهي جزء من المقاومة ضد الاحتلال "الإسرائيلي" داخل الأراضي الفلسطينية، ودخول حزب الله في تحالف مباشر مع حركة «حماس» في الداخل الفلسطيني سيكون له تبعات إقليمية ودولية، تحمل الحزب مسؤولية التدهور وعدم الاستقرار في المنطقة. ويرى بعض المحللين السياسيين أن تفكيك حزب الله يؤدي في النهاية إلى تفكيك المقاومة الفلسطينية وحركة «حماس»؛ لأن الحركتين موجودتان في دينامية وعضوية واحدة، وفي سبيل كسر المقاومة في فلسطين يجب كسر المقاومة في لبنان[261].

*****

[260] - طلال عوكل 2004: **حماس بعد الشيخ ياسين والرنتيسي في ضوء توقعات الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة**. مقابلات أجريت مع: زياد أبو عمرو، صخر بسيسو، سعيد صيام، في مجلة الدراسات الفلسطينية 58، صفحة 13.

[261] - فريد الخازن (وآخرون) 2005: **لبنان بعد الزلزال.. إلى أين؟ التطورات المتسارعة وأبعادها**، مجلة الدراسات الفلسطينية، 62، صفحة15.

النتائج

في نهاية هذه الدراسة، لا بد من التأكيد على مجموعة من القضايا والاستنتاجات التي استطعت أن أتوصل لها، وهي بالخطوط العامة على النحو الآتي:

أولاً: المقاومة هي جزء أساسي من النسيج المجتمعي للشعوب، وغير مرتبطة بشخص، ولا بحزب ولا بحركة سياسية، وإنما هي مرتبطة بقضية ولا تنتهي عندما تنتهي هذه القضية، بل تتحول إلى شكل آخر عبر مؤسساتها التي أنشأتها طوال فترة نضالها، فحركة «حماس» وحزب الله، استطاعتا أن تنشئا آلاف المؤسسات التي تقدم خدماتها لمئات الآلاف من المواطنين، الذين ارتبط مصيرهم ووجودهم في هذه المؤسسات، فأصبحت عوناً لهم، وأصبحوا عونا لها.

ثانياً: إن المقاومة تستطيع أن تكتسب الشرعية السياسية، إذا دخلت وشاركت في مؤسسات الدولة، (البرلمان، الحكومة، البلديات... إلخ).

ثالثاً: تستطيع الحركات والأحزاب ممارسة المقاومة (مقاومة مؤسساتية) –باستثناء المقاومة المسلحة- من خلال وجودها داخل مؤسسات الدولة، وأن تعبر عن رؤاها ومواقفها، وأن تساهم في سن القوانين، وإصدار القرارات التي تساند وتدعم توجهاتها.

أما بخصوص تقييم تجربة حزب الله وحركة «حماس»، فيجب التأكيد بداية، أن التجربة اللبنانية تختلف عن التجربة الفلسطينية، بأنه يوجد في الأولى دولة مستقلة وذات "سيادة"، بينما في فلسطين، هناك سلطة فلسطينية، في وضع ملتبس، تمر في مرحلة تكوين الدولة وبنائها، وتخضع لاحتلال "إسرائيلي" مباشر، يتحكم في جوها وبرها وبحرها، "سلطة" أقيمت في ظل ظروف استثنائية، داخلياً، وإقليمياً، ودولياً، مما يدفع هذا الاحتلال إلى التحكم في طبيعة التفاعلات الداخلية بين مختلف مكوناتها . من هنا سأنطلق للحديث عن كل من حزب الله وحركة «حماس» بشكل منفرد:

أولاً: حزب الله، ترتبط بهذا الملف، مجموعة من القضايا، المتعلقة بمعادلة الاحتلال والظروف الداخلية اللبنانية، فبالنسبة لسلاح الحزب، فإن مشكلته تعتبر محلولة "عندما يتم بناء الدولة العادلة القادرة على حماية لبنان"[262]، مثلما صرح بذلك الأمين العام لحزب الله، فالمشكلة، تكمن في بنية الدولة التي لا تقوى على حماية لبنان، لذا فطبيعة العلاقة بين الدولة اللبنانية وحزب الله، متعلقة بمجموعة من القضايا الخارجية أهمها:

- احتلال "إسرائيل" لأجزاء من الأراضي اللبنانية (مزارع شبعا، تلال كفر شوبا).
- الدفاع الاستراتيجي عن لبنان، في ظل عجز الجيش اللبناني عن التصدي للخروقات "الإسرائيلية"من الجو والبر والبحر.
- وجود مجموعة من القضايا المترتبة على الاحتلال "الإسرائيلي" (الأسرى، المياه، اللاجئين الفلسطينيين، قضايا التعويضات ...إلخ).
- مواجهة أي هيمنة "إسرائيلية" على لبنان (سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً ... إلخ).

وستبقى هذه القضايا، كمؤشرات ومحددات لطبيعة التفاعلات الداخلية اللبنانية، ضمن مجمل المعطيات الداخلية اللبنانية، والمعطيات الخارجية، وأهمها السورية والإيرانية، كفواعل رئيسة على الساحة اللبنانية، وتدخلها في الخيارات الاستراتيجية للدولة اللبنانية، ضمن منهج دعمها المتواصل لخيار حزب الله، الذي يأتي ضمن أجندة سياسية تتساوق مع توجهات هذه الدول.

وسيحفظ لنا التاريخ حزب الله، كحركة مقاومة استطاعت أن تجبر الاحتلال "الإسرائيلي" على الانسحاب من جنوب لبنان، دون اتفاق تعاقدي مع الحكومة اللبنانية، تضمن

[262] - كلمة السيد حسن نصر الله، في مهرجان الانتصار، 22 أيلول 2006.

فيه "إسرائيل" أمن حدودها الشمالية، وسيذكره التاريخ كحزب استطاع أن يصمد أمام أعتى آلات الحرب والدمار في منطقة الشرق الأوسط المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يعقد معها العديد من صفقات تبادل الأسرى الناجحة. وأنه استطاع أن يحدث تكاملاً بين عمله المقاوم في ميدان المعركة، وعمله السياسي في البرلمان والحكومة اللبنانية ... فمن أراد أن ينظر إلى المقاومة فليذهب إلى جنوب لبنان، ومن أراد أن يتعرف على العمل السياسي، فليجلس في صالونات الحزب السياسية في بيروت.

ثانياً: حركة «حماس»، وهو الملف الأكثر صعوبة وتعقيداً، فهي تعيش وتتعامل في ظل نظام سياسي ناشئ عن اتفاقات والتزامات دولية، هدفها الأساسي القضاء على المقاومة، وفي ظل ظروف دولية وإقليمية، تسعى إلى تجريد الحركة من سلاحها، ضمن شرق أوسط جديد، لا يستوعب ضمن أطره وفواعله حركات المقاومة.

فعلى الصعيد الداخلي الفلسطيني، أحدثت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية (2006/1/25) تحولاً بنيوياً في تركيبة النظام السياسي الفلسطيني، إذ وصلت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» التي تتبنى الكفاح المسلح والمقاومة كخيار استراتيجي، إلى سدة الحكم؛ بفوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، مما دفع الحركة للانتقال من خندق المعارضة، إلى مقاعد الحكم والحكومة، فشكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة (2006/3/27). واستلمت الحكم في ظل نظام سياسي تحكم ضوابطه وفواعله الأساسية مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها الاحتلال "الإسرائيلي". هذه المتغيرات والضوابط، تتعارض مع مبدأ المقاومة، الذي تؤمن به الحركة، كخيار استراتيجي؛ لتحرير كامل الأراضي الفلسطينية، مما أوقع الحركة في إشكالية جوهرية، فبات الخيار بين مبادئها وأفكارها، وبين مقتضيات السياسة اليومية، التي

يتطلبها الحكم والحكومة؛ فإما تعترف "بالشرعية الدولية" وقراراتها، وما يمثله هذا الاعتراف من تأثيرات جوهرية على طبيعة الحركة وبنيتها، إذا يتضمن الاعتراف "بالشرعية الدولية" الاعتراف "بإسرائيل"، وهو ما ترفضه الحركة رفضاً مطلقاً؛ لأنها تدرك أن الاعتراف بـ"إسرائيل" سيفقدها ميزتها الأهم بين متغيرات السياسة الداخلية الفلسطينية، وهنا ستفقد الحركة جزءاً كبيراً من قاعدتها الشعبية، وقد يؤدي الأمر إلى انشقاقات وانقسامات داخل الحركة. وإما أن تتمسك بما تؤمن به من مبادئ وأفكار، وهو ما يتعارض مع متطلبات اللجنة الرباعية "والمجتمع الدولي"، فأصبحت الحركة مثل الذي (يبلع السكين) فهي لا تستطيع ترك الحكم؛ بسبب التأييد الشعبي الذي منحها الثقة، وخوفاً من فقدان ثقة الناخب بها، وإما أن تتخلى عن مبادئها، وهنا ستصطدم بكوادرها وقياداتها.

فحركة «حماس» تدرك أنه يراد اختبار مقدرتها في الحكم، على المزاوجة بين مبادئها وأفكارها وخطها المقاوم، وبين متطلبات "المجتمع الدولي" وشروطه، فالبرنامج الذي تحمله «حماس»، (سبب أزمتها في الحكم) هو البرنامج نفسه الذي منحها التأييد الشعبي[263] وهو خط المقاومة ورفضها للاتفاقات الفلسطينية "الإسرائيلية"، وهذا يعني أن حركة «حماس» تساوم على أساس وجودها. فهي تدرك خطورة التخلي عن خطها المقاوم، والاعتراف بـ"إسرائيل". من هنا فالحركة ترفض تقديم تنازلات صريحة، مثل (الاعتراف بـ "إسرائيل" وقرارات "الشرعية الدولية" ونبذ المقاومة...إلخ)، ولكنها تقدم تنازلات ضمنية –لا علاقة لها ببنية «حماس»- مثل، إعادة تأكيد ما طرحه الشيخ أحمد ياسين، بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران، مع هدنة طويلة الأمد، وعدم استهداف المدنيين داخل الخط الأخضر، وإعادة تأكيد رئيس الوزراء الفلسطيني، إسماعيل هنية على أن هناك عدة أشكال للمقاومة.

[263] - راجع في هذا الجانب، الفصل الثالث، صفحة 101.

ولا يمكننا دراسة الخطاب السياسي لحركة «حماس» أو التماسه دون الأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي العام، محلياً وإقليمياً ودولياً، فنلاحظ أن الخطاب السياسي لحركة «حماس» قد شهد تحولاً، على صعيد السياسة الداخلية، ويتضح ذلك من خلال خطاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية، الذي وصف بالمعتدل والتصالحي مع باقي الفصائل الفلسطينية، ويأتي ذلك في إطار استمرارية التغيرات التدريجية في الخطاب السياسي للحركة، نتيجة للتحديات والظروف التي يواجهها الشعب الفلسطيني، والتي تتطلب تقوية الجبهة الداخلية، واستندت الحركة في تبرير هذا التغير في الخطاب السياسي إلى حماية المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، وتأمين الحقوق الشرعية له، وبالتالي، دعا ذلك الحركة إلى إبقاء الخلافات السياسية خاضعة للحوار والتعاون والتنسيق المستمر مع باقي القوى والفصائل الفلسطينية، تمهيداً لتقوية الوحدة الوطنية، انطلاقا من قاعدة أن الحركة ستستمر في مد يدها لبقية الفصائل الفلسطينية، للمشاركة في الحكومة الفلسطينية العاشرة.

وأحد أهم معالم التغيير في الخطاب السياسي "لحكومة «حماس»" والذي يلمسه الكاتب والمحلل السياسي، خالد الحروب في خطاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية، حول الموقف من حل الدولتين، حيث يتضح من بين سطور هذا الخطاب، التركيز على الوحدة الجغرافية والحاجة للارتباط الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ككيان سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي، وتتضح هذه الرؤية في تحفيز الحركة لأية مبادرة سياسية عربية أو إسلامية تهدف للحفاظ على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في دولة فلسطينية كاملة السيادة، والقدس عاصمتها. وهذا يقترب من قرار 242 القاضي بانسحاب "إسرائيل" إلى حدود الرابع من حزيران، وكذلك تركيز الحركة على رفض سلطات الاحتلال وتجاهلها لمبادرة السلام العربية، أي أن المشكلة هي في الجانب "الإسرائيلي"، وليس في الجانب الفلسطيني أو العربي، ومن

دلالات التغير كذلك، استعداد "حكومة «حماس»" للحوار مع اللجنة الرباعية لاستكشاف كل الإمكانيات التي يمكنها أن تضع حداً لحالة الصراع في المنطقة، والنتيجة في ذلك، تطور الخطاب السياسي لحركة «حماس» إلى البرغماتية السياسية.[264] والتعامل مع كافة المتغيرات السياسية، الملازمة لنتائج الانتخابات، وتشكيل "حكومة «حماس»". ويمكن كذلك ملاحظة أن حركة «حماس» بدأت في استخدام مجموعة من الألفاظ والتعابير ضمن منهج سياسي، يمكن أن نطلق عليه "غموض اللغة البناء"، حيث اعتقدت الحركة أن هذا الغموض سيعمل على كسر الحصار الدولي. لكن، تفاجأت الحركة، بتبني المجتمع الدولي واللجنة الرباعية للشروط "الإسرائيلية"، القاضية بالاعتراف "بإسرائيل"، وبقرارات الشرعية الدولية، ونبذ "العنف والإرهاب". مما دفع الحركة إلى التهديد بأن سقوط الحكومة من خلال الحصار الدولي، يعني نهاية السلطة، وأنها لن تتعامل مع السلطة فيما بعد إذا عمد المجتمع الدولي إلى إسقاطها، وعلى هذا الأساس جاءت العديد من الدعوات القديمة الجديدة، بحل السلطة الفلسطينية، والبحث في هذا الخيار، وأعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، إسماعيل هنية بأن هذا الخيار جدير بالدراسة في ظل الوضع القائم.

لذا فخيارات المقاومة تضعف مع وجود السلطة، من هنا جاء تأكيد حركة «حماس» على التهدئة والهدنة طويلة الأمد[265]، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها للحكومة

---

[264]- Khaled Hroub 2006: **A "New Hamas" through its new documents** . Journal of Palestine Studies, Vol. XXXV, No 4, PP 22-23.

[265] - قام وفد من حركة حماس برئاسة د. أحمد يوسف، مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني، في 2006/11/20م. بالترويج لهذه الهدنة في الدول الأوروبية، حيث حاولت حركة حماس، تسويق موضوع الهدنة التي أعلنتها الحركة، في مقابل إنسحاب إسرائيل لحدود الرابع من حزيران، وعودة اللاجئين الفلسطينيين كآلية مؤقتة لحل الصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي. واستندت الحركة في تبريرها لهذه الهدنة، إلى أن "الهدنة مصطلح ديني ودلالاته التاريخية موجودة بشكل واضح في القانون الدولي، وتم استخدامها في سوابق كثيرة، حتى إن=

الفلسطينية العاشرة؛ لأنها تدرك أنه لا مكان للمقاومة داخل تركيبة النظام السياسي الفلسطيني، أي أن تكون في الحكومة وتمارس المقاومة. وفي قراءة سريعة لبرنامج الحكومة الفلسطينية، نلاحظ أنه خلا من ذكر المقاومة إلا في مكان واحد، حيث يقول: فهذا الشعب المرابط الذي أبدع في مقاومة الاحتلال، وكان مثالاً في العطاء والصبر والصمود، ستتجلى إبداعاته – إن شاء الله – في البناء والإعمار، وفي تعزيز الخيار الديمقراطي، الذي من شأن نجاحه أن يشكل نموذجًا يحتذي به كل الشرفاء والأحرار في العالم"[266]، ويلاحظ تركيز هذا الخطاب، على القضايا الداخلية، وإهماله ذكر مقاومة الاحتلال بصورة مباشرة وصريحة، وهذا يتعارض مع كل الخطابات السابقة لحركة «حماس»، والتي تدعو فيها إلى مقاومة الاحتلال بصورة مباشرة، ولعل أحد أهم الأسباب الكامنة وراء خلو البرنامج الحكومي من أي ذكر للمقاومة بشكل صريح، هو إدراك حركة «حماس»، أنه لا يمكن الجمع ما بين السلطة والمقاومة. ولعل تصريح الناطق باسم الحكومة الفلسطينية، د. غازي حمد، يصب في الاتجاه نفسه، إذا أكد في تصريحات صحفية أن الجمع ما بين السلطة والمقاومة إشكالية دائمة في المجتمع الفلسطيني[267].

وتعود هذه الإشكالية التي وقعت فيها حركة «حماس»، حسب العديد من المتابعين للشأن الفلسطيني، إلى طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، الذي أنشئ من خلال اتفاقات دولية (اتفاق أوسلو)، لا تسمح لهذا النظام بأن يتحول إلى نظام مقاوم، فمثل هذا الوضع حسب د. علي

="إسرائيل" استخدمت الهدنة عام 1947م، وكذلك كوريا منذ الخمسينيات وحتى الآن يوجد بين كوريا الشمالية والجنوبية اتفاقية هدنة، وهناك اتفاقيات كثيرة، وهي تهدف إلى تهدئة الصراع وإيجاد ظروف أفضل لتسوية الصراع. (جريدة القدس، 2006/11/20).

[266] - إسماعيل هنية، البرنامج السياسي للحكومة العاشرة، الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي، في: 27 آذار/ مارس 2006.

[267] - غازي حمد، تصريح صحفي، الشبكة الإعلامية الفلسطينية، 2006/11/16م، (www.pal-media.net).

الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، لا يسمح بوجود مقاومة مسلحة مع وجود السلطة، وعندما اندلعت الانتفاضة الثانية تم محاصرة، "أبو عمار" في المقاطعة؛ بسبب دعمه للمقاومة؛ لأن المجتمع الدولي لا يسمح بوجود مقاومة مسلحة مع وجود السلطة. وخصوصاً، أن السلطة هي العنوان الرسمي العلني، الذي يتم تحميله المسؤولية دائماً، حتى وهو محاصر. إذ لا يسمح لهذه السلطة بأن تتبنى المقاومة المسلحة، ولا يصلح أن تكون موجوداً بالحكومة، وأن تطلق النار[268]. بسبب الاستحقاقات الداخلية والخارجية المفروضة على هذه السلطة، والتي تحكم ضوابطها مجموعة من الاتفاقات الموقعة بإشراف دولي.

أما د. جورج جقمان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، فيرى أن السلطة لا يمكن أن تكون على الحياد في قضية المقاومة؛ لأنها ستبدو أنها متواطئة موضوعياً مع المقاومة، أو فاقدة للسلطة والسيطرة في مناطقها[269]، فمعادلة أوسلو من منظور الولايات المتحدة و"إسرائيل" ما زالت قائمة؛ أي أن الآلية الوحيدة للتقدم في المسار السياسي هي "المفاوضات"، في ظل ميزان قوى مختل لمصلحة "إسرائيل" بدعم سياسي من الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن وجود سلطة فلسطينية "شريكة" في "المفاوضات" لا يستقيم، من منظور "إسرائيل" والولايات المتحدة، مع وجود مقاومة مسلحة، مهما تكن أشكالها. وفي غياب مسار سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني ستبقى السلطة الفلسطينية المتجددة بين سندان الجمهور التواق إلى التقدم في "المشروع الوطني"، لإنشاء دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مطرقة

---

[268] - علي الجرياوي، مداخلة رئيسة في: ندوة سياسية بعنوان "مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية على ضوء التطورات الأخيرة"، مركز القدس للإعلام والاتصال، رام الله، فندق غراند بارك، 2006/8/14.

[269] - جورج جقمان، جريدة الأيام، 2006/10/21م.

"إسرائيل" والولايات المتحدة المطالبتين بوقف "الإرهاب"، و "فكفكة بنيته التحتية"، في غياب إمكان واضح لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في حدود سنة 1967.[270]

ويرى الكاتب الصحفي، والمحلل السياسي هاني المصري، أنه من الاستحالة الجمع بين المفاوضات والسلطة والمقاومة المسلحة، أو بين السلطة والمقاومة المسلحة في ظل بقعة جغرافية صغيرة، لا تزال عملياً تحت الاحتلال، وفي عالم تسيطر عليه دولة عظمى منحازة كلياً لدولة الاحتلال. وفي ظل انهيار النظام العربي وتبعيته وتمزّقه. ودون وجود عمق إقليمي حقيقي مجاور جغرافياً. فالدول العربية المحيطة بفلسطين هي: مصر والأردن، وكلتاهما تقيمان معاهدات سلام مع "إسرائيل". وبالتالي، لا يمكن أن تكون عمان أو القاهرة مثلما كانت هانوي، وبكين، وموسكو بالنسبة للنضال الفيتنامي، ولا مثلما كانت دمشق وطهران بالنسبة لـ "حزب الله". لا يمكن أن تعمل السلطة وهي تحت الحصار وهدف للعدوان، ولا أن تعمل الحكومة بينما ثلث الوزراء وربع أعضاء المجلس التشريعي في المعتقلات، بينما المجلس التشريعي لا يستطيع العمل، وبقية الحكومة مطاردة وتعمل تحت الأرض، الاختيار يجب أن يكون واضحاً وحاسماً إما السلطة وإما المقاومة المسلحة؟[271].

لذا يبقى أمام حركة «حماس» حسم أمرها بالنسبة لثلاث قضايا أساسية، تتحكم في مصيرها ومصير المقاومة المسلحة، وترتبط مباشرة ضمن النظام "الدولاني" القائم على برنامجين سياسيين مختلفين، في المحددات الاستراتيجية التي توجه بوصلة النضال الفلسطيني:

---

[270] - جورج جقمان 2006: الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية، 65، صفحة 62-63.

[271] - هاني المصري، عصف ذهني، خيارات وبدائل، مركز الأسرى للإعلام، 2006/7/8م. (www.elasra.net)

أولاً: الأهداف، حددت (م.ت.ف) هدفها الرئيس، بإقامة دولة فلسطينية على أراضي عام 1967م، كما أقرها المجلس الوطني الفلسطيني عام (1988م) وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. بينما تعتبر حركة «حماس» أن هدفها الاستراتيجي كما ورد في ميثاقها، إقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، وهنا يكمن الفرق بين كل من توجهات السلطة وحركة «حماس»، في تحديد الرؤى والأهداف الاستراتيجية التي تبنى عليها العديد من المواقف والتكتيكات، أي أن الخلاف هو على حدود التحرير.

ثانياً: آليات تحقيق الأهداف، وهذه مرتبطة ارتباطاً مباشراً بتحديد الأهداف، إذ ترى السلطة الفلسطينية، أن مفاوضات السلام هي الطريق الأوحد والوحيد لاستعادة الحقوق الوطنية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بينما ترى حركة «حماس» أن المقاومة هي خيار استراتيجي لا يمكن التنازل عنه، وأن أي حديث عن الشراكة السياسية ما بين «حماس» والسلطة يجب أن يكون مبنياً على قاعدة المقاومة، وليس المفاوضات.

ثالثاً: المشاركة في صنع القرار، وهذه القضية مرتبطة وبصورة أساسية بالشراكة السياسية المبنية على قاعدة التقاسم الوظيفي، ما بين كافة فواعل وأطياف السياسة الفلسطينية.

فعندما يتم الاتفاق على هذه النقاط بين "السلطة" وحركة «حماس»، يمكننا الانطلاق إلى العالم ببرنامج موحد، نستطيع مخاطبته من خلاله، بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وإلا ستبقى الأزمة موجودة داخل الساحة الفلسطينية، إذا لم نرتب أولوياتنا بناء على اتفاق وطني، يضمن ضبط بوصلة النضال الفلسطيني، في سعيه نحو التحرر، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ومن ثم البدء فوراً بحوار جدي بين كافة أطياف المجتمع الفلسطيني وشرائحه، للوصول إلى قواسم مشتركة حول كافة القضايا المتنازع عليها، للوصول إلى تحالف استراتيجي يجنب

الساحة الفلسطينية، المزيد من الجدل حول العديد من القضايا المرتبطة بالهدف الاستراتيجي. ويجب الإقرار من الجميع بأننا ما زلنا في مرحلة التحرر الوطني، وبناء الدولة الفلسطينية، مما يستلزم التمسك بالحقوق الوطنية والإقرار بالمواثيق والقوانين الدولية، التي تضمن حق مقاومة الاحتلال، وتترك المجال أمام الشعوب لاختيار ما يناسبها من أساليب المقاومة. للتوصل إلى إجماع فلسطيني على ملف المقاومة، عنوانه الرئيس، دحر الاحتلال "الإسرائيلي" من أراضي عام 1967م، وعلى هذا الأساس يتم الاتفاق بين الأطراف الفلسطينية على أدوات النضال، التي يمكننا من خلالها تحقيق هذا الهدف.

****

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو شنب، إسماعيل 2000: **حركة المقاومة الإسلامية حماس**. ورقة علمية قدمت في الندوة الفكرية التي عقدها المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، بعنوان **"خيارات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"** غزة.
- ابن تيمية 1901: **السياسة الشرعية**. القاهرة: دار الكتاب العربي.
- إبراهيم، حسنين توفيق 2005: **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو طالب، حسن 2000: **حزب الله وإشكاليات ما بعد التحرير**. مجلة الدراسات الفلسطينية، 96، 7-18.
- ابن خلدون 1930: **المقدمة**. القاهرة: المطبعة الأزهرية.
- إبراهيم، سعد الدين (محرر) 1988: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو فارس، محمد عبد القادر: **النظام السياسي في الإسلام**. صويلح.
- الأيوبي، نزيه 1992: **العرب ومشكلة الدولة**. بيروت: دار الساقي.
- البرغوثي، إياد 1990: **الإسلام والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.** القدس: مركز الدراسات والأبحاث.
- البنا، حسن 1990: **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، الطبعة الشرعية.** الإسكندرية: دار الدعوة.
- ـــــــــ. **مذكرات الدعوة والداعية:** القاهرة: دار التوزيع للنشر.

- بلقزيز، عبد الإله 2000: **المقاومة وتحرير جنوب لبنان، حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ثابت، عمرو جمال الدين 2002: **مفاوضات السلام وديناميات السلام العربي الإسرائيلي**. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- جقمان، جورج 2005: **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية المستقبلية**. في: وسام رفيدي (تحرير) **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق الممكنة**. وقائع المؤتمر السنوي من 4-6 شباط 2005، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ومؤسسة "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، صفحة 125-127.
- ـــــــــ. 2006: **الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين**. مجلة الدراسات الفلسطينية، 65، 60-68.
- الجرباوي، علي (وآخرون) 1994: **المعارضة الفلسطينية ... إلى أين؟** نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- ـــــــــ. مداخلة رئيسية في: ندوة سياسية بعنوان **"مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية على ضوء التطورات الأخيرة"**. مركز القدس للإعلام والاتصال، رام الله، فندق غراند بارك، 2006/8/14.
- جريشة، علي 1969: **دعاة لا بغاة**. الكويت: دار البحوث.
- جرجس، فواز 2000: **الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان الآثار والتداعيات**. المستقبل العربي: 57، 72-159.
- حمامي، جميل 1988: **حركة حماس والعملية الديمقراطية: وجهة نظر مراقب**. في: **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل**. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين الأول.

- الحمد، جواد و البرغوثي، إياد (تحرير) 1998: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1978-1996**. ط2. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الحروب، خالد 1996: **حماس، الفكر والممارسة السياسية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- ـــــــــ. 1993: **حماس واتفاق غزة – أريحا أولا الموقف والممارسة**. مجلة الدراسات الفلسطينية: 16، 26-37.
- ـــــــــ. 1994: **حركة حماس بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: من مثلث القوى إلى المطرقة والسندان**. مجلة الدراسات الفلسطينية: 18، 24-37.
- حسين، عدنان السيد 1997: **مفهوم حق تقرير المصير ومفهوم السيادة**؛ في: (أعمال مؤتمر) لجنة الدفاع عن القضية الأرمينية - حزب الطاشناق- **حق تقرير المصير في السياسة والقانون والتطبيق**. وقائع المؤتمر الثالث.
- حسين، ناصر سليمان محمد 2003: **الخلافة الإسلامية من منظور الحركات السنية المعاصرة في المشرق العربي**. جامعة بيرزيت، برنامج الدراسات العربية المعاصرة. رسالة ماجستير غير منشورة.
- الخضرا، بشير محمد 2005: **النمط النبوي – الخليفي، في القيادة السياسية العربية..والديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الخازن، فريد (وآخرون) 2005: **لبنان بعد الزلزال.. إلى أين؟ التطورات المتسارعة وأبعادها**. مجلة الدراسات الفلسطينية: عدد62، 62-74.
- الخطيب، نعمان أحمد 1999: **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- الـدجاني، برهـان 1994: **مفاوضـات الـسلام، المـسار والخيـارات والاحتمـالات**. بيـروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الدوري، عبد العزيز 1980: **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**. المستقبل العربي: 9.
- رانيهـارت، تانيـا 2004: **إسـرائيل/ فلـسطين، سـبل إنهـاء حـرب 1948، بـين اسـتراتيجيات التدمير وأوهام السلام**. ترجمة؛ رندة بعث ورشا الصباغ، دمشق: دار الفكر.
- ر. بودون و ف.بوريكو 1986: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**؛ ترجمة: سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- رانستروب، مغنوس 2000: **الوجـه المتغيّر لحزب الله اللبنـاني، وجهـة نظر غربيـة**. مجلـة شؤون الأوسط: 96، 35-45.
- الزهـار، محمـود 1993: **الحركـة الإسـلامية... حقـائق وأرقـام، بـين الحقيقـة والـوهم**. مجلـة الدراسات الفلسطينية، 13، 99-114.
- سبير، أوري 1998: **المسيرة "حكايـة أوسلو من الألف إلى اليـاء"**؛ ترجمـة: بدر عقيلـي. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- سوبلمان، دانييل 2004: **قواعد جديدة للعبـة: إسرائيل وحزب الله بعد الانـسحاب من لبنـان "عن العبرية"**؛ ترجمة: عماد فوزي شعيبي [وآخرين] بيروت: الدار العربية للعلوم.
- سـيلرز، مـورتمر 2001: **النظـام العـالمي الجديـد، حـدود الـسيادة، حقـوق الإنـسان، تقريـر مصاير الشعوب**؛ ترجمة: صادق إبراهيم عودة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- سالم، وليد 1999: **العلاقة الفلسطينية – الفلسطينية**. مجلـة السياسة الفلسطينية: 21، 121-124.
- شيحا، إبراهيم 1982: **مبادئ الأنظمة السياسية**. بيروت: الدار الجامعية.
- شلبي، أحمد 1983: **السياسة في الفكر الإسلامي**. ط.5 . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. **الملل والنحل**. ج1.
- شمس الدين، آية الله الشيخ محمد مهدي 1995: **نظام الحكم والإدارة في الإسلام**. ط 4. لبنان: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر.
- شفيق، منير 1997: **القضية الفلسطينية بين "الحل العسكري" و"الحل السياسي"**. مجلة الدراسات الفلسطينية: 29، 92-113.
- صعب، حسن 2000: **قراءة في مستقبل حزب الله**. مجلة شؤون الأوسط: 96، 59-70.
- صايغ، يزيد 2002: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- العجرمي، أشرف 2005: **حماس والانتخابات**. تسامح: 8، 39-48.
- ـــــــــ. (تحرير) 2005: **تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية**. مجلة الدراسات الفلسطينية: 61/60، 70-88.
- عنايت، جمال: **جبريل الرجوب بلا موارية، على الهواء مع عماد الدين أديب**.
- علي، حيدر إبراهيم 1996: **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عوض، سمير 20005: **منظمة التحرير نهاية مرحلة أم انطلاقة جديدة"** في: نصر الله الشاعر و محمود جرابعة (تحرير) **النظام السياسي الفلسطيني ... مرحلة متحولة**. رام الله: مركز البراق للبحوث والثقافة.
- عوكل، طلال 2004: **حماس بعد الشيخ ياسين والرنتيسي في ضوء توقعات الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة**. مجلة الدراسات الفلسطينية: 58، 5-27.
- عتريسي، طلال 2000: **الإسلاميون واستراتيجية التصالح مع الديمقراطية، حزب الله نموذجاً**. مجلة شؤون الأوسط: 98، 15-26.

- العروي، عبد الله 1988: **مفهوم الدولة**. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- عودة، عبد القادر 1987: **الإسلام وأوضاعنا السياسية**. ط. 3. القاهرة: المختار الإسلامي.
- عبد الكريم، قيس (وآخرون) 2000: **من أوسلو إلى واي ريفر**. بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر.
- العلوم، محمد علي بحر 2000: **الإمامة الإلهية: محاضرات الأستاذ الشيخ محمد سند**. طهران: مؤسسة انتشارات عصر ظهور.
- عبدان، محمد 2003: **تطورات العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس**. دراسات شرق أوسطية: 24.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: **كتاب الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق مصطفى القباني الدمشقي**. القاهرة: المطبعة الأدبية.
- فياض، علي. 2005: **التحديات أمام العالم العربي**. في مؤتمر عقده معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، بعنوان : الشرق الأوسط: التحدي والتصدي، بتاريخ 4-حزيران-2005.فلسطين: بيرزيت.
- ـــــــــــ. 2000: **المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني: قراءة في المرتكزات السياسية والاجتماعية للتجربة**. مجلة الدراسات الفلسطينية: 43، 74-84.
- الكاتب، أحمد 1998: **تطور الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه**. بيروت: دار الجديد.
- القرشي، باقر الشريف 1978: **النظام السياسي في الإسلام**. ط2. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
- قطب، سيد 2004 **معالم في الطريق**. رام الله: دار الثقافة.
- ـــــــــــ . **جاهلية القرن العشرين**. القاهرة: دار التوزيع والنشر.

- قاسم، نعيم 2006: **حزب الله، المنهج.. التجربة .. المستقبل**. ط2. بيروت: دار الهادي.
- القرضاوي، يوسف 1997: **من فقه الدولة المسلمة**. القاهرة: دار الشروق.
- ـــــــــ. **من هدي الإسلام، فتاوى معاصرة؛** ج2. دار الوفاء
- ـــــــــ. 1991: **الحل الإسلامي فريضة وضرورة**. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- كايد، عزيز 2003: **خارطة حكومة أول رئاسة وزراء فلسطينية "ورقة عمل"**. رام الله: مركز البراق للبحوث والثقافة.
- لجنة التحليل والدراسات في المكتب السياسي لحزب الله 1989: **وثيقة الطائف: دراسة في المضمون**. بيروت.
- منصور، أحمد 2004: **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**. القاهرة: الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم.
- محمد، إبراهيم (وآخرون) 2000: **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**. ج2، ط3. سوريا: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد 1298هـ: **الأحكام السلطانية**. القاهرة: مطبعة الوطن.
- مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني (تنسيق وتقديم: د. صالح عبد الجواد) **إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي آفاق الحاضر والمستقبل**. وقائع المؤتمر الدراسي 1993/12/17م، مداخلة د. خليل الشقاقي **"الأبعاد الأمنية للاتفاق"**.
- مشعل، شاؤول و سيلع، أبراهام 1999: **عصر حماس- من العنف إلى التكيّف**. تل أبيب: جريدة يديعوت أحرونوت.
- المصري، شفيق 1997: **المنطلقات القانونية للحق في تقرير المصير؛** في: (أعمال مؤتمر) لجنة الدفاع عن القضية الأرمينية - حزب الطاشناق- **حق تقرير المصير في السياسة والقانون والتطبيق**. وقائع المؤتمر الثالث.

- مغنية، محمد جواد 1989: **الشيعة في الميزان**. ط10. بيروت: دار الجواد؛ دار التيار الجديد.
- مزاحم، هيثم 1997: **حزب الله وإشكالية التوفيق بين الأيديولوجية والواقع**. مجلة شؤون الأوسط: 59، 47-57.
- مبارك، وليد 2004: **مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- النواتي، مهيب سلمان أحمد 2002: **حماس من الداخل**. غزة: دار الشروق.
- نوفل، ممدوح 1997: **آفاق الحوار الوطني الفلسطيني- الفلسطيني "الشامل" مقدمات الحوار، مجريات الجلسة الأولى، قراءة البيان الأول، هل ستواصل الحوار؟** مجلة السياسة الفلسطينية، 14، 50-74.
- ـــــــــ 2002: **الانتفاضة: انفجار عملية السلام**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- هلال، جميل 1996: **الدولة والديمقراطية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- ـــــــــ. 1998: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- هيكل، محمد حسنين 2000: **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام، أوسلو – ما قبلها وما بعدها، الجزء الثالث**. ط 6. القاهرة: دار الشروق.
- يوسف، حسن: **دور ومكانة القوى الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي**، في: وسام رفيدي (تحرير) **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق الممكنة**. وقائع المؤتمر السنوي من 4-6 شباط 2005، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ومؤسسة "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

صحافة:

- أبـراش، إبـراهيم: **المـشروع الـوطني الفلـسطيني إلـى أيـن؟ الـشراكة والمـشاركة الـسياسية.** صـحيفة الحياة، 2004/10/21.
- الأهرام، القاهرة، 11 /1995/4.
- الأيام، رام الله، 2005/7/9م.
- أبو مرزوق، موسى: مقابلة صحفية، صحيفة السبيل الأردنية، 1994/4/25.
- جقمان، جورج. جريدة الأيام، 2006/10/21م.
- حوار مع د. موسى أبو مرزوق: السياسة الفلسطينية. 18،100-104.
- حوار مع محمود الزهار: **إلى أين نـذهب مـن هنـا...؟**. مجلـة الدراسـات الفلسطينية: 20، 87-96.
- حوار مع الشيخ أحمد ياسين: السياسة الفلسطينية: 7، 117-123.
- حـديث صـحفي لـزعيم حركـة المقاومـة الإسـلامية فـي فلـسطين، حمـاس، الـشيخ أحمـد ياسـين 1995: مجلة الدراسات الفلسطينية: 22.
- حـديث صـحفي للـرئيس ياسـر عرفـات، بـشأن المواجهـات مـع حركـة حمـاس وقـضايا أخـرى 1995. مجلة الدراسات الفلسطينية: 23، 193-195.
- حـديث صـحفي لـزعيم حركـة المقاومـة الإسـلامية فـي فلـسطين حمـاس الـشيخ أحمـد ياسـين، الحياة، لندن، 1995/2/23.
- حمـد، غـازي: تـصريح صـحفي، الـشبكة الإعلاميـة الفلـسطينية، 2006/11/16م، (www.pal-media.net).
- السفير، 7 أيلول 2002م.
- السفير، 9 أيلول 2002م.

- صحيفة العهد، عدد19 أيار 1995.
- العتريسي، طلال: **إعادة قراءة تاريخ المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي**. جريدة النهار، 19 شباط 2004.
- عوكل، طلال: **النظام السياسي الفلسطيني: إلى أين؟** صحيفة الأيام، 2003/11/10.
- غوشة، إبراهيم 1993: **مقابلة صحفية**. مجلة الدراسات الفلسطينية: 14.
- نافع، بشير موسى: **الحقيقة والوهم في ثيولوجيا احتكار الدولة الحديثة للعنف**. صحيفة القدس العربي اللندنية، 2006/9/7.
- نافعة، حسن: **مستقبل لبنان بين حكومة الدولة ودولة الحزب.** صحيفة الحياة اللندنية، 2006/8/9م.
- قاسم، نعيم: **استراتيجية حزب الله.. الشأن اللبناني أولاً**. حوار صحفي أجرته في بيروت داليا يوسف، لموقع إسلام أون لاين، 2005/10/25.
- نصر الله، حسن: مقابلة تلفزيونية على قناة الجديدة (New TV)، 2006/8/27م.
- يوسف، حسن: قناة الجزيرة، حصاد اليوم، 23 كانون الأول- ديسمبر 2004.

تقارير:

- المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان 1996: **تقرير مشترك للمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان ومؤسسة بيتسيلم**. كانون الثاني 1997.
- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، 1997.
- ـــــــــ. غزة، 1998.
- ـــــــــ. غزة، 1999.
- ـــــــــ. غزة، 2000.

- ـــــــــــ. غزة، 2001.
- ـــــــــــ. غزة، 2002.
- ـــــــــــ. غزة، 2003.
- ـــــــــــ. غزة، 2004.
- ـــــــــــ. غزة، 2005.
- مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، التقرير السنوي العام، 2000.
- وزارة الداخلية "الإسرائيلية"، تقرير منشور على موقع (عرب 48) حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. www.arabs48.com

وثائق:

- البرنامج الانتخابي لحزب الله، 1992م.
- البرنامج السياسي للحكومة الفلسطينية العاشرة، الذي ألقاه السيد إسماعيل هنية، أمام المجلس التشريعي، في: 27 آذار / مارس 2006.
- اتفاق الطائف.
- حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 8-18.
- خارطة الطريق، 2003/4/30م.
- رسالة موجهة من ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى وزير الخارجية النرويجي، جوهان جورجن هولست، بتاريخ. 1993/9/9م.
- رسالة موجهة من ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق رابين، بتاريخ 1993/9/9م.

- رسالة موجهة من السفير الأمريكي في تل أبيب، إدوارد ووكر، إلى داني نافيه سكرتير الحكومة "الإسرائيلية"، بتاريخ 29 تشرين الأول. 1998.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (مرسوم رئاسي): بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض. 1998/11/19م.
- السلطة الوطنية الفلسطينية – وزارة الإعلام: العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وعناصر المعارضة، 12 أبريل 1995.
- غازي الجبالي : إعلان بشأن حيازة الأسلحة والذخائر من دون ترخيص، 1998/11/18م.
- قرار مجلس الأمن (242) الصادر في 22 تشرين الثاني 1967م، بعنوان، إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- محمود عباس. الكلمة التي ألقاها في ختام قمة العقبة. 2003/6/3م.
- ميثاق الأمم المتحدة، 26 حزيران/يونيو 1945.
- ميثاق حلف شمال الأطلسي.
- مذكرة واي ريفر، 1998/10/23م.

الإنترنت:

- بوعوني، الأزهر: **رجوع للدولة أم تجديد لمفهومها ومهامها**. في: ندوة التجمع الدستوري الديمقراطي (17): بعنوان: **الدولة في القرن الحادي والعشرين: أي دور؟** تونس، ومنشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.afkaronline.org/arabic/articles/bououni.html
- شقير، شفيق: **لبنان ومعادلة المقاومة**. 2006/8/10. (www.aljazeera.net)

- عتريسي، طلال: **حزب الله.. هل تفككه التسوية**. 2000/1/4 (www.islam-online.net)
- قناة الجزيرة: **حزب الله**. قسم الدراسات والبحوث (www.aljazeera.net).
- هاني المصري: **عصف ذهني، خيارات وبدائل**. مركز الأسرى للإعلام، 2006/7/8م. (www.elasra.net)
- المركز الفلسطيني للإعلام : **ممارسات سلطة الحكم الذاتي تجاه المجتمع الفلسطيني**. (http://www.palestine-info.info/arabic/hoqoq/mumarsat.htm)
- لوك، جون: **مختارات من: مطارحتان في الحكم المدني، من المطارحة الثانية**؛ ترجمة: سعيد زيداني. ديوان العرب، مجلة فكرية ثقافية اجتماعية. http://www.diwanalarab.com/

English References

- Ahmad, Hisham. 1994. **Hamas** . Jerusalem: PASSIA.
- Badie, Bertrand and Pierre Birnbaum. 1983. **The Sociology of the State** . Chicago and London: The University of Chicago Press.
- Brownlie, Jan. 1992. **Principles of Public International Law**. Cambridge: Cambridge University Press.
- Cf. finer. 1975. **State-Building" as well as " State and Nation-Building in Europe: The Role of the Military** . in Charles Tilly, ed. **the Formation of national State in Western Europe** . Princeton: Princeton University Press.

- Evans, Graham and Jeffrey Newnham. 1998. **The Penguin Dictionary of International Relation, London**. Penguin.
- Hamzeh, Ahmad Nizav. 2004. **In the Path of Hizbullah.** U.S.A, Syracuse University Press.
- Hroub, Khaled. 2006. **A "New Hamas" through its new documents** . Journal of Palestine Studies, Vol. XXXV, No 4, PP 6-27.
- Moore, Wilbert. 1983. **Industrialization and Social Change**.
- Outhwaite, William and Tom Bottomore. 1990. **The Blackwell Dictionary of twentieth – century social**. Oxford: Blackwell publishers.
- **Resolution and statements of the security council**. 1994, U.N. Publication 1995.
- Skocpol, Theda. 1979. **States and Social Revolution, A comparative analysis of France, Russia and China**. Cambridge: Cambridge University Press.
- Weber, Max. 1968. **Economy and society. Essays in interpretive sociology**. New York: bedminister.
- Watts, Michael. 1996. **Islamic Modernities? Citizenship, Civil Society and Islamism in a Nigerian City.** Public Culture, Vol . 8 . pp .251-289 .

- Weston. B and R. Fall. 1989. **Basic Documents in International Law**.
- Vincent, Andrew. 1978. **Theories of the State**. Oxford: Blackwell published.

******